الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -

جامعة البويرة

كلية الأدب واللغات
Faculté des Lettres et des Langues

قسم: اللغة العربية وآدابها

تخصص: اللسانيات التطبيقية

الأدوات النحوية المختصة العاملة في النحو العربي ديوان المتنبي "أنموذجا"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبتين :

- ✓ حمودي سمرة .
- ✓ التالية سعيدة.

إشراف الدكتور:

د/عيسى شاغة.

لجنة المناقشة

1- أ/.....رئيسًا

2- أ/عيسى شاغة..... مشْرِفًا ومقرّرًا

3- أ/.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتّقدير

نتقدم بأصدق الشكر إلى المولى العظيم

الذي جعل لنا مقاما بين أهل العلم

لنحمل رسالة تحت عنوان القلم

ولعلها تكون لنا بصيص الأمل

لشق الطّريق نحو دروب القمم

حاملين عبارات التقدير والإحترام

لإستاذ من أساتذتنا الكرام

الدكتور – عيسى شاغة– الملمّ كل الإلمام

الذي زرع فينا روح الإلهام

وكان يوجهنا دوما نحو الأمام

وهو المرشد طيلة أشهر وأيام

وحقق ما كان لنا بمثابة العلم

ونرجو أن نكون خير طلبة لخير مقام

وفي الختام نحييكم بتحية الإسلام

والصلاة والسلام على خير الأنام

إهداء

أرفع قلمي لأكتب هذا الإهداء

أخص به كل الأهل والأحباء

نبدأ بالوالدين نبع الحنان والعطاء

موجهين لهم أسس كلمات الثناء

داعين لهم بالراحة والهناء

هما اللذان رافقانا دوما بالدّعاء

وكانا حاضرين وقت الحاجة والنّداء

نسأل اللع أن يمنحهما خير جزاء

لأنهما خير أنيس لوقت الصراء والضراء

وإلى الإخوة والأخوات الأعزاء

فهم رمز العفة والمحبة والوفاء

كما لا أنسى رفقاء الدّرب من زملاء وأصدقاء

الذين ساروا معنا وقت الضيق والرخاء

فهم من قاسموا معنا طعم الدراسة والعناء

فنحن سعيدة وسمرة جمعنا اللّقاء

لانجاز هذا البحث وتتمنى أن يكون أحسن أداء

لينتفع به إلى غاية يوم الفناء.

مقـدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم، والصلاة والسلام على الرسول الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

يعد الاختصاص عنصرا مهما في النحو العربي لأنه يوجه المعنى ويحدد مفاد الكلام، وبه نستطيع ضبط الحركات الإعرابية، رغم الإختلافات الموجودة في بعض من مسائله، إلا أن مكانته لم تتأثر ولايزال عماد اللغة العربية وهو في اتجاه دائم نحو الاستقرار .

ومن بين هذه القواعد نجد نظرية العامل التي تعدّ من أهم رواسي النّحو العربي على الإطلاق، وهذا لما لها من أنواع وفروع ولعل الاختصاص من أهم هذه الفروع التي تندرج ضمن العامل اللّفظي لا السّماعي، وفي اللغة العربية يحتل الفعل المختص المرتبة الأولى ثم يليه الاسم والحرف لأنّهما حملا عليه في الاختصاص. لذلك جاء موضوع مذكرتنا بعنوان: الأدوات النحوية المختصة العاملة في النحو العربي ديوان المتنبي أنموذجا.

وكان الدافع لاختيارنا هذا الموضوع أهميته في الدراسة النحوية، ورغبة منا في الالمام والإحاطة بالأدوات المختصة العاملة؛ حيث عالجناها وفصلنا في كل من المختصة بالفعل والمختصة بالاسم وجعلنا من ديوان المتنبي ميدان تطبيق لأنه زاخر بالأمثلة وحافل بالمعاني، وانطلقنا في ذلك من جملة من الأسئلة التي كانت موجهة لهذا العمل وهي بمثابة عناصره، وهي كالآتي :

- ما مفهوم الأدوات المختصة العاملة في النحو العربي ؟
- ما هي الأدوات المختصة بكل من الفعل و الاسم ؟
- وما مدى تجلي هذه الأدوات النحوية في ديوان المتنبي ؟ وما مدى اختصاصها؟

ولإنجاز هذا البحث وجعله واضحا مفهوما اخترنا له هيكلة تساعدنا على التفصيل فيه وشرح أجزائه، فقسمنا بحثنا على ثلاثة فصول أولها نظري يحتوي على ضبط المفاهيم والمصطلحات وثانيها وثالثها تطبيقيان ثم تلتهم الخاتمة وذلك على الشكل الآتي:

الفصل الأول: تحت عنوان: ضبط المفاهيم والمصطلحات تناولنا فيه تعريف كل من الأداة والاختصاص معتمدين على مجموعة من المعاجم اللّغوية وقسمناه إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: تناولنا فيه الأداة بتعريفيها لغة واصطلاحا ثم تطرقنا إلى الفرق بين الأداة والحرف.

المبحث الثاني: خصصناه للاختصاص فعرفناه لغة واصطلاحا وأظهرنا موقف العلماء القدماء والمحدثين منه .

الفصل الثاني: عنوناه بـ: الأدوات العاملة عملا واحدا وهو الجزء التطبيقي من البحث؛ حيث عالجنا فيه الأدوات المختصة التي تعمل عملا واحدا إما في الفعل أوالاسم؛ حيث اعتمدنا على (ديوان المتنبي) كمصدر لهذه الأدوات، ثمّ قمنا بتقديم أمثلة عنها مع شرح هذه الأمثلة بإحصاء عدد ورودها إن استعملها الشاعر، لقد تفرع عن هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وفيه استخرجنا الأدوات الجازمة التي تجزم فعلا واحدا، ثم مثلنا لها من الأبيات الشعرية الواردة في ديوان المتنبي.

المبحث الثاني: تطرقنا إلى الأدوات الناصبة والتي بدورها تتفرع إلى فرعين وهي: أدوات تختص بالفعل فتنصبه، وأدوات تختص بالاسم نحو: النداء والاستثناء.

المبحث الثالث: تطرقنا إلى الأدوات الجارة، فقمنا باحصائها وقدمنا أمثلة عن كل حرف من الديوان .

الفصل الثالث : المعنون بـ: الأدوات العاملة عملين معتمدين كذلك فيه على (ديوان المتنبي) لاستخراج هذه الأدوات وإحصائها، وتقديم أمثلة ونماذج عنها مع شرحها. ولقد قسمناه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى الأدوات التي ترفع ثم تنصب والتي تفرعت عنه ثلاثة فروع وهي: (كان وأخواتها، الأحرف المشبهة بـ ليس، وكاد وأخواتها)؛ حيث قمنا بإحصاء هذه الأدوات وتبيان عملها في ديوان المتنبي.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى الأدوات التي تنصب ثم ترفع؛ حيث تفرع عنه فرعين وهما: (إن وأخواتها ولا النافية للجنس)، فبينا عدد ورودها في الديوان والأثر الذي تحدثه عندما تدخل على الجملة.

المبحث الثالث: الأدوات التي تنصب معموليها معا ويقصد به ظن وأخواتها، مثلنا لها من الأبيات الشعرية الواردة في ديوان المتنبي وحددنا عملها.

المبحث الرابع: تناولنا فيه الأدوات التي تجزم فعلين؛ حيث أحصيناها ومثلنا لها من الديوان.

والفائدة التي أردنا الوصول إليها من خلال هذا البحث أو الأهمية منه هي:

- التعريف بالاختصاص.
- تحديد الأدوات المختصة بالاسم والمختصة بالفعل لأنّ فيه اختلاف كبير بينهما .
- التركيز واسقاط الضوء على الأدوات النحوية المختصة العاملة، على غير الأدوات المختصة غير عاملة .
- إحصاء عدد ورودها في (ديوان المتنبي) .

ولقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي الإحصائي والذي تمكنا بفضله من شرح وتحليل الأمثلة المستخرجة من الديوان كما تمكنا من عدّها وإحصائها.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي كانت لنا العون عند الحاجة والمجيب عند السؤال والمفسر عند الحيرة وهي:

- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني.
- النّحو العربي أحكام ومعان لمحمد فاضل السمرائي.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي.
- متن الألفية لابن مالك.

كما نجد أنّه قد تواجدت دراسات وبحوث علمية قد تناولت هذا الموضوع وعالجته من عدة نواح نذكر منها:

- الاختصاص في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، عبد الله عياصرة، وهي مذكرة لنيل الماجيستر.
- نظرية العامل النّحوي العربي في ضوء النّظرية التوليدية التحويلية، نادية توهامي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه.

فمختلف الأعمال التي تحدثنا عنها سلفا تناولت موضوع الاختصاص، ولكن لم تسلط عليه الضوء بل كان يحتل مكانة الجزء أو الفصل أو مبحث للحديث عنه، فمثلا مذكرة الماجيستر (الاختصاص في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين لعبد الله عياصرة) تناوله عن طريق مقارنته بين القدماء والمحدثين وتتبع نشأة الاختصاص وتطوره، وما ألحقه الاختصاص من آثار على النّحو العربي انطلاقا من معرفة الجديد مقارنة بالقديم، أمّا مذكرة نادية توهامي فقد درست هذا الموضوع في ظل النّظرية التوليدية التحويلية، وهذا من جانب أنّ الاختصاص فرع من نظرية العامل.

أمّا بحثنا فقد تميّز عن هذه البحوث بكونه سلّط الضوء على الاختصاص وجعله عنوانا له، ولم يكتف بأن يكون متناثرا هنا وهناك بين الطيات والصفحات تدعو الباحث إلى تصفح الكتاب بحثا عنه، ومن خلال هذا المسار بالطبع لاقينا بعض المواجهات والصعوبات ولعلّ أغلبها هي:

- موضوع الاختصاص ليس بنظرية، ولهذا البحث فيه يستوجب تتبعه في طيات الكتب وليس أي كتاب، بل في ثنايا كتب النّحو العربي القديمة والأولية.
- صعوبة الفصل بين التصنيف أثناء استخراج الأدوات المختصة لوجود بعض الاختلافات في هذه الأدوات.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا ونسأل الله العلي القدير أن ينفعنا به وينفع بنا، ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

الفصل الأول: ضبط المفاهيم والمصطلحات..

المبحث الأول: مفهوم الأداة.

1- المفهوم اللغوي للأداة.

2- المفهوم الاصطلاحي للأداة.

3- الفرق بين الحرف والاداة.

المبحث الثاني: مفهوم الاختصاص.

1- المفهوم اللغوي للاختصاص.

2- المفهوم الاصطلاحي للاختصاص.

3- أثر الاختصاص في عمل الأدوات.

المبحث الثالث: موقف العلماء من الاختصاص.

1- موقف المؤيدين.

2- موقف الرافضين.

المبحث الأول: مفهوم الأداة.

1- المفهوم اللغوي للأداة .

لقد وردت كلمة الأداة في عدّة معاجم لغوية عربية نها: المنجد في اللغة العربية ومعجم الوسيط وغيرها إذ يعرّف لويس معلوف (الأداة) في منجده بأنّها: " الآلة، يقال: أداة التعبير أي اللغة وأدوات النّجارة / في الصرف اسم بعض الأحرف مثل < الأدوات الجازمة > أي أحرف الجزم."[1]

فمن خلال هذا التعريف يمكن لنا أن نربط مفهوم الأداة بمعنيين المعنى الأول مادي محسوس وهو الآلة التي تكون سندا في العمل مثل: أدوات النجارة والثاني معنوي وهذا بإدخالها في اللغة فهي أداة تساعد المتكلم على التعبير والوصول إلى مبتغاه من الكلام وهذه الأدوات تخل جزءا من الأحرف لأنّه تساوي بين الحرف والأداة فجعلها حروفًا جازمة وأدوات جازمة.

أمّا في معجم الوسيط فقد أضاف مفهوما جديدا للأداة إذ يقول :" الاداة الآلة الصغيرة. "[2] فالأداة دائما مقترنة بالآلة وكذا في هذا التعريف ولكنه خصّها بالصغر.

ويعرّف أحمد مختار عمر الأداة فيقول:" 1- آلة ما يستعان به لإنجاز غرض من الأغراض أداة حرب: سلاحها، أدوت إحتياطية: قطع غيار، أدوات المائدة: الأطباق والآنية ... 2- وسيلة: لم يكن إلا أداة للوصول إلى هدفهم، اللغة هي أداة التعبير عن الفكر."[3]

جعل أحمد مختار مفهومين للأداة الأول الآلة هي الأدوات التي يستخدمها الفرد في حياته اليومية، أمّا المفهوم الثاني: الوسيلة وهي الطريقة التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن أفكاره ألا وهي اللغة.

---

[1] لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثولكية، بيروت، ط19، 1956، ص 06.

[2] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص 10.

[3] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص 76.

إنّ المعنى العام التي تدور حوله كلمة أداة هي الآلة والوسيلة التي تساهم في ربط الكلام وتأدية المعنى في غيرها ومنها أدوات الجزم التي تخص الفعل وغيرها من الأدوات.

2- المفهوم الاصطلاحي للأداة.

لقد ارتبط مفهوم الأداة في الاصطلاح بالوظيفة التي تحدثها هذه الأداة على غيرها من الألفاظ، وقد عرفت في معجم لغة النّحو العربي:" أداة (article) مصطلح يختص بكلمة تنشئ وظيفة نحوية مشتركة بين الحرف والاسم والفعل.

- أدوات الاستثناء مؤلفة من حروف وأسماء وأفعال.
- أدوات الاستفهام مؤلفة من حروف وأسماء.
- أدوات الجزم مؤلفة من حروف وأسماء.
- أدوات الشرط مؤلفة من حروف وأسماء.
- أدوات النّسخ مؤلفة من حروف وأسماء.
- أدوات النفي مؤلفة من حروف وفعل واحد."[1]

من خلال هذا التعريف نصل إلى أنّ الأداة لها وظيفة نحوية ولا تتحقق هذه الوظيفة إلا إذا اقترنت بالفعل أو الاسم، ثم يذكر أنواع الأدوات منها أدوات الاستثناء والنّفي والشرط، ثم يحدد هذه الأدوات من خاصة بالاسم والحرف فقط، والخاصة بالاسم والفعل فقط والتي تختص بالاسم والفعل والحرف.

أمّا في معجم الوسيط فقد وضع صاحبه تعريفا اصطلاحيا للنحاة فيقول:" اللفظة تستعمل للربط بين الكلام أو الدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل (ج) أدوات."[2]

[1] أنطوان الدجداح، معجم لغة النّحو العربي (عربي، فرنسي)، تح: جورج ميتري عبد المسيح، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، د ت، ص 16.

[2] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ص 10.

فالأداة في نظر النّحويين هي عبارة عن لفظة تستعمل للربط بين أجزاء الكلام مثل: حروف العطف التي لها أثر معنوي في غيرها، وهذه الأدوات يمكن لها أن تقترن بالاسم نحو (ال) التعريف أو الفعل نحو: سوف أو السين للاستقبال. وتأكيدا على هذا التعريف يقول ابن مالك في ألفيته عن الاسم[1]:

" بالجرّ والتنوين والنّدا وأل ومسند للاسم تمييز حصل "

نستخلص من خلال هذا البيت أنّ: الجر، التنوين، التعريف، النّداء والاسناد من خصائص الاسم تمز بها عن الفعل فليس من المعقول أن نجد فعلا مجرورا أو منونا او معرفا بـ (أل التعريف).

كما يعرّف اللبدي الأداة في معجم المصطلحات النحوية والصرفية في قوله:" الأداة: في الاستعمال النّحوي هي الكلمة التي يتوصل بها قائلها إلى إفادة معان مختلفة يقتضيها التعبير بأدوات الاستفهام والاستثناء، كما أن من شأن هذه الأدوات في بعض الأحيان جلب الحركة أو السكون لما يقع بعدها من كلمات."[2]

فالأداة إذن وسيلة تعين المتكلم لاختصار معان متعددة وفقا لما يتطلبه الكلام أو ما يستند إليه المقام، نحو : أدوات الاستفهام كقولك: هل الأستاذ حاضر؟ فهل هي أداة تفيد الاستفهام ولكن لا يكتمل معناها إلا بمواصلة الجملة بأكملها مما يقتضي الجواب عليه إمّا بنعم أو لا لنصل إلى المعنى المراد فهمه، وكذلك أدوات الاستثناء مثل: حضر كل الطلبة إلا زيدًا، فالأداة إلا تفيد الاستثناء حيث نستثني زيدًا من الحضور وإن تركنا الجملة دون مستثنى منه أصبح المعنى غير مكتمل فإلا تفيد المعنى في غيرها، أشار في قوله أنّ هذه الأدوات تحدث نوعا من الإعراب في بعض الأحيان للكلمات التي تأتي بعدها.

[1] محمد بن عبد الله بن مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، د ط، د ت، مج1، ص 02.

[2] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985، ص 10.

ويواصل اللبدي تعريفه للأداة قائلا: "ويلاحظ على النّحويين غالبا استعمال لفظة الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف كعوامل الاستثناء أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم، إذ يقال لهذه العوامل جميعا: أدوات الاستثناء وأدوات الاستفهام وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجرّ والعواملالنّاصبة للأفعال المضارعة لكونهما حروفا وليس غير وعلى هذا فإنّ كل حرف أداة وليس كلّ أداة حرف." [1]

تطرّق في الجزء الثاني من تعريفه للأداة إلى تحديد أنواع الأدوات منها ما تحتوي على أسماء وحروف وأفعال مثل أدوات الاستثناء، ومنها ما تحتوي على أسماء وحروف فقط مثل أدوات الشرط والجزم وهذه الفكرة قد أشرنا إليها في التعريف الأول للأداة في معجم لغة النّحو العربي، في حين يضعف استعمال كلمة الأداة في عوامل الجر لأنّها حروف، وكذلك في عوامل النّصب حسب مفهوم وفكرة اللبدي، ومن هنا توّصل إلى أنّ كلّ حرف أداة وليس كلّ أداة حرف، فهي تشمل الأسماء والأفعال كذلك.

ومن خلال التعريفات السابقة الاصطلاحية للأداة نستخلص مايلي:

- الأداة تساهم في الرّبط بين أجزاء الكلام فهي تعتبر همزة وصل بين الدلالة والجملة.
- الأداة تحدث أحيانا أثرا إعرابيا في الكلمات التي تقع بعدها.
- الأداة قد تقترن بالاسم لوحده كما يمكن أن تشترك بينهما.
- بما أن كل حرف أداة فحروف الجر تعتبر أدوات وكذا حروف النّصب.

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 10.

3- الفرق بين الأداة والحرف.

تطرقنا في السابق إلى مفهوم الأداة ولتحديد الفرق بين الأداة والحرف لا بد لنا أن نتطرق إلى تعريف الحرف أولا بمفهوميه اللغوي والاصطلاحي:

- **المفهوم اللغوي للحرف .**

" الحرف من كلّ شيء: طَرَفُهُ، وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ... وعند النّحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل: ماسواه من الحدود فاسد، ورساق حرق."[1] ومن هنا فإنّ معاني الحرف في اللغة تدور حول طرف الشيء وحده وهو عند النحويين ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

- **المفهوم الاصطلاحي للحرف .**

يعرّف أبو القاسم السهيلي الحرف بقوله: " ما دلّ على معنى في غيره وليس بفهم العرب من الحرف ذلك المعنى."[2] والمقصود بقوله هذه أنّ الحرف لا يحمل معنى في نفسه وأنّ المعنى يأبى في الجملة التي دخل عليها ذلك الحرف.

لقد قسّم الزجاجي الحرف على ثلاثة أضرب فقال:" الحرف على ثلاثة أضربه حروف المعجم هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال. والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك، ونحو النون من أن واللام من لم و ما أشبه ذلك وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال بمعان." [3]

نلاحظ أنّ الزجاجي قسّم الحروف على ثلاثة أقسام: أولها حروف المعجم أي حروف المباني التي تستند إليها عند بناء الكلمات فلا تكون لها دلالة في غيرها إلا ذاتها نحو صفات الحروف وهي أصل

[1] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005، ص 799.
[2] أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النّحو، تح: محمد إبراهيم البنا، بنغازي، (جامعة قاريونس)، 1978، ص 64-74.
[3] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص 54.

الأسماء والأفعال، وأمّا الوجه الثاني فهو الحروف التي هي أبعاض الكلام، أي حرف من الكلمة نحو: العين من جعفر وغيرها... وأمّا الوجه الثالث فهو حروف المعاني والمقصود بها كل حرف أحدث أثرا إعرابيا في غيره. وهي الحروف العاملة وتعتبر جزء من حروف المعاني.

مما سبق ذكره نجد بعض تعاريف النّحاة للأداة تساوي بينها وبين الحرف وهناك تعاريف أخرى تدّل على الاختلاف البارز بينهما، إذ نجد أنّ المرادي أخذ مفهوم الأداة من مفتاح السعادة حيث يقول:

" والمراد بالأدوات: الحروف، وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف."[1] لقد جمع هذا التعريف الحروف والأسماء والأفعال والظروف وجعلها جزءا من الأدوات. ويضيف المبرد عن الأدوات:" اعلم أنّ الأفعال أدوات للأسماء، تعمل فيها كما تعمل الحروف."[2] اعتبر المبرد الأدوات عوامل تحدث أثرا في الكلام؛ حيث شبه الأفعال بالحروف لأنّهما يعملان كلاهما في الاسم ويحدثان فيه اثرا إعرابيا نحو: جاء الولد، هنا الفعل أثّر على الفاعل فجعله مرفوعا، الولد في القسم: اسم مجرور ب " في " وعلامة جره الكسرة.

ويقول محمود أحمد الصغير في هذا الصدد: " إنّ هذا الاختلاف في مفهوم الأداة بين النّحاة، يدعونا إلى الاسترشاد في دراسة آثار المفسرين بالتصور الأمثل له، وهو أنّ الحرف ما دّل على معنى في غيره وأنّ هناك أفعالا وأسماء وظروفا تقوم بهذه الوظيفة، وأنّها تنضوي جميعا في هذه الحال تحت حدّ الأداة."[3] لا يختلف رأي محمود أحمد الصغير مع رأي المبرد فكلاهما يجعلان الحرف مرادفا للأداة، فكلاهما يقومان بوظيفة واحدة وهي تأدية المعنى في غيره.

---

[1] الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 03.

[2] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث، القاهرة، ط2، 1994، ج4، ص80.

[3] محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 2001 ، ص 41.

ومما سبق ذكره نستخلص آراء العلماء في التمييز بين الحرف والأداة في النّقاط:

1- هناك من يجعل الحرف موازيا للأداة.

2- كلاهما يدّلان على معنى في غيرهما.

3- الفرق الجوهري الوحيد هو كل حرف أداة ولست كل أداة حرفا لأنّ الأداة تحتوي على أسماء وحروف ويمكن أن تكون فعلا أيضا.

المبحث الثاني: مفهوم الاختصاص.

1-المفهوم اللغوي للاختصاص.

عرّف ابن منظور الاختصاص في معجمه لسان العرب ضمن مادة (خصص) فقال: " خصّه بالشيء يخصّه خصّا وخصوصا وخَصوصيّة وخُصوصية، والفتح أفصح، وخِصيص وخصّصه واختصه: أفرده به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، وخصّ غيره واختصّه ببرّه. ويقال فلان مخِصُ بفلان أي خاضّ به وله به خِصِيّة."[1]من خلال هذا التعريف الذي أورده بن منظور يمكن القول هناك العديد من الاشتقاقات لمادة خصص، والتي يتمحور معناها في الانفراد بالشيء والمقصود به الملكية الخاصة بالفرد الواحد أو هو ما ينفرد به شيء معين دون مشاركته مع الآخر والإثبات عاما خرج من دائرة الإثبات.

ونجد عصام نور الدّين قد عرّف الاختصاص في معجمه معجم نور الدين الوسيط إذ يقول:" خصّص: (مادة: خ ص ص)، خصّص الرّجل بماله، يُخصّصه تخصيصا خصّه به؛ أعطاه ما له دون غيره من أهله، أفرده به ولم يجعل الآخرين شركاء له فيه 2- خصّص التلميذ وقته للدرس: اِنصرف إلى الدرس ولم يفعل أي شيء غير الدرس والأمر من خصّص: خَصَّصَ." [2]

إنّ لفظة خصص نجدها في معجم نور الدّين الوسيط قد حصرت بمفهومين الأول جاء بمعنى التفضيل وهو إعطاء شيء لشخص دون الآخر، أمّا الثاني فجاء بمعنى الإلتزام وعدم القيام بشيء سوى حضور الدرس.

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، مج7، ص 24.

[2] عصام نور الدين، معجم نور الدين الوسيط (عربي-عربي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ص 579.

عرّفه الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين بقوله:" ... وخصصت الشّيء خصوصا، واختصصته، والخاصة: الذي اختصصته لنفسك."[1] ومن خلال هذه التعريف اللغوية نستنتج أنّ المعاني اللغوية للاختصاص تدور حول الانفراد بالشيء.

2- المفهوم الاصطلاحي للاختصاص.

عرّفه تمام حسان بقوله:" وأمّا الاختصاص فهو من صفات الحروف والأدوات لأنّ الأداة إمّا أن تدخل على نوع معين من الكلمات لاستعداد إلى غيره فتسمى مختصة كاختصاص إنّ وأخواتها بالدّخول على الأسماء واختصاص حروف الجر بذلك أيضا واختصاص الجوازم بالدخول على المضارع، وإمّا أن تصلح الأداة للدخول على مختلف أنواع الكلمات مثل(ما) النّافية وأدوات الاستفهام وحروف العطف فتكون بذلك غير مختصة."[2] لقد جعل تمام حسان للحرف والأداة معنى واحد، ولم يفرّق بينهما، ثمّ يذكر أنّ هذه الأدوات تدخل على نوع معين من الكلمات ويقصد بها الاسم والفعل كلّ على حدة، ثمّ قدّم مثالا على ذلك كدخول إنّ وأخواتها وحروف الجر على الاسم فتصبح بذلك مختصة بالاسم فقط، وقدّم مثالا على أدوات الجزم التي تدخل على الأفعال فقط فتختص بها دون غيرها، ثمّ ذكر الأدوات التي تدخل على مختلف الكلمات من غير اختصاص بمعنى أنّنا نجدها مع الفعل والاسم مثل ما النّافية وأدوات الاستفهام وحروف العطف فتصبح بذلك غير مختصة.

ويعرّف محمود عبد الله عياصرة الاختصاص قائلا:" هو اختصاص حروف الجر والنّداء بدخولها على الاسم فقط، أو اختصاص أدوات العرض والتحضيض والشرط بدخولها على الفعل."[3] فقد صنّف

[1] الخليل بن أجمد الفراهيدي، العين، تح: عبد الحيد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج1، ص 413.
[2] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنّص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص 155.
[3] عبد الله محمود عياصرة، نظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، وزارة الثقافة، عمّان، ط1، 2015، ص 24.

عياصرة الأدوات فجعل منها ما يدخل على الاسم نحو حروف الجر والنّداء، ثمّ ما يدخل على الفعل كالتحضيض والشرط .

مما سبق ذكره نستخلص أنّ الاختصاص يعني انفراد بعض الأدوات بالأسماء والأفعال وهذه الادوات مختصة بالدخول على نوع محدد من الكلمات (عاملة في الاسم أو الفعل فقط) وإن كانت داخلة على النوعين معا بطل عملها ولكن يظهر أثرها في المعنى.

وفي هذا الصدد يقول علي سلامة أبو شريف وغيره:" العامل لا يؤثر في المعمول إلا غذا كان مختصا، فإذا خرج عن الاختصاص إلى مجال الاشتراك بطل تأثيره، وأهمل عمله."[1] إنّ الشرط الأساسي الذي دعى إليه علي سلامة في ظاهرة الاختصاص هو عملية التأثير والتأثر ويؤكذ أنّ غيابه يؤدي إلى إبطال عمل العامل، ومن جهة أخرى جعل المرادي للحرف ثلاثة أقسام فيقول:" وأمّا أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل."[2] يتبين لنا من خلال هذا القول أنّ النّحاة قد اتفقوا على وجود أدوات مختصة بالفعل وأخرى مختصة بالاسم والثالثة جامعة بينهما.

ويعرّف محمود أحمد الصغير الأدوات المختصة ويقول:" وهي التي يلازم الأسماء أو الأفعال في استخدامها فلا تبرحها، وتتنزل – كما يقول النّحاة – منزلة الجزء منها فلا تعمل فيها، أو تقتضي جملة أو جملتين، يتم بهما معناها وتتحقق فائدتها الوظيفية وقد عرض المفسرون لهذه الأنواع الثلاثة في مباحثهم، فكان لديهم الأدوات المختصة بالأسماء، والمختصة بالأفعال، والداخلة على الجملة."[3]

فالأدوات المختصة حسب محمود أحمد الصغير هي تلك التي تختص بالدخول على الأسماء والأفعال، ولا تدخل على غير ما اختصت به؛ إذ إنّها بمثابة جزء منها وقد تقتضي جملتين ليتم المعنى

[1] علي سلامة أبو شريف، زوال الاختصاص في الدرس النّحوي مواضعه وأسبابه، المجلة العلمية كلية اللغة العربية، العدد 32، أسيوط، 2013، ج 3، ص 1392.

[2] الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 25.

[3] محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص 38.

وتتحقق وظيفة الأداة نحو إن اجتهدت تنجح إذا اعتمدنا في هذه الجملة على إن اجتهدت فهذه الجملة ناقصة (جملة الشرط) فهي تستدعي لإتمامها بجملة جواب الشرط تنجح.

يجدر بنا الإشارة إلى أنّ العلماء ميزوا بين نوعين من الاختصاص أولهما يتمثل في الأدوات المختصة بالاسم والفعل وهو موضوع دراستنا، وثانيها درس القواعد المتمثل في النّصب على الاختصاص.[1]

وهذا المعنى هو ما أشار إليه صاحب كتاب قواعد اللغة العربية الذي ذكر أنّ الاختصاص هو: " أن يذكر اسم ظهر بعد ضمير لبيان المقصود منه نحو: نحن معاشر الأنبياء لا نوّرث ونحن العرب نكرم الضيف وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أخص معاشر الأنبياء وأقصد العرب، وقد يكون لمجرد الفخر أو التواضع نحو: علي أيّها الكريم يعتمد وأنى أيّها العبد الفقير إلى عفو ربي، وأيّ وأيّة هنا يبنيان على الضم ويتبعان لفظا مقرون بأل."[2] فالمنصوب على الاختصاص ما هو إلا اسم يأتي بعد الضمير أنا ونحن ليفسر مقصود الكلام، والعامل في هذا الاسم هو الفعل المحذوف وجوبا (أخص) والاسم بعد نحن يكون منصوبا.

3- أثر الاختصاص في عمل الأدوات.

لقد قسّم النّحاة الأدوات إلى نوعين العاملة منها والمهملة وهذا وفقا لاختصاصها، فما كان مختصا يعمل وما كان مشتركا زال منه الاختصاص فيصبح مهملا، وفي السياق نفسه يقول محمد خير الحلواني: " العربية ظاهرة لا تخلو من دلالة على منطقية هذه اللغة، وهي أنّ الحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء، فلا تباشر الأفعال أو تختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء وتبين لهم أنّ الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلتين لا عمل له فالحرف المختص بالاسم مثلا تقترن به حال

[1] ينظر: عبد الله محمود عياصرة، نظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 13.
[2] حضرات حفنى بك ناصف، قواعد اللغة العربية، الآمرية، القاهرة، ط 10، د ت، ص 86.

إعرابية خاصة وكذلك الشأن فيما اختص بالفعل... وعلى هذا الأساس تكون حروف الجرّ عاملة لأنّها لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تباشر الأفعال... وكذلك بالأحرف المشبهة بالأفعال، باختصاصها بالمبتدأ أو الخبر أمّا العوامل المختصة بالفعل المضارع فأحرف الجزم، وأحرف النّصب أمّا حروف العطف فلا عمل لها وكذلك حرف الاستفهام؛ الهمزة وهل لأنّ هذا الضرب من الأحرف يدخل على الأسماء والأفعال."[1] فالحلواني في قوله هذا يؤكد على أنّ الحروف العاملة لا تكون عاملة إلا إذا اختصت بالدخول على نوع محدد وواحد من الكلمات مثل: الاسم أو الفعل فلا تقترن بكليهما فتعد مهملة لا عاملة، فأعطى أمثلة على ذلك فالأدوات المختصة بالاسم نحو حروف الجر والأدوات المختصة بالفعل نحو: أدوات الجزم، وأمّا المهملة فذكر منها حروف العطف والاستفهام، فأهمل عملها لأنّها تدخل على الفعل والاسم ولا تختص بأحدهما فالحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، فأثر العامل في المعمول مقترن باختصاصه، وقد قال محمود أحمد الصغير في حديثه عن الاختصاص: "وقد جعل النحاة عدم الاختصاص الأصل في التفريق بين الأدوات العاملة والمهملة، لأنّ الأداة غير مختصة لا تعمل في موق وتهمل في آخر، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال؛ وما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء، والجملة والحرف لا يُعمَلُ فيهما."[2] يوضح لنا هذا القول أنّ النحاة عمدوا إلى التفريق بين الأدوات العاملة والمهلة من خلال اللجوء إلى الاختصاص وعدمه إذ يعد الاختصاص هو محدث أثر العمل وقد استثنى العمل في الحملة والحرف لأنّه لا يُعمل فيهما.

فنجد السكاكي قد صف الحروف وشجرها فذكر أنواعها في شكل مخطط وهو على النحو الآتي:[3]

[1] محمد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، مطبعة إفريقيا، دار البيضاء، ط 2، د ت، ص 153- 154.

[2] محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص 176.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 96.

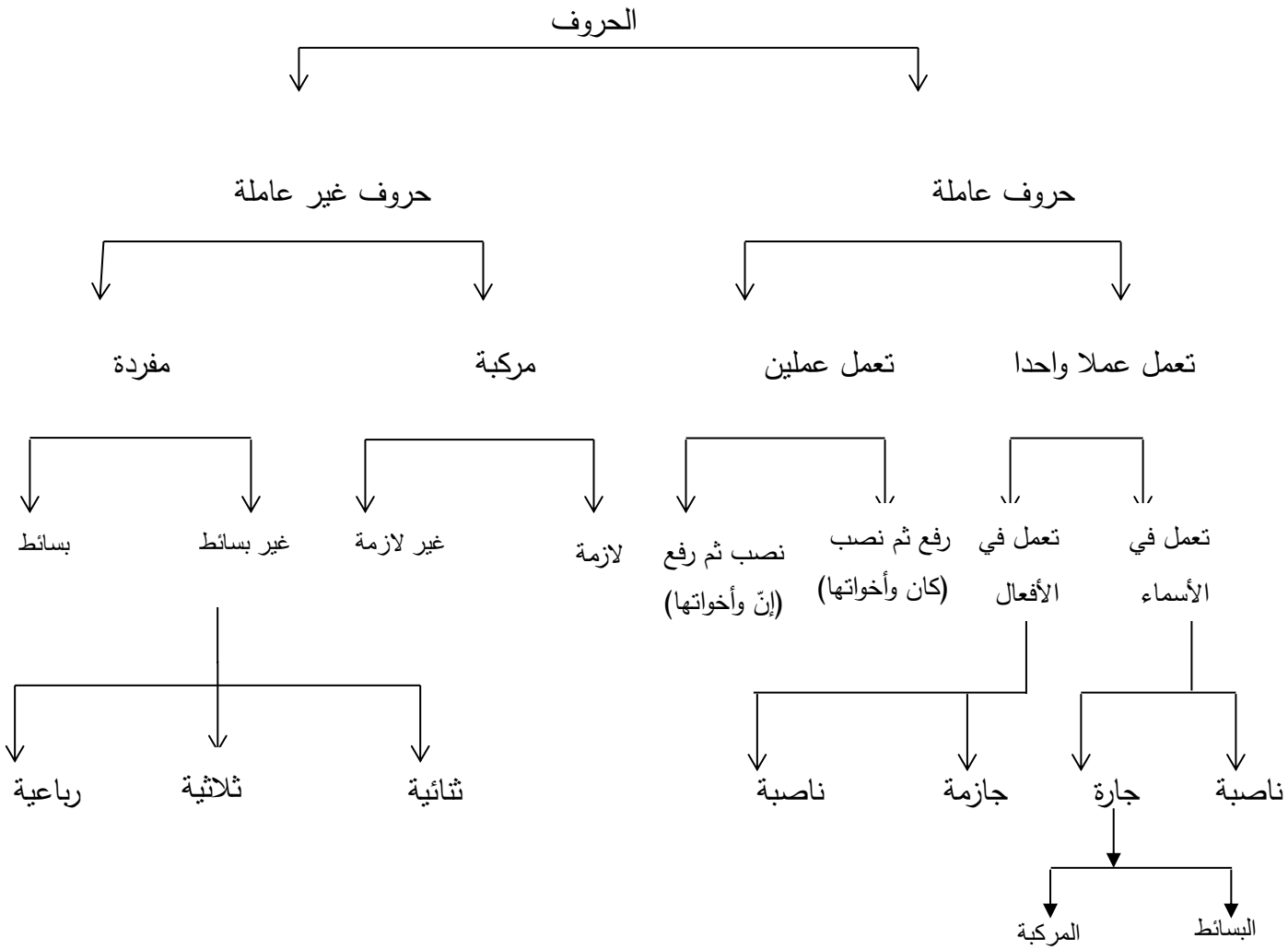

الشكل رقم: 01 يوضح أنواع الحروف وأعمالها.

تعليق على المشجر:

قسّم السكاكي الحروف في كتابه " مفتاح العلوم " إلى صنفي: الصنف الاول الحروف العاملة أمّا الصنف الثاني الحروف غير العاملة، وما يهمنا في دراستنا هذه هو الصنف الأول ألا وهي الحروف العاملة، حيث صنف هذه الأخيرة إلى صنفين الحروف التي تعمل عملا واحدا والحروف التي تعمل عملين، ثم حدد أنواع الحروف التي تعمل عملا واحدا فذكر أنه هنالك ما يعمل في الأسماء، وهنالك ما يعمل في الأفعال، فبالنسبة للأولى فهي تحدّث النّصب أو الجر في الاسم، أمّا التي تعمل في الفعل تحدث فيه النّصب والجزم.

أما بخصوص الحروف التي تعمل عملين فصنّفها إلى صنفين منها ما ترفع ثم تنصب نحو: كان وأخواتها، ومنها ما تنصب ثم ترفع نحو: إنّ وأخواتها ومنها ما تنصب معموليها كـ ظن وأخواتها.

المبحث الثالث: مواقف العلماء من الاختصاص.

1- موقف المؤيدين.

تعدّ ظاهرة الاختصاص فرعا من فروع نظرية العامل في النّحو العربي، إذ تهتم هذه الظاهرة بالتغييرات التي تطرأ على الاسم والفعل عند دخول الأدوات المختصة عليها، ومثلما لاقت نظرية العامل ردود أفعال بين مؤيد لهه ورافض ومنتقد فإنّ نظرية الاختصاص لاقت الأمر نفسه، وفي هذا الصدد سنحاول عرض بعض الآراء حول فكرة (الاختصاص).

يقول ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية في تأييده لنظرية الاختصاص في باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل:" إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل " أن، ولنْ، وإذنْ، وكيْ" النصب ؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النّصب لأنّ " أن " الخفيفة تشبه " أنّ " الثقيلة، و" أنّ " الثقيلة تنصب الاسم، وكذلك " أنْ " هذه يجب أن تنصب الفعل، وحملت " لَنْ، وإذَنْ وكَيْ" على " أنّ "، وإنّما حملت عليها لأنّها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أنّ " أنْ " الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال وهذه الحروف تلخص الفعل المضارع للاستقبال، فلمّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها."[1]

يتضح لنا موقف ابن الأنباري من الاختصاص حيث يرى أنّ السبب من كون عمل (أنّ) النّصب في الفعل المضارع هو مشابهتها لـ (أنْ) الثقيلة التي تحمل النّصب في الاسم، كما شابهتها في العمل كذلك شابهتها في الحكم وهو النّصب، أمّا السبب في حمل(لمّا، كي، إذن) في الحكم على (أنْ) هو أنّ هذه الحروف شابهت (أنّ) في أنّها تجعل الفعل المضارع دالا على الاستقبال مثلها مثل (أنْ) الخفيفة.

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد مهجة البيضاء، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د ط، د ت، ص 328.

ويضيف محمود عبد الله عياصرة في قوله: " وقد تعارف النّحاة على قسمة العامل إلى قسمين: لفظي ومعنوي، فموضوع الاختصاص يدخل في باب العامل اللّفظي، وهو العامل الأصلي والقوي بنفسه، أمّا العامل المعنوي فليس هذا مكان محلا لدراسته."[1]

جعل العامل اللفظي أصلا لقيام الاختصاص وهو مؤيد للعامل فبالضرورة يكون مؤيدا للاختصاص في حين يوجد فريق من العلماء رافضا له.

وبالإضافة إلى ماسبق نجد رؤوف جمال الدين قد صنّف الحروف في كتابه المعجب في علم النحو في الباب الرّابع منه، إلى حروف عاملة وحروف غير عاملة وهذا إن دلّ فإنّه يدّل على تأييده للاختصاص، ولكن دون تصريح بل اعتمد على ذكر لفظة عامل في الاسم أو الفعل فيقول:" قال: وهي أنواع: عامل، وغير عامل، ومختلف فيه " فالأول " ضربان: عامل في الاسم وعامل في الفعل."[2]

يتضح لنا من الآراء السابقة جملة من النّقاط أهمها:

- من وافق على نظرية العامل فهو موافق على نظرية الاختصاص دون شك.
- المواقف للعلل في مسائل النحو العربي يعتبر مؤيدا للاختصاص.
- الاختصاص فرع من العامل اللّفظي.
- يفترن عمل العامل في معموله بالاختصاص.
- إذا كان العامل مختصا ولم يؤثر في معموله ولا توجد علّة لذلك فيعدّ شاذا لا يقاس عليه.
- كلّما كانت الأداة عاملة فهي مختصة.

[1] عبد الله محمود عياصرة، نظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 58.

[2] رؤوف جمال الدين، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، د ط، د ت، ص 168.

2- موقف الرافضين:

يوجد العديد من المحدثين الذين دعوا إلى إلغاء القواعد الإعرابية أو تسييرها للمتعلمين والناشئين، وهذا وفقا لما دعا إليه ابن مضاء القرطبي في كتابه الرّد على النّحاة، وهو إلغاء نظرية العامل لما فيها من صعوبة على القارئ والمتعلم فرأى في عدم وجودها خيرا للغة العربية وزوال للتكلف عند المتكلم بهذه القواعد وفي هذا الصدد يمكن إدراج بعض الآراء الرافضة لنظرية الاختصاص المتفرعة عن نظرية العامل وهي كالآتي:

يعدّ ابن مضاء القرطبي من الرّافضين لنظرية العامل وهذا ما نجده في كتابه الرّد على النّحاة حيث يقول محمد إبراهيم:" لقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل، واسقاط العلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف."[1] نصل من خلال هذا القول إلى أنّ ابن مضاء دعا إلى إلغاء نظرية العامل والتي تعتبر في الأساس أهم الأعمدة التي قامت عليها نظرية الاختصاص، وكذلك دعا إلى الابتعاد عن العلل التي يركز عليها النّحو العربي سواءٌ أكانت أحادية أم ثنائية أم حتى ثلاثية؛ لأنّه يرى بأنها تجعل الباحث ينفر منها لصعوبتها وتعقيدها، وهذا ما يجعلنا نقول إنّه أنكر فكرة الاختصاص.

ويذكر حسن خميس ملخ في كتابه نظرية الأصل والفرع:" إنّ دعوى الاختصاص غير محصنة بالأدلة والبراهين، فحرف النّداء " يا " مختص بالاسم، ومع ذلك لا يجمع النّحاة على عمله في المنادى، وإنّ وأخواتها تنصب بدل أن تجرّ وهي مختصة بالاسم و " ما " حرف غير مختص يدخل على الاسم والفعل على السواء ويعمل في الفعل المضارع الجزم أحيانا وقد يهمل."[2]ويضيف قائلا:" وأجد حروفا تختص بالفعل ولا تعمل نحو السين وسوف مما يرجح في ظني أنّ مسألة الاختصاص بعيدة نسبيا عن

[1] ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، د ب ، ط1، 1979، ص 09.
[2] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط1، 2001، ص 193.

واقع اللغة العربية والله أعلم."[1] يخبرنا ملخ أنّ الاختصاص ليس قاعدة مطردة لأنّ فيها كثيرًا من الثغرات واللبس؛ حيث ساق مجموعة من الأدلة مثل عمل حرف النّداء في المنادى التي تضاربت فيها الآراء حول عمله وغيرها من الأمثلة التي قدّمها، ولقد جعل السين وسوف اللتان تلزمان الفعل المضارع مختصة ولكنها غير عاملة.

وأورد الحلواني في كتابه المغني الجديد في علم النّحو قسما من للحروف يقول فيه: " والحروف قسمان: قسم مختص وآخر لا اختصاص له."[2]إذ يؤكد على فكرة الاختصاص وعمل بها ولكن ما أعابه وقدّم انتقادًا عليه هو موضوع عدم الاختصاص في الأدوات العاملة ذكر مثالا على ذلك، إذن وكي فكلاهما يدخلان على الاسم والفعل فهما حرفان غير مختصان ومع ذلك تعمل النصب في المعل المضارع وكذلك إذن استوفت بعض الشروط[3].

كما يقول المرادي:" وأمّا المشترك فحقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرف، منها " ما الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل " ليس " لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل."[4] والمقصود هنا بالمشترك هي الأدوات الداخلة على الاسم والفعل معا، فقد أزال عنها العمل لاشتراكها وذكر مثال (ما الحجازية) فهي عاملة عند أهل الحجاز لأنّها مشابهة في عملها بليس ولقد أهملها بنو تميم لأنّها مشتركة.

نستخلص من خلال هذا القول أن الاختلاف الموجود بين لهجات العرب أدى إلى الاختلاف في عمل الأدوات واختصاصها، فجعلوا الأدوات العاملة غير عاملة والأدوات غير العاملة عاملة.

---

[1] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص 193.

[2] محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم النحو، دار الشرق العربي، لبنان، ط جديدة، 2003، ص 21.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 22.

[4] الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 25.

الفصل الثاني: الأدوات العاملة عملا واحدا.

المبحث الأول: الأدوات الجازمة لفعل واحد.

المبحث الثاني: الأدوات الناصبة.

المبحث الثالث: الأدوات الجارة.

تمهيد:

تحوي اللغة العربية حقلا كبيرا من الأدوات النّحوية التي تسهم في تحقيق الاتساق والانسجام داخل النّص أو الجملة، فالعامل يعتبر من هذه الأدوات. إذ إنّ العامل يُحدث أثرا إعرابيا في الكلمة سواء كان معنويا أو أثرا على مستوى البنية، أي شكليا أو وظيفيا، وهو نوعان عامل معنوي وعامل لفظي، وما يهمنا في دراستنا هو العامل اللفظي وذلك لبروزه، وهذا الأخير تفرّع منه ما يعرف بالاختصاص، والذي بدوره ينقسم إلى أدوات مختصة وأخرى غير مختصة؛ إذ إنّ هذه الأخيرة حتى بعدم اختصاصها تؤثر في الجانب الدلالي للكلام.

أمّا المختصة فهي التي تعمل وتحدث أثرا في الجانب الإعرابي بمجرد دخولها على الجملة أو الكلمة، إذ نجد هذه الأخيرة (الأدوات المختصة) تنقسم إلى قسمين:

- قسم مختص بالفعل ويعمل عملا واحدا وبالتحديد الفعل المضارع، فيحدث فيه الجزم كـ: (لم، لا، لما، ولام.) وأدوات تحدث في النّصب نحو:(لن، كي، إذن، أنّ).
- أمّا القسم الآخر فهو قسم يختص بالاسم ويعمل فيه عملا واحدا، فيحدث فيه النصب كـ (النداء والاستثناء)، وأدوات تحدث الجر.

المبحث الأول: الأدوات الجازمة لفعل واحد.

يعرفّ محمود أحمد الصغير الأدوات الجازمة قائلا: " وهي الأدوات التي تخص بالدّخول على الأفعال فتجزمها، وتقترن في دخولها عليها بحدوث بعض الآثار اللفظية والمعنوية في هذه الأفعال كالحذف والتسكين وقلب الزمن."[1]

لقد جعل محمود هذه الأدوات تختص بالأفعال فقط فاستثنى الأسماء منها، وبيّن لنا الحالة الإعرابية التي تطرأ على ذلك الفعل وهو الجزم، وما يحدث لها من آثار لفظية كتغيير العلامة الإعرابية إلى السكون في الفعل المضارع الصحيح، أو حذف النون أو حذف حرف العلة، أما بالنسبة للتغييرات المعنوية فيقصد بها تغيير المعنى وذلك بقلب الزمن من المضارع إلى الماضي .

يقول سيبويه: " اِعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلا في الأسماء، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب."[2] فقد ذهب سيبويه إلى أنّه لا يمكن الخلط بين أدوات الجزم وحروف الجرّ، فهذه الأخيرة لا تكون إلاّ في الأسماء، أمّا أدوات الجزم فهي تلزم الأفعال المضارعة فقط، فيستثني الأفعال الماضية وأفعال الأمر. فقام بمقارنة بينهما ووجد أنّه ليس لهما نصيب لبعضهما فكلّ أداة لها ما تختص به.

يقول ابن مالك في ألفيته عن عوامل الجزم:[3]

" بلاَ ولاَم طالبا ضع جزما في الفعل هكذا بلَم ولَمَّا".

---

[1] محمود أحمد الصغير، الأدوات النّحوية في كتب التفسير، ص 367.

[2] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1992، ج 3، ص09.

[3] ابن مالك، متن الألفية، ص 46.

من سياق هذه الأبيات يبين ابن مالك لنا الأدوات المختصة بالجزم وهي (لا النّاهية ولام الطلب ولم، لما)، وهذه أدوات تجزم فعلا واحدا. فتختص بجزم الفعل ويكون واحدا لأنّها لا تعمل معنى الشرط، فلا تقتضي الجواب فتكتفي بالدّخول على فعل واحد فتجزمه وقد اشتمل ديوان المتنبي على هذه الأدوات ونتطرق إليها من خلال شرح كل أداة على حدة بالشكل الموالي:

- **لم.**

حرف جزم ونفي وقلب تجزم لاختصاصها بالفعل فلا تعمل إلاّ فيه وكذا تحمل معنى القلب لأنّها تقلب معنى الفعل من الحاضر إلى الماضي وتنفي وقوعه.[1] فـ (لَمْ) تدخل على الفعل المضارع وتلحق به ثلاثة معان في آن واحد: أولها الجزم، ويتجلى من خلال الإعراب أي يكون الأثر ظاهرا، أمّا القلب والنّفي فهما يتجسدان أثرا معنويا يشتمل عليه الفعل بعدها.

لقد وردت أداة جزم (لم) في ديوان المتنبي اثنين وأربعين وثلاث مائة مرّة (342)، وفي كلّ مرة ترد فيها نجد أنّها مقترنة بالفعل المضارع فهي تختص به لا بغيره من الأفعال الأخرى كالفعل الماضي أو الأمر، وهذا ما سبق ذكره في قول سيبويه في حديثه عن أدوات الجزم وحروف الجر، فهذه الأخيرة ليس لها نصيب في الجزم ولا أدوات الجزم لها نصيب في الجر، وهذا ما يثبت أنّ لكل أداة كلمة تختص بها، ومن النّماذج الواردة في ديوان المتنبي نذكر:

وأمّا عن الجزم الذي يدخل على الأفعال المضارعة الصحيحة نورد نموذجا من ديوان المتنبي

المثال الأول: يقول في قصيدته (إذا توالت الغيوث كره الغمام):[2]

" رَوَيْنَا يَا ابنَ عَسكَرٍ الهُمَامَا وَلَمْ يَتْرُكْ بِذَلِكَ لَنَا هُيَامَا."

[1] ينظر: علي رضا، المختار في القواعد والإعراب، مكتبة دار الشرق، بيروت، د ط، د ت، ص 42.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، د ط، 1983، ص235.

المثال الثاني: يقول في قصيدة (سبقنا إلى الدنيا):[1]

" وَلَولَا أَيَادِيْ الدَّهْرِ فِي الجَمْعِ بَيْنَنَا غَفَلْنَا فَلَمْ نَشْعُرْ لَهُ بِذُنُوبِ."

المثال الثالث: قول المتنبي في قصيدة (أنت لأهل المكرمات إمام):[2]

" كَتَائِبُ جَاؤُوا خَاضِعِينَ فَأَقْدَمُوا وَلَو لَمْ يَكُوْنُوْا خَاضِعِينَ لَحَامُواْ."

شرح الأمثلة.

إنّ الصدارة التي تحتلها الأداة على الفعل مكنتها من أن تكون عاملة فيه في كل مرّة، حيث نرى في المثال الأول دخول أداة جزم (لم) على الفعل المضارع الصحيح (يترك) فأحدثت فيه الجزم والأثر الإعرابي هو السكون.

المثال الثاني هو نموذج لا يختلف عن النّموذج الأول، إذ عملت الأداة المختصة بالجزم(لم) أحدثت أثرا إعرابيا في الفعل المضارع (نشعر) وهذا بإلحاق السكون على آخره وما أوجب هذا الإعراب هو اختصاص هذه الأداة بدخولها على الأفعال.

وأما المثال الثالث فنجد فيه الشاهد (لم يكونوا) إذ عملت آداة الجزم (لم) في الفعل المضارع (يكونوا) وذلك بحذف حرف النون المتصل بواو الجماعة، وهذا هو الحذف بديل للسكون، لأن الفعل (يكونوا) من الأفعال الخمسة، وهذا ما أوجب حذف آخره، وهذا النوع من الحذف خاص بالأفعال.

والآن نتطرق إلى الأفعال المعتلة وتوضحها الأمثل الآتية:

المثال الأول: من قصيدته (معدن الذهب الرخام) حيث يقول:[3]

" وَلَو لَمْ يَعْلُ إِلَّا ذُو مَحَلْ تَعَالِى الجَيَشَ وَانْحَطَ القِتَامَ."

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص323.

[2] المرجع نفسه، ص 391.

[3] المرجع نفسه، ص 102.

المثال الثاني: يقول في قصيدة (من نكد الدنيا على الحرّ):[1]

" فَلَم أَرَ قَبْلِي مَنْ مَشَى البَحرَ نَحوَهُ وَلَا رَجلُاَ قَامَت تُعَانِقُه الأَسَد."

شرح الأمثلة .

في المثال الأول (لم يعل) سبقت الأداة الفعل المضارع فأثرت فيه فجزمته وبذلك تم حذف حرف العلة (الواو) لأن الفعل في أصله (يعلو) و ما أوجب هذا الإعراب هو الاختصاص . ومن المثال الثاني (لم أر) نصل إلى أنّ أداة الجزم عندما تقترن بالفعل المضارع (أرى) تحذف فيه حرف العلة (الألف المقصورة) فيصبح (أر)، وما نستنتجه من هذه الأمثلة، (لم يَعْلُ –لم أَرَ) هو بالذات ما أورده سيبويه عندما قال " واعلم أنّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك لم يَرْمِ، لم يَغْزُ ولم يَخْشَ."[2] ذهب هنا سيبويه في حديثه عن حذف حرف العلة فهذه الأخيرة ليس لها حركات بالتالي فهي ساكنة، وإنّما هذه الحركات تقدر عليها كقولك يرمي ويغزو ويخشى فمضارعها مرفوع إما بالضمة المقدرة على الألف أو على الواو أو على الياء، ونظرا لهذا حتى لا يتساوى الرفع والجزم تحذف حروف العلة في حالة الجزم وكذا في الأبيات الشعرية المذكورة أعلاه، فعندما نجزم هذه الأفعال المضارعة نحذف حرف العلة الخاصة بها، فتصبح لم يَبْنِ، لم أَرَ، لم يَعْلُ كمثال سيبويه لم يَرْمِ، لم يَغْزُ ولم يَخْشَ.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 199.

[2] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1 ص 23.

- **لَمَّا.**

هي أداة تختص بجزم الفعل ولها خصائص (لَم) تجزم وتنفي وتقلب الفعل إذا سبقته.[1] وهي حرف رباعي مبني على السكون، وهذه الأداة لم ترد في ديوان المتنبي؛ حيث إنّ (لمّا) التي وردت جميعها جاءت بمعنى (حين) فيقول المتنبي في إحدى قصائده (ونطرد باسمه إبليسا):[2]

" لَمَّا وَجَدْتُ دَوَاءَ دَائِيْ عِنْدَهَا هَانَتْ عَلَيّ صِفَاتُ جَالِيْنُوْسَا."

فنرى أنّ (لَمَّا) قد تصدّرت الفعل (وَجَدَ) فلم تحدث فيه عملها الذي تختص به لأنّ الفعل الذي تلاها هو فعل ماضي لهذا بطل عملها لاختصاصها بالمضارع دون الماضي.

- **لام الأمر.**

تتصل بالفعل فتلحق به الجزم وتحمل معنى الأمر لذلك سميت بلام الأمر، وتكون دائما مكسورة عند اتصالها بالفعل وهذا للتفرقة بينها وبين لام التعليل التي تتصل بالفعل وينصب بأن المضمرة بعدها ف (لام التعليل) هي لام الجر تختص في عملها بالأسماء لا الأفعال، وتلحق الفعل لتكسبه معنى التعليل لكنّها لا تعمل فيه لأنّ الجرّ من ميزات الاسم ولا يتصل بالفعل إذ وردت في الديوان بتكرار ثماني مرّات (08)، ومن الأمثلة التي تواجدت في الديوان نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (حلم الفتي في غير موضعه جهل) [3]

" فَمَنْ شَاء فَلْيَنظُر إليّ فَمَنظَرِي نَذِيرٌ إلى مَنْ ظَنَّ أنَّ الهَوَى سَهلُ."

المثال الثاني: من قصيدة " لا يحمد السيف كلّ من حمله. "[4]

" وَلْيَفخَرِ الفَخرُ إذْ غَدَوتُ بِهِ مُرتَدِيًا خَيْرَهُ وَمُنتَعِلَهُ "

---

[1] ينظر: جرجيس عيسى الأسمر، قاموس الإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1969، ص 92.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 58.

[3] المرجع نفسه، ص 44.

[4] المرجع نفسه، ص 249.

شرح الأمثلة .

لدينا الفعل (فَلْيَنظُر) مجزوم والذي أحدث هذا الجزم هي أداة الجزم (لام الأمر)، التي تتصل بالفعل وتعمل فيه الجزم لاختصاصها به فلا تقترن بغيره. وما نلاحظه كذلك أنّ الفعل مسبوق بحرف الفاء لكنها لا تعمل فيه ولا تؤثر على عمل الأداة المختصة (لام الأمر)، فهذه الأخيرة تختص بالفعل وتعمل فيه الجزم.

الفعل (لِيَفخَرِ) أيضا هو فعل مجزوم وهذا لدخول (اللّام) عليه فعملها هو الجزم وما أعطاها الصلاحية في الجزم هو الاختصاص فنقول (يَنظُر) فعل مجزوم بـ (لام الأمر) وعلامة جزمه السكون فـ (لام الأمر)هي أداة جزم تجزم بها الفعل المضارع.

- **لا النّاهية.**

اسم هذه الأداة يحمل معناها، إذ تدّل على النّهي عن القيام بالفعل كما تجزم الفعل، فهي أداة جزم حيث إنّها تلحق بالفعل فتخرجه من حالة الرّفع إلى حالة السكون، وهذا نظرا للحق الذي تملكه باختصاصها بالأفعال، فنجدها قد وردت في ديوان المتنبي أربعين (40) مرّة ومن أمثلتها نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (لا تشتر العبد).[1]

" لَا تَشْتَرِ العَبْدَ إلّا وَالعَصَا مَعَهُ إنَّ العَبِيْدَ لأَنْجَاسٌ مَنَاكِيدُ."

المثال الثاني: من قصيدة (من الحمام إلى الحمام).[2]

" تَمَتّعْ مِنْ سُهَادٍ أو رُقَادٍ وَلا تَأمُلْ كرًى تَحتَ الرِّجَامِ."

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 507.

[2] المرجع نفسه، ص 485.

شرح الأمثلة .

في كلا القولين اتصلت (لام النّهي) بالفعل فأحدث فيها الجزم، ولكن كلّ فعل والأثر الذي لحق به، فنشهد في الفعل (تَشْتَرِ) أصله تشتري فحذفت الياء لأنّها حرف زائد وليس أصلي في الفعل ولهذا لا يظهر السكون ونرى الحرف الأخير مجرور (تَشْتَرِ) فنقول عند الإعراب هو فعل مجزوم ب (لا) وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، أمّا في القول الثاني (تَأمُلْ) فنشهد العلامة الإعرابية ظاهرة على آخر الفعل لأنّه فعل صحيح الآخر، وما أحدث هذا الأثر هو حرف النّهي الذي سبق الفعل فخصّه بالجزم وعند الإعراب نقول (تَأمُلْ) فعل مجزوم ب (لا النّاهية) وعلامة جزمه السّكون.

المبحث الثاني: الأدوات النّاصبة.

1- الأدوات الناصبة للفعل.

ينصب الفعل المضارع بأربع أدوات وهي(أَنْ- لَنْ- كَيْ- إِذَنْ.) وعملت هذه الأدوات النّصب في الفعل المضارع لاختصاصها بالدخول عليه، إذ تُغَيِّرُ حركة آخر الفعل المضارع من الرّفع إلى النّصب وأوجب هذه الحركية الإعرابية دخول ناصب على الفعل، فالمعمول تابع للعامل؛ إذ يقول عبده الراجحي في كتابه دروس في المذاهب النّحوية: "الأدوات التي تنصب المضارع أربع وهي: لَنْ، وكَيْ، وأَنْ، وإِذَنْ."[1] فالمضارع لا ينصب إلا بهذه الأربع، ونأتي على ذكرها قائلين:

- **أَنْ.**

حرف نصب مختص بالفعل، وهي أقوى النّواصب العاملة في الفعل المضارع هذا لكونها تعمل ظاهرة ومضمرة، ومن خصائصها أنّها حرف مصدري، فلا تدخل على فعل لا مصدر له وهذا ما يؤكده قول صاحب كتاب البيان في روائع القرآن: " لا تدخل أن المصدرية على فعل لا مصدر له كـ عسى وليس وندم وبئس."[2] فأداة النّصب أن لا تختص بالأفعال الجامدة ورغم اختصاصها بالأفعال لأنّ الأفعال الجامدة غير مشتقة ولا مصدر لها فجَازَ لأداة النَّصب (أَنْ) ألا تقترن بها وأن لا تعمل فيها.

لقد تكررت في شعر المتنبي كثيرا إذ إنّها وردت ظاهرة ومضمرة، فالأولى وردت بتكرار اثنين ومائة مرّة (102)، ومن الأمثلة نذكر:

المثال الأول: يقول المتنبي في قصيدته (نور تظاهر فيك لا هويته).[3]

" وَيَرَى التَّعَظّمَ أَنْ يُرَى مُتَواضِعًا وَيَرى التَواضُعَ أَنْ يُرى مُتَعَظِّما."

[1] عبده الرّاجحي، دروس في المذاهب النّحوية، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، 1980، ص 322.
[2] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 15.
[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 15.

المثال الثاني: من قصيدة (فخر الفتى بالنفس والأفعال).[1]

" مَا أَجْدَرَ الأيَّامَ وَاللَيَالي بِأَنْ تَقُولَ مَالَهُ وَمَا لِي.

في المثال الأول نجد في الشاهد النّحوي(أَنْ يُرَى) فالأداة (أن) قد اختصت بالفعل يُرى واقترنت به فأحدثت فيه عمل النّصب إلا أن العلامة الإعرابية لم تظهر لأنه منع من ظهورها الثقل، وهذا لأنّ الفعل المضارع(ترى) معتل الآخر.

لدينا في المثال الثاني (أَنْ تَقُولَ) فما نلاحظه هنا هو أنّ الفعل المضارع (تَقُولَ) منصوب الآخر والعامل الذي أحدث هذا الأثر هو الأداة (أَنْ) وهذا لأنّها حرف ناصب للفعل المضارع ومختصة به فإنْ حذفت (أَنْ) حذف عملها وعاد الفعل إلى حالة الرّفع.

أمّا فيما يخص عمل المضمرة يذكر موفق الدين بن يعيش في كتابه شرح المفصل الحالات التي تضمر فيها (أَنْ) قائلا : " وينصب (بأَنْ)مضمرة بعد جملة أحرف وهي حتى واللام وأو بمعنى إلى واو الجمع والفاء في جواب الأشياء الستة الأمر والنّهي والنّفي والاستفهام والتمني والعرض."[2] وما نخلص إليه من هذا القول أنّ (أَنْ) تعمل وهي مضمرة ولها خمسة مواضع وهي على الترتيب حتى ولام الجرّ فقد تكون لام التعليل كما يمكن أن تكون لام الجحود وأو التي تحمل معنى إلى وليس معنى التخيّير وواو الجمع والفاء في الجواب، ولهذا تعدّ "أَنْ" أصل النّواصب وأقواها.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ (أَنْ) المضمرة قد وردت في ديوان المتنبي بتكرار خمسين مرّة (50) وهي الحالات التي اتّخذتها (أَنْ)المضمرة بعد (اللام)، أمّا المضمرة بعد (حتى) فقد وردت إثنين وسبعين مرّة (72)، والفاء التي أضمرت بعدها (أَنْ) و(واو الجمع) و أو بمعنى، ومن أمثلة ذلك نجد المتنبي يقول:

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 560.

[2] موفق الدين يعيش، شرح المفصل، تح: جماعة من العلماء، إدارة الطباعة المصرية، مصر، ط1، د ت ،ج7، ص 18.

المثال الأول: من قصيدة(حلم الفتى في غير موضعه جهل.)[1]

رَأَيْتُ ابْنَ أمّ المَوْتِ لَو أنَّ بَأسَهُ فَشَا بَيْنَ أَهلِ الأَرْضِ لَانْقَطَعَ النَّسْلُ."

المثال الثاني: من قصيدة (على قدر أهل العزم) [2]

" أَيُنْكَرُ رِيْحُ اللَّيْثِ حَتَىْ يَذُوقَهُ وَقَدْ عَرَفتَ رِيْحُ اللُّيُوثِ البَهَائِمُ."

المثال الثالث: من قصيدة(عليّ أن لا أشرب) [3]

" حَتَى تكُونَ البَاتِرا تُ المُسمِعَاتِ فَأَطرَبَا."

المثال الرابع : من قصيدة (أنت تخلق ما تأتي) [4]

" كَأَنَّهَا تَتَلَقَّاهُمْ لِتَسْلُكَهُمْ فَالطَعْنُ يَفْتَحُ في الأَجْوَافِ مَا يَسعُ. "

شرح الأمثلة.

في النموذج الأوّل أضمرت (أَنْ) بعد (لام الجر) وهي التي نصبت الفعل (انْقَطَعَ) وليست اللام فعملها ظاهر ولكن هي مضمرة تقدّرها أثناء الإعراب وتقدير الكلام (لأَنْ انْقَطَعَ)، والحال مثله للأفعال الأخرى في البيتين الباقيين إذ نقدّر الكلام منقول على الترتيب، (أن يَذُوقَهُ) و(أَنْ تَكُونَ) و(أَنْ تَسْلُكَهُمْ) التي قدّرناها هي التي تنصب الفعل بالرّغم من إضمارها إلا أنّ عملها ظاهر وبارز وهو وجود العلامة الإعرابية الفتحة مما أدى إلى نصبه، ولهذا تعدّ " أَنْ " المختصة في نصب الفعل أقوى النّواصب لقدرتها على العمل ظاهرة ومضمرة.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 45.
[2] المرجع نفسه، ص 388.
[3] المرجع نفسه، ص 57.
[4] المرجع نفسه، ص 313 .

- **لَنْ.**

تُعرّف (لَنْ) في كتاب أدوات الإعراب لظاهر شوكت البياتي بأنّها: "حرف نفي ونصب واستقبال ينفي المضارع وينصبه ويحصر دلالة الزّمنية على المستقبل بعد أن كان الفعل (قبل دخول لن عليه) دالا على الحال والاستقبال. "[1] ورد في التعريف السابق أنّ (لَنْ) هي أداة نصب تختص بالفعل إذ تلحق به النّصب ومفادها عند دخولها على الفعل أن تخرجه من حيّز الحال والاستقبال إلى دائرة النّفي وتزيل عنه الاستقبال وهذا بحصر زمن الفعل ونفيه من الوقوع والحدوث.

و(لَنْ) هي حرف ثنائي يتركب من حرفين هما (لا وأنْ) وتحقيقا أصبحت (لَنْ) إذ يؤكد مصطفى الغلاييني هذا بقوله: " وهي على الصحيح، مركبة من (لا النافية) و (أَنْ المصدرية) الناصبة للمضارع، وصلت همزتها تحقيقا وحذفت خطابتها لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال."[2] فـ (لَنْ) هي حرف ناتج عن تركيب حرفين في حرف واحد، الأول (لا النافية) والثاني (أنْ المصدرية) والحاصل هو حرف نفي ومصدري (لَنْ) يعمل عمل (أنْ) ويختص بالفعل، ولقد كان ظهور (لَنْ) في شعر المتنبي محتشما نوعا ما إذ تكررت ثماني مرات (08) ومن أمثلة ذلك نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (نور تظاهر فيك لا هويته)[3]

" نُورٌ تَظَاهَرَ فِيكَ لاهُوتِيُّةُ فَتَكَادُ تَعلَمُ عِلمَ مَا لَنْ يُعلَمَا."

المثال الثاني : من قصيدة: (ومن يك ذا فم مر مريض). [4]

" وَلَم يَعظُم لنَقصِ كَانَ فِيهِ ولَم يَزَلِ الأَمِيرَ ولَنْ يَزالاَ."

---

[1] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 2005، ص 214.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية ، بيروت، ط 28، ج2، 1993 ص 399.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 16.

[4] المرجع نفسه، ص 140.

يحمل المثال الأول فعلا منصوبا يتمثل في(يُعلمَ) فالأداة النّاصبة المختصة (لَنْ) دخلت على الفعل (يُعلمَ) فأصبح منصوبا وعلامة النّصب الظاهرة على آخر الفعل وهي ناتجة عن العمل المختص للأداة (لَنْ) هي عامل مختص واختصاصها هو النّصب.

كذا المثال الثاني يحوي على أداة ناصبة وفعل منصوب هما (لَنْ يَزالاَ) الفعل المضارع (يَزَل) هو منصوب بالآخر وما أحدث هذا النّصب هو الأداة المختصة (لَنْ) فاختصاصها يتمثل في عملها على الفعل المضارع فتلزم آخره النّصب.

ملاحظة: الفعل(يعلَم ويَزَل) وقعا في آخر البيت الشعري ولذا لحقت بهما ألف الإطلاق .

- **كَيْ.**

هي أداة نصب تختص بالقول، ويعرّفها في معجم النّحو لعبد الغني الدّقر بـ: " كَيْ المصدرية النّاصبة، وهي التي ينصب بها المضارع ويؤول بالمصدر، ... وشرطها لتكون مصدرية أن يسبقها لام التعليل لفظا... أو تقديرا... فـ كَيْ وما بعدها في تأويل المصدر في محلّ جرّ باللّام."[1]

يشترط في (كَيْ) لتصبح عاملة ومختصة بالفعل أن تسبق بحرف الجرّ (اللّام) التي تفيد التعليل ويمكن لحرف الجرّ (اللّام) أن يكون ظاهرا أي ننطق به نحو (لكي)، كما يمكن إظهاره ولكن يقدّر معنويا وإلاّ يبطل عمل (كي) فيلغى اختصاصها، فلكي تكون (كي) مصدرية ناصبة لا بدّ لها من اتصالها بـ (لام الجرّ) ومصدر الفعل المنصوب بـ (كَيْ) يكون في محلّ اسم مجرور لحرف الجرّ المتصل بأداة النّصب (كَيْ) وللتوضيح أكثر اخترنا مثالين من شعر المتنبي أحدهما يحتوي على اللّام ظاهرة والآخر مضمرة.

[1] عبد الغني الدّقر، معجم القواعد العربية في النّحو والتصريف وذيل بالإملاء ، دار القلم، دمشق، ط 1، 1986، ص 363.

المثال الأول: من قصيدة (لا تشتر العبد!)[1]

"جَوعَانُ يأكُلُ مِنْ زَادِي وَيُمسِكني لِكَي يُقالَ عَظيمُ القَدرِ مَقصُودُ."

المثال الثاني: من قصيدة (مكايد السفهاء واقعة بهم) [2]

" خَلَتِ البِلادُ منَ الغَزَالَةِ لَيْلَهَا فأعاضَهاكَ اللّهُ كَيْ لا تَحزَنَا.

نلاحظ في المثال الأول اتصال أداة النّصب (كَيْ) بحرف الجرّ(اللّام التعليلية) وهذا ما جعل (كَيْ) مصدرية ناصبة فاختصت بنصب الفعل (يُقالَ) وألحقت بآخره النّصب فنقول (كَيْ) هي عاملة إذن هي مختصة والفعل المضارع (يُقالَ) هو معمول لأنّه مخصوص بالعمل. أمّا في المثال الثاني فنلحظ زوال (لام التعليل) إلا أنّ الفعل المضارع (تَحزَنَ) لحقه النّصب وهذا إن دلّ فإنّه يدّل على أنّ الأداة التي تسبقه فتقول (كَيْ) هي التي عملت فيه وفي هذه الحالة (اللام) غير ظاهرة خطيّا لكنّها موجودة معنويا وتقدير الكلام هو (لِكَيْ لا تَحزَنَ) ولهذا ظهر عمل (كَيْ) المختصة، وما نلاحظه أيضا أنّ (كَيْ) تعمل في مخصوصها (تَحزَنَ) رغم وجود فاصل لفظي بينهما يتمثل في (لا النافية) فعمل (كَيْ) لا يشترط الاتصال بالفعل.

- **إذَنْ.**

هي أداة تنصب الفعل وفي هذا الصدد يقول ابن جني: " أمّا إذن فإذا اعتمد الفعل عليها فإنّها تنصبه."[3] ما نخلص إليه أنّ (إذن) هي إحدى نواصب الفعل المضارع وإذا اعتمد عليها الفعل لحقه النّصب.

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 508.

[2] المرجع نفسه، ص 153.

[3] أبو الفتاح عثمان ابن جني، اللّمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجلاوي للنشر، عمّان، د ط، 1988، ص 90.

كما أنّه اختلف في بنيتها فمنهم من يقول إنّها بسيطة وآخرون يقولون إنّها مركبة وهم أهل الكوفة فتّعد عندهم اسم ظرف وإذا يلحقون عليها التنوين لتصبح (إذن) أمّا الخليل فخالفهم؛ إذ يعتبرها حرفا مركبا من (إذ وأن المصدرية) إذ تنقل حركة الهمزة إلى الدّال فتصبح (ذالا) مفتوحة بعدما كانت ساكنة فنحصل على (إذن) وهذا بحذف الهمزة من (أن) ولكن ذهب أغلب العلماء إلا أنّها حرف بسيط.[1]

ولكي تعمل (إذن) لا بدّ لها من شروط ذكرها ظاهر شوكت البياتي: " ... 1- أن يكون صدرا في الكلام، 2- أن يدّل الفعل بعده على الاستقبال، 3- ألا يفصل بينه وبين الفعل المضارع بعده فاصل."[2] فـ (إذن) التي هي حرف جواب ناصبة للفعل تحتاج لشروط لتكون عاملة أولها الصدارة وثانيها متعلق بالفعل فيجب أن يدل على الاستقبال، وثالثها الاتصال أي لا يفصل بين الأداة (إذن) والفعل فاصل وإلا بطل عملها لزوال اختصاصها.

أمّا فيما يتعلّق بورودها في شعر المتنبي فهو شبه معدوم لأنّها وردت مرّة واحدة إلا أنّه يوجد بينها وبين الفعل فاصل.

المثال الأول : يقول المتنبي في مطلع قصيدة (وأنى شئت يا طرقي) [3]

" فِدِى لكَ مَن يُقَصّرُ عَن مَداكا فَلا مَلِكٌ إذَنْ إلّاَ فَدَاكَا."

ما نراه أنّ الفعل الذي جاء بعد (إذن) هو فعل ماضي مسبوق بأداة استثناء (إلا) فأدى هذا إلى إبطال عمل (إذن) بإلغاء شرطين من شروط عملها، هما الفعل الدّال على الاستقبال وهذا ما لا يتوفر عليه الفعل الوارد في المثال (فدى) فهو فعل يدّل على الانتهاء والحدوث في زمن مضى والشرط الثاني الذي سقط هو الاتصال حيث فصل بين الفعل (فدى) والأداة النّاصبة المختصة بالفعل (إذن) فاصل تمثل

[1] ينظر: أبو حيّان الاندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1998، ج 4، ص 1655.

[2] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، ص 21.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 566.

في استثناء هي (إلا) فبزوال شرطين من الثلاثة زال العمل رغم صدارة (إذن) فعملها لا يحصل إلاّ بتوفرها على الصدارة الاستقبال والاتصال مشتملة في موضع واحد.

2- الأدوات الناصبة للاسم.

2-1 حروف النداء.

تعدّ حروف النّداء من الأدوات التي تدخل على الاسم مثلها مثل حروف الجرّ، إذ تلحق به النّصب، وهذه الحروف أنواع أغلبها أربعة ويعرّف المنادى بأنّه: " المنادى: اسم، يدعى بواسطة حرف من حروف النّداء وحروف النداء أربعة [يَا، أيَا، أيْ، الهمزة] فأمّا الهمزة فينادى بها القريب وأمّا الباقيات فينادى بهنّ القريب والبعيد."[1] المنادى يكون اسما وما يلحق به هذا الاسم هو اتصاله بأدوات النّداء التي تختص به دون سواه فالأداة تكون أداة للنّداء والاسم الذي يأتي بعدها يلّقب بالمنادى مثل ما نقول عامل ومعمول، وعددها هو أربعة رغم أنه يوجد من يضيف حروفا أخرى مثل: (هيا/ أية/ أيها) ولكن اقتصر فقط على (ياء/ وأيا/ وأي/ والهمزة غير الاستفهامية) ولقد أظهر وظيفة كل أداة وهذا عندما حدد موضع استعمال كل واحدة وفقا لبعد المنادى أو قربه فنجد أنّ الهمزة ينادى بها القريب فقط ولا تصح للبعيد، أمّا الأخريات فيصح النّداء بها للقريب وللبعيد.

أمّا فيما يتعلق بالوظيفة التي تلحقها هذه الأدوات التي تختص بالنّداء عند اقترانها بالاسم وهي النّصب، وقد يأتي المنادى مبنيا على الضم في محل نصب، كما يمكن أن يكون الاسم بعد أداة النّداء خارجا عن دائرة المنادى وهذا كون الأداة لا تعمل النداء بل تعمل التنبيه وفي هذا يقول صاحب المقتضب:" إن كان المنادى واحدا مفردا معرفة يبنى على الضم، ولم يلحقه تنوين، وإنّما فعل ذلك به، لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معربا."[2] فهنا نرى أنّ المنادى الذي يكون لفظا واحد ويدل على

[1] يوسف الصيداوي، الكفاف، دار الفكر المعاصرة، بيروت، د ط، 2010، ج1، ص 345.

[2] أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، ط2، ج4، ص 204.

المفرد خلافا للجماعة أو الاثنين ويكون معرفة أي دخلت عليه (أل) التعريف لا تظهر عليه علامة النصب ونقول عند إعرابه مبني على الضم ولا يكون معربا وهذه الصفة – المعرب– تلحق الاسم أمّا البناء تعرف به عادة الأفعال وبعض الأدوات نحو: أدوات الجر، أدوات الجزم... إلا أنّ المنادى هنا إعرابه نقول عنه مبني على الضم ولا نقول مرفوع بالضمة وهذا لمشابهته بالأدوات المبنية.

إنّ إعراب المنادى يختلف وفقا لاختلاف نوع الكلمة المناداة ولهذا جعل للمنادى أقسام وهذا لتبرير إعراب اللفظ المنادى وهي خمسة أقسام قال فيها المجمع العلمي الإسلامي: " ينقسم المنادى إلى الأقسام الآتية:

1) المفرد المعرفة، ويبنى على الضم.
2) النكرة المقصودة ،ويبنى على الضم.
3) المضاف، ويأتي منصوبا.
4) الشبيه بالمضاف، ويأتي منصوبا.
5) النكرة غير المقصودة، ويأتي منصوبا."[1]

يمكن للشخص الذي يريد المناداة أن ينادي وهذا دون الخروج عن حالات أربع أولها مناداة ما هو دال على المفرد ويشترط فيه أن تلحقه (أل) التعريف ويكون من جانب الإعراب مضموما، وهو في حالة بناء، وثانيها أن ينادى ما هو مضاف أي كلمة نكرة ولكن عرّفت بالإضافة أي يلحقها لفظ يزيل إبهامها، وكذا يمكن مناداة ما هو مضارع للمضاف من ناحية التركيب وحتى النّكرة يمكن ندائها وهذا إن كان المقصود منها معروف عند أطراف الكلام وهم المتكلمون، فلا يحتاج المتكلم إلى تعريفه والأنواع الثلاثة يلحقها النّصب كلها وتكون في حال إعرابها معربة لا مبنية وعلامة نصبها الفتحة.

[1] لجنة تنظيم الكتب الدراسية، الهداية في النّحو، المجمع العلمي الإسلامي، ط3، 1364 هـ، ص 57– 58.

ولكي نفصل أكثر في أمر النّداء لا بدّ لنا من ذكر أدواته كلّ واحدة منها على حدة وهذا لما فيه من تسهيل لنا وتيسير للقارئ نذكر على الترتيب (ياء/ أيا/ أي/ الهمزة).

- **يَا.**

أداة نداء تستعمل لنداء القريب والبعيد، وهي أشهر أدوات هذا الباب لأنّها الأكثر تداولا من غيرها إذ نجدها في كلّ الكلام نثره وشعره ما يدّل على استعمالها والنّداء بها دون سواها، إذا أردنا نداء ما فيه (أل) التعريف لا بد لنا من معين على ذلك وهذا من أجل تقويم الكلام وحسن استعمال أدوات النداء في موضعها الصحيح إذا يلزم لنا أن نعرف الحل وهو ما نجده في هذا القول: " إذا أريد نداء منادى فيه أل، أتى قبله بلفظ (أيها)، أو (هذا)، للمذكر و (أيتها) أو (هذه) للمؤنث."[1] لا يمكن لـ (يا) الخاصة بالنّداء أن تتصل بالمنادى المعرّف إلا مع لفظ الجلالة (الله) فإن يؤدي غيرها من المعروف لزم أن تلحقه إحدى أداتين وهم (أيها أو هذا) وتذكيرها أو تأنيثها وفقا لجنس المنادى، فالأولى هي أداة مركبة من (أيّ) و (ها) حرف تنبيه والثانية حرف إشارة للقريب، فالكلام حين النّداء يكون مكوّن من أداة النّداء (يا) ثم تليها الحرف الحاصل بين الأداة والمنادى المعرّف ثم المنادى.

لتدعيم ما قلناه سابقا نذكر بعض الأبيات من شعر المتنبي والتي احتوت على (يا) النداء؛ إذ تكررت عشرة ومئة مرّة (110) لوحدها أي المنادى غير معرف، وذكرت في ثماني عشرة مرّة (21) مقترنة ب (أيّها) لتفصلها على الاسم المعرّف الذي يكون المنادى، وتأتي على ذكر هذه الشواهد التي استدللنا بها من قصائد مختلفة وهي:

المثال الأول: من قصيدة (كلّ فوق دون)[2]

" يا بَدرُ إنَّكَ وَالحَديثُ شُجونُ مَن لَم يَكُن لِمِثالِهِ تَكوينُ. "

[1] سليمان فياض، النّحو العصري، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1995، ص 245.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 156.

المثال الثاني: من قصيدة (إنّما النّاس حيث أنت.) [1]

" لاَ تَلُمْنِي فَإِنَّنِي أَعْشَقُ العُشْ شَاقِ فِيهَا يَا أَعْذَلَ الْعُذَّالِ "

المثال الثالث: من قصيدة (الصدق من شيم الكرام.) [2]

" يا أَيُّها المَلِكُ الَّذي نُدَماؤُهُ شُرَكاؤُهُ في مِلكِهِ لا مُلكِهِ. "

شرح الأمثلة .

في الشاهد الأول لدينا (يا بدرُ) المنادى جاء مفردا وهو معرفة لأنّه جاز نداؤه ولحقه الضّم ويعرب مبنيا على الضم في محل نصب، أمّا في الشاهد الثاني (يا أعذل) هو منادى نكرة ولكن مقصودة لذلك أوجب آخره أن يكون منصوبا ويعرب منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة فهو معرب لا مبني، وفي الأخير(يا أيها الملكُ) نجد أنّ (يا) لم تحذف وجاءت ظاهرة ولكن لازمتها أداة (أيّها) التي تدّل على المذكر من أجل مناداة (الملك) الذي يحمل دلالة المذكر، ولزم حضور هذه الأداة للفصل بين المنادى (الملك) وأداة النّداء (يا) لأنّه لا يمكن اقترانهما، وهذا لكون المناد معرفة وهو مفرد لذلك ألحق به الضم وهو مبني عليه.فالأداة (يا) عملت في حالات مختلفة وفقا للإختصاص الذي منح لهامع كل حالة .

- **أيا.**

أداة نداء مركبة من حرفين هما الهمزة والياء الممدودة وهي مبنية على السكون وتعرّف بأنّها :" حرف نداء... وقد تبدل همزتها فيقال: [هيا]."[3] فإذًا (أيّا) هي حرف من حروف النّداء ويمكن أن يكون أسلوب نداء بوجودها ووجود منادى، وقد أشار صاحب القول بأنه يمكن توليد أداة نداء جديدة، وهذا من

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 155.

[3] يوسف الصيداوي، الكفاف، ص 433.

خلال إبدال حرف (أيّا) وقلبه إلى الحرف الهجائي (الهاء) فتتشكل لنا أداة النّداء (هيا) التي تصبح من أخوات (يا) للنداء، ومنه يمكن الاستعانة بها أجل النّداء وفي الغالب حرف الهاء يكون للتنبيه.

- **أي.**

أداة نداء ينادى بها القريب والبعيد وهي حرف ثنائي مكون من الهمزة المفتوحة والياء الساكنة ولها أوجه عدّة غير النّداء ولكن جمعها كتاب الكفاف في وجهين، إذ قال:" أي على وجهين:

الأول: حرف نداء.

الثاني: حرف تفسير." [1]

فيمكن لحرف (أي) أن يكون أداة للنّداء وكما يمكن أن يكون أداة استفهام ويحدد معناها من خلال الكلام التي ترد فيه.

- **الهمزة .**

هي حرف صافي متمثل في (أ) يحمل عدّة دلالات وهذا وفقا لما ركب معه فإن أدرج ضمن كلمة ما نحو: (أخذ) هنا هي حرف من الكلمة ولها دلالتها المعجمية كما نجد فيها نوعان آخران هما النّداء والاستفهام وهذا ما أورده صاحب كتاب أدوات الإعراب حين قال:" الهمزة أنواع: 1- النّداء، 2- الاستفهام."[2] ونحن ما يهمنا هنا هو كون الهمزة حرف نداء فإذا الهمزة عند اقترانها باسم منادى يمكن لنا أن نعتبرها حرف نداء، وقد عرفت:" همزة النّداء: حرف بمعنى (يا) يفيد النّداء لا محلّ له من الإعراب."[3] أداة النّداء (الهمزة) تحمل معنى (يا) والتي هي مفتاح باب النّداء إلا أنّنا لا يمكننا أن نستعملها في كل المواضع التي تستعمل فيها (يا) للنداء، وإعرابها هو حرف مبني على الفتح لا محلّ لها من الإعراب.

[1] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، ص 132.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 10.

ملاحظة.

لم يكن لنا الحظ في أن نجد أمثلة مثلما وجدت في (يا) النّداء، وهذا لأن ديوان المتنبي لا يشتمل عليها ولم تذكر فيه كلّه، فكلّ من (أيّا/ أي /الهمزة) لم ترد في شعر المتنبي ولهذا لم ندعم هذا الفرع شواهد توضيحية لتدليل ما لم يفهم عنه من تلك الأدوات وأنّ الثلاثة الفارطة الذكر.

2-2 الإستثناء .

أسلوب يعتمد عليه في اللغة العربية من أجل إلغاء شيء ما من أصل الكلّ والجماعة. وله ثلاثة أطراف حين وروده في الكلام هي: المستثني منه والمستثنى وأداة الاستثناء. وما يهمنا هو أداة الاستثناء وهي العامل المختص بالاسم. وكذلك المستثنى الذي يظهر عليه أثر هذه الأداة وهو النصب. ويعرف على أنّه " هو إخراج شيء من حكم عام"[1] ومفاده هو إزالة البعض من الكل في حكم معين يحدده الكلام للمستمع إذ تكون حالة المستمثنى مخالفة لحالة المستثنى منه وكباقي أساليب اللغة للإستثناء أنواع لا غير وتعرف هذه الأنواع من خلال محتوى الكلام وهي:

أ- الإستثناء التام.

ب-الإستثناء الموجب.

ت-الإستثناء غير الموجب

ث-الإستثناء المفرّع

ج- الإستثناء المتصل

ح- الإستثناء المنقطع"[2]

[1] أبو بكر علي عبد العلي، الموسوعة النّحوية والصرفية الميسرة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د ط، د ت، ص 26.

[2] المستشار نجيب وهبة، الموسوعة العربية في النحو والصرف والبلاغة والالقاء، مطبعة الخلاص، د ط، دت ص 241-242.

وتختلف في هذه الأنواع حالات ورود المستثنى بين مذكور ومحترف وبين نفي واثبات وكذا حظور للأداة وحذفها. وبهذا نستطيع تحديد النوع الذي قصد بالستثناء وتمييزه من غيره.

وللإستثناء أدوات تعرف به وتحدده عن غيره من أساليب الكلام في اللغة وهي:" وهي:" أدوات الاستثناء:

1- أداة حرفية هي (إلا)

2- أداة اسمية هي (غير) وسوى.

3- أداة فعلية هي (ليس) و(لا يكون).

4- أداة تستعمل فعلا، وحرف وهي (خلا – عدا حاشا)[1].

تنقسم أدوات الاستثناء إلى أربع وهذا وفقا لبنية الكلمة وجنسها من بين أقسام الكلام. فمنها ما هو حرف أو اسم أو فعل وهذا يكون اطلاقا (إلا، غير وسوى، ليس ولا يكون). فلهذه الأدوات صفات ثابتة فلا تكون حينا فعل وحينا آخر اسم بل تظل على حالها وعلى جسمها خلافا للنوع الرابع الذي تتمايز بين الفعل والحرف وهذا وفقا للاستعمال والدلالة وهي ثلاث أدوات (خلا – عدا –حاشا).

وأشهر أداة من بين ما سبق ذكره هي الأداة التي وردت في النوع الأول وهي (إلا) فهي أم هذا الباب ومفتاحه وهذا لكثرة شيوعها على ألسنة العرب والمتحدثين بالعربية.

وقد عرفت هذه الأداة في كتاب أدوات الإعراب على النحو الموالي: "إلا : حرف ينصب المستثنى بعده إن كان الكلام قبل (إلا) تاما مثبتا"[2]

[1] أبو بكر علي عبد العليم، الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة، ص 26-27.

[2] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، ص 25.

فعل هذه الأداة هو النصب مثل حال المفعولات، ولها في هذا العمل شرط وهو كون ما يسبق (إلا) من قول وأن يكون تاما ومثبتا أي بمعنى الأمر الذي استثنى منه المستثنى يكون مذكرا لفظا. وله أن يرد قبل أداة الاستثناء (إلا).

" ولقد اختلفت حالات إعراب المستثنى وهذا تبعا لحالة الكلام والمستثنى منه فلنا بالنصب وجوبا في حال كان الكلام مثبتا غير منفي ومع ذكر المستثنى منه فهذه الحالة تلزمنا نصب الاسم الواقع بعد (إلا). وفي حال كان الكلام منفيا ووافق ذلك ذكر المستثنى منه فلنا أن نختار بين النصب ويكون الإعراب مماثلا لاعراب المستثنى، أو يمكن أن ترفق حركة آخر الكلمة المستثنات بمثل حركة المستثنى منه ويعرب بدلا وله أن يكون مرفوعا منصوبا أو مجرورا. وفي حال كال الكلام حاليا من المستثنى منه وهو كلام مفرغ تعرب (إلا) ملغاة والمستثنى وفقا لموقعه في الجملة"[1]

وللتوضيح أكثر نذكر بعض من الأمثلة التي جاءت في شعر المتنبي وإحتوة على هذا الأسلوب وهي كالآتي:

المثال الأول: يقول المتبني في قصيدة (حنين دائم وزفير)[2]

أَبْنَاءُ عمِ كُل ذَنِ بِلامرىءٍ إلاَّالسّعايَةَ بَيْنَهُمْ مَغْفُورُ

المثال الثاني: ويقول في قصيدة (الناس ظلام وأنت نها)[3]

وَلَكِنْ حَمِى الشّعْرَ إلاّ القَلِيلَ هَمَّ حَمَى النَّوْمَ إلاَّ غِرَارَا

[1] ينظر: المستشار نجيب وهبة، الموسوعة العربية في النحو والصرف والبلاغة والالقاء. ص 26-27.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 365.

شرح الأمثلة.

المستثني هنا في البيت الأول (السعاية) جاء منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، لأن(إلاّ) وقعت في استثناء متصل موجب، كذلك في البيت الثاني نجد فيه مستثنين ألا وهما (القليل) و(غرارا) منصوبين بالفتحة الظاهرة على أخره وهذا يدل على اختصاص إلاّ بنصب الاسم المستثنى.

المبحث الثالث: الأدوات الجارّة.

الأدوات الجارة هي تلك الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء لا على غيرها من الكلم، كما سبق ذكره في قول سيبويه في مقارنته بين حروف الجر وأدوات الجزم[1]؛ إذ تُحدث هذه الحروف حالة الجرّ في الأسماء فتظهر عليها العلامة الإعرابية وهي الكسرة.

يُجرّ الاسم في العربية بحالتين اثنتين وهما:

- الجرّ بأحد حروف الجرّ.
- الجر بالإضافة.

أمّا في الحديث عن سبب تسميتها بحروف الجر فنجد فاضل السامرائي قد تطرّق إلى هذا في كتابه النّحو العربي أحكام ومعان فيقول: " وتسمى حروف الإضافة، قالوا سميت بذلك لأنّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها."[2] ويضيف قائلا في هذا الصدد: " قالوا وإنّما سميت حروف الجرّ، لأنّها تجرّ معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء، أيّ توصلها إليها."[3] من خلال القولين السابقين نكتشف أنّ هناك تسمية أخرى لحروف الجرّ وهي حروف الإضافة فهي تُقَرِّبُ المعنى أكثر للمتكلم أو المتلقي، لأنّها تعتبر همزة وصل بين الفعل والاسم، ثمّ يقدّم رأيه الشخصي حول الموضوع فيقول: " والأظهر أنّها سميت بذلك، لأنّ الأسماء بعدها تأتي مجرورة، كما سميت حروف النّصب والجزم لأنّ الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة."[4]

لقد أحصى ابن مالك في ألفيته حروف الجرّ وجعلها عشرين حرفا فيقول:[5]

---

[1] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج3، ص09 .

[2] محمد فاضل السمرائي، النّحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2014، ج2، ص 86.

[3] المرجع نفسه، ص 86.

[4] المرجع نفسه ، ص 86.

[5] ابن مالك، متن الألفية، ص 25.

" هاك حروف الجرّ وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على.

مذ منذ ربّ اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعلّ ومتى."

من خلال هذين البيتين نستخلص عشرين حرفا من حروف الجرّ وهي:(من/ إلى/حتى/خلا/ حاشا/ عدا/في/عن/على/ مذ/ منذ/ربّ/لام/كي/واو القسم/ تاء القسم/ والكاف/ الباء/لعلّ/ متى.)

وتختلف هذه الحروف فيما بينها فلكلّ حرف معنى خاص به يؤديه في الجملة، ولكن يبقى عملها الاختصاص بالاسم وجره (جرّ الأسماء) .

- **مِنْ .**

تعدّ (من) حرفاً من حروف الجرّ في العربية التي تجرّ الاسم الذي يأتي بعدها، ولقد ذكرت في ديوان المتنبي اثنين وستين وخمس مائة وألف مرّة (1562)، وفي كلّ مرّة تذكر فيها تحمل عدّة معان من بينها:

المثال الأول : يقول المتنبي في قصيدة (قفا قليلا بها عليّ !) :[1]

" تنقدح النّار مِنْ مَضَارِبَهَا وَ صَبَبٌ مَاءِ الرّقاب يُخمِدُهَا."

المثال الثاني : في قصيدة (حيث دائم وزفير) : [2]

" ما شَّكَ خَابِرُ أمرَهُمْ مِنْ بَعدِهِ أنَّ العَزَاءُ عَلَيهمْ مَحْظُورُ."

المثال الثالث : يقول المتنبي في قصيدة (أنت تخلق ما تأتي):[3]

" كم مِنْ حُشاشَةِ بِطَرِيقٍ تضَمّنَها للبَاتِرَاتِ أمِينْ مَا لَهُ وَرَعُ."

المثال الرابع: يقول المتنبي في قصيدة (الرأي قبل شجاعة الشجعان): [4]

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 313.

[4] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 415.

" فَنَلَ الحِبَالَ مِنْ الغَدائِرِ فَوقَهُ وَبَنَى السَّفْيْنَ لَهُ منَ الصَّلبَانِ."

شرح الأمثلة .

من خلال البيت الأول دخل حرف الجر على اسم (مضارب) التي أتى على وزن (مفاعل) فأحدث فيه نوعا من الإعراب، فأصبحت الكلمة مجرورة أمّا المعنى فقد اختص بالمكان. أما في المثال الثاني نجد أنّ حرف الجر يحمل غاية الزّمان (من بعده) وما نستنتجه مما سبق أنّه بالرغم من اختلاف الغاية إلاّ أنّ عملها واحد وهو جرّ الاسم الذي يليه . وما نلاحظه دائما في المثال الثالث هو إتيان الاسم مباشرة بعد العامل (من) فيعمل فيه الجرّ كسابقه من الأمثلة إلاّ أنّها هنا تبين العدد أو الكمية . أما في المثال الرابع نجد أنّ حرف الجرّ قد عمل في موضعين أولهما في (الغَدائِرِ) وثانيهما في (الصَّلبَانِ) حيث نشهد الكسرة في أواخرهما، وهذا ما جعلنا نقول أنّ (من) عمل فيهما الجرّ وأنّ المعنى الذي دار في البيت والذي أظهره الحرف هو بيان النوعية والجنس.

- **إلى.**

لقد ذكر هذا الحرف في ديوان المتنبي خمس وسبعين وثلاث مائة مرة (375)، يعد من حروف الجرّ الأكثر استعمالا في العربية إلا أنّه قل استعماله في هذا الديوان مقارنة بالحروف الأخرى. يختص هذا الحرف باقترانه مع الاسم وملازمته له لا مع غيره من الكلم وله عدّة معان أشهرها:

المثال الأول: يقول المتنبي في قصيدة (أراه غباري ثمّ قال له الحق):[1]

" وَأَقبَلَ يَمشِيْ فِي البِسَاطِ فضما دَرَى إلى البَحرِ يَسعَى أَمْ إلى البَدرِ يرْتَقِي."

المثال الثاني: من قصيدة(كفى بك داء).[2]

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 374.

[2] المرجع نفسه، ص442.

" خُلِقتُ أُلُوفًا لَو رَجعتُ إلى الصّبىَ لَفَارَقتُ شَيْبِي مُوجَعَ القلبِ بَاكيًا."

المثال الثالث : من قصيدة (فتى رأيه ألف جزء)[1]

" إذا عَرِضَت حَاجٌ إِلَيهِ فَنَفسُهُ إلى نَفسِهِ فِيهَا شَفِيعٌ مُشفَعٌ."

المثال الرابع : يقول المتنبي في قصيدة في (موقف وقف الحمام عليهم):[2]

" طَلَبَ الإِمَارَةَ في الثُّغورِ وَنَشوْهُ ما بَينَ كَرْخايا إلى كَلْوَاذَا."

شرح الأمثلة .

نلاحظ من هذا البيت، أن (إلى) أتى بمعنى المكان أي يحمل دلالة مكانية (إلى البحر) (وإلى البدر)، فقد لازم الاسم وهو بطبيعة الحال يختص به عن غيره من الكلم، مما أحدث فيه نوعا من الإعراب وهو الجر، وأمّا في المثال الثاني نجده يتفق مع سائر الأبيات في ملازمة الأسماء، ولكن ما يختلف فيه هو وجود الدلالة الزمنية (رجعت إلى الصبى) واختفاء العلامة الإعرابية وتقديرها والسبب في ذلك أن الاسم (الصبى) جاء مقصورا . وفي المثال الثالث أتت (إلى) بمعنى المصاحبة وذلك في قوله (نفسه إلى نفسه)، فعملت (إلى) الجر في الاسم (نفسه) والأثر الذي ظهر في آخر الكلمة (الكسرة) تدل على اختصاص هذا الحرف بالاسم والعمل فيه ، ونجد كذلك اتصال الحرف بالضمير المتصل و هو (الهاء) و ذلك في قوله (إليه) .

وفي تحليلنا لهذه النّماذج نشهد اختلافا في استعمال (إلى)، ولكن لا يوجد أي تغيير في اختصاصه فهو مصاحب للاسم في جميع الحالات، فيأتي الاسم إمّا ظاهرا أو ضميرا فهو قد يتصل بالضمير (المتكلم، المخاطب، الغائب) فيتغير المعنى فيصبح بمعنى (عند). ومن جهة أخرى وردت

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 31.

[2] المرجع نفسه، ص 70.

في المثال الرابع (إلى) مع اسم ممنوع من الصرف (كلواذا)، وفي شرحه لكرخايا وكلواذا قال أنّهما " قريتان بسواد العراق"[1]، بالرّغم من اتصال حرف الجرّ هنا بالاسم لم يؤثر فيه ولم يحدث فيه حركة إعرابية، وهذا ليس تقصيرا من الحرف وعمله وإنّما قاعدة نحوية يمنع الاسم من الصرف لعلتين أو لعلة واحدة، وسبب المنع هو اسم بلد مؤنث.

- **حَتَى.**

يقول أحمد بن عبد النور المالقي في باب حتى: " اعلم أن (حتى) معناها الغاية في جميع الكلام إلا أنها تكون تارة حرفا جارا للأسماء، وتارة ينصب بعدها الفعل المضارع، وتارة عاطفة تشترك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ (ثم)، وتارة تقع بعدها الجمل الإسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء."[2] لقد بين لنا من خلال هذا القول المعنى العام الذي تدور حوله (حتى) هو الغاية، ثم قام بتحديد الأعمال التي تختص بها حتى والمواضع التي يمكن أن ترد فيها فتعمل كحرف جر وأداة نصب تعمل في الفعل المضارع، ثم يذكر المواضع التي لا يؤثر فيها وجودها لربط الكلام فقط كحروف العطف فشبهها بـ (ثم)، وذكر أنّ الابتداء بها يصنفها ضمن حروف الابتداء التي لا عمل لها والذي يهمنا هنا هو عملها كحرف جر.

لم يخلُ ديوان المتنبي من هذا الحرف إذ نجده قد ذكر خمس مرات (05) بالرّغم من قلة استعماله في القصائد إلا أنّه نال شيئا من الحظ ومن الشواهد على ذلك نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (قفا قليلا بها علي!) [3]

" أَقَرَّ جِلدي بِها عَلَيَّ فَلا أَقدِرُ حَتّى المَماتِ أَجحَدُها."

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 70.

[2] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، ط3 دمشق، 2002، ص 180.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 11.

المثال الثاني: من قصيدة (دون الشهد إبر النحل.) [1]

" شَفَى كُلَّ شَاكٍ سَيْفُهُ وَنَوَالُهُ منَ الدّاءِ حتى التّاكِلاتِ من الثكلِ."

من خلال هذه الشواهد نلاحظ أن(حتى) قد جرّت الاسم الذي أتى بعدها (الممات والثاكلات) وفي كلا الأمثلة أدت معنى الغاية والانتهاء، وما يميزه عن سائر الأدوات أنّه لا يأتي معه ضميرا متصلا.

- **خَلَا.**

يعرفه صاحب كتاب الجنى الداني في حروف المعاني:" لفظ مشترك، يكون حرفا من حروف الجر، وفعلا متعديا وهي في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفا جرت الاسم المستثنى نحو: قام القوم خلا زيدٍ، وإذا كانت فعلا نصبت الاسم المستثنى، نحو: قام القوم خلا زيدًا."[2] لقد أورد المرادي عملين للحرف (خلا)، الأول: الجر، والثاني: النّصب، والفرق بينهما هو في حالة الجر الاسم المستثنى تظهر عليه الكسرة في آخره، وعندما يكون فعلا ينصب المستثنى عكس ما يكون حرفا والشيء المشترك بينهما هو أنّ (خلا) من أدوات الاستثناء إمّا في حالة ورودها كحرف جر أو ورودها فعلا متعديا.

- **حَاشَا.**

يقول المالقي في باب حاشا: " اعلم أنّ حاشى تكون فعلا، ومضارعها " أُحاشي " وليست غرضنا تكون حرفا خافضا، والغالب عليها الحرفية، ولذلك جعلها سيبويه تخفض أبدا، وجعلها بعض المتقدمين فعلا قياسا."[3] هنا يطرح إشكالية حرفية وفعلية (حاشا) ثم قدّم رأي القدامى ومنهم سيبويه إذ يرى أنّها حرف جر أمّا بالنسبة للمتقدمين فهم يعتبرونه فعلا قياسيا.

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 520.

[2] الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 436.

[3] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، ص 255.

وفي هذا الصدد يقول ابن جني في كتابه اللمع في العربية:" وأمّا حاشا وخلا فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان، تقول: قام القوم خلا زيدًا، وخلا زيدٍ، وحاشا عمر، وحاشا عمرو."[1] كما سبق ذكره أنّ حاشا وخلا يكونان فعلين إذا جاء الاسم بعدهما منصوبا، وإذا جاء الاسم بعدهما مجرورا فخلا وحاشا حرفي جر.

- **عَدَا.**

يقول المالقي في باب عدا : " اعلم أنّ " عدا " تنقسم قسمين : قسم فعل، وقسم حرف جر ومعناها في القسمين الاستثناء كخلا وحاشا."[2] لا تختلف (عدا) عن (حاشا وخلا) فإذا كان الاسم الذي بعدها منصوبا فهي بطبيعة الحال فعل، وأمّا إذا كان الاسم الذي بعدها مجرورا فهي حرف جر وفي كلتا الحالتين تفيد الاستثناء.

ملاحظة:

(خلا/ حاشا/ عدا) نجد أنّ هذه الحروف لم يكن لها نصيبا لتضاف إلى ديوان المتنبي.

- **فِي .**

لقد ذكرت في ديوان المتنبي ثماني وستين وست مئة وألف مرّة (1668) وهي أكثر الحروف استعمالا حيث تتصدر المرتبة الأولى بعد إحصائها في ديوان المتنبي، ويذكر مصطفى الغلاييني أنّ لها سبعة معان منها:

المثال الأول : يقول المتنبي في قصيدة (نهى كهل في سن أمرد) :[3]

" وَشَادِنٍ رُوحُ مَنْ يَهواهُ في يَدِهِ سَيْفُ الصُّدودِ عَلى أعْلَى مُقَلَّدِهِ."

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص 57 .

[2] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3 ص 428.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 12.

المثال الثاني : في قصيدة (وصفت لنا سلاحا) :[1]

" وَلَو أَطفَأتَ نارَكَ تا لَدَيهِ قَرَأتَ الخَطَّ في سودِ اللَيالي."

المثال الثالث : من قصيدة (غريب كصالح في ثامود.) [2]

" ضاقَ صَدري وطالَ في طَلَبِ الرّزْ قِ قيامي وَقَلّ عَنهُ قُعُودِي."

المثال الرابع : في قصيدة (زيارة من غير موعد): [3]

" مَعَجَتْ بِنا فِيْهَا الحِيَا دُ مَعَ الأميرِ أَبِي مُحَمّدْ."

شرح الأمثلة.

إنّ اختصاص الحرف (في) بالاسم كأخواته من الحروف التي تعمل الجرّ في الاسم ففي المثال الأول نجده حمل معنى الظرفية المكانية (في يده) حيث تظهر العلامة الإعرابية (الكسرة) على الاسم (يد) وهذا دليل على اختصاصه بها. كما يتضح لنا في المثال الثاني أيضا أنّ هذا الحرف (في) يحمل دلالة أخرى وهي الدلالة الزمانية من خلال المعنى الوارد في المثال (في سودِ اللَيالي)، ولقد تماشى هذا الحرف مع الاسم ولازمه وأحدث فيه الجرّ. أما في المثال الثالث وفي تقدير القول (ضاق صدري وطال قيامي بسبب طلب الرزق) هذا هو المقصود من الكلام، أمّا بالنسبة لحرف الجر فهو مجاور للاسم فجرَّه. وكذا نجد أنّ (في) يتصل مع المضمرات الغائبة والمخاطبة وكذا المتكلم والضمير في محل جر اسم مجرور.

وفي بعض الأحيان تعذرت ظهور الكسرة في بعض الأحيان وذلك لسبب وجيه نذكر بعض الأمثلة من ديوان المتنبي:

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 342.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

[3] المرجع نفسه، ص 214.

المثال الأول : في قصيدة (زيارة من غير موعد): [1]

" مَعَجَتْ بِنا فِيْهَا الجِيَا دُ مَعَ الأميرِ أَبِي مُحَمّدْ."

المثال الثاني : من قصيدة (في عنق الحسناء يستحسن العقد.) [2]

" ضَروبٌ لِهامِ الضارِبِي إلهامِ في الوَغى خَفيفٌ إذا ما أَثقَلَ الفَرَسَ اللِبدُ."

شرح الأمثلة .

في المثال الأول نجد حرف الجر (في) اتصل بيه الضمير الغائب (الهاء) وهو في محل جر اسم مجرور. في المثال الثاني استهل الحرف المرتبة الأولى ثم يليه الاسم (الوغى) وما نلاحظه هو عدم بروز الكسرة في آخر الاسم ويعود سبب ذلك لأنّه اسم مقصور.

- **عن.**

لقد وردت (عن) تسع وتسعين وثلاث مئة مرّة في ديوان المتنبي (399)؛ إذ نجد لهاعدة معان ومنها:

المثال الأول: إذ يقول أبو الطيب في قصيدة (مصائب قوم عند قوم فوائد.)[3]

" يَرُدُّ يَدًا عَن ثَوبِها وَهوَ قادِرٌ وَيَعصي الهَوى في طَيفِها وَهوَ راقِدُ."

المثال الثاني : يقول المتنبي في قصيدة (الحسن في الخلائق لا في الوجه) : [4]

" نَهَاهَا وَأَغْنَاهَا عَنْ النَّهبِ جُودهُ فَمَا تَبْتَغِي إلاّ حُمَاةَ الحَقَائِقِ."

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 214.

[2] المرجع نفسه، ص207.

[3] المرجع نفسه، ص 210.

[4] المرجع تفسه، ص 362.

المثال الثالث: من قصيدة (كتمت حبك.)[1]

" كَأَنَّهُ زادَ حَتّى فاضَ عَن جَسَدي فَصارَ سُقمي بِهِ في جِسمِ كِتماني."

شرح الأمثلة .

لقد وردت (عن) في هذا البيت بمعنى البعد والمجاورة، إذ نجدها قد اختصت بالاسم (ثوب) فأثرت فيه وأحدثت فيه الجر. نلاحظ في المثال الثاني أنّ (عن) أتت بمعنى (من) وهي سابقة للاسم؛ إذ تختص هذه الأخيرة بالاسم لا بالفعل ويظهر هذا من خلال الأثر الإعرابي المحدث في الكلمة. في المثال الثالث حملت (عن) معنى (على) ففي تقدير القول (فاض على جسمي) فقد أتت (عن) هنا سابقة للاسم فهي حرف جر يختص بالاسم، ويجر الاسم كما يجزم (لم) الفعل أو ينصب (لن) الفعل المضارعين.

- **على .**

يقول صاحب كتاب رصف المباني: " اعلم أنّ "على" لها ثلاثة أقسام:" قسم تكون اسما وقسم تكون فعلا، وقسم تكون حرفا." [2] فمن خلال هذا القول يتبين لنا مواضع ورود (على) فأحيانا يرد اسما وذلك عندما يسبقه حرف جر وبذلك يصبح اسما مجرورا، وأحيانا يرد فعلا مضارعه يعلو وأحيانا أخرى يرد حرف جر وهذا ما يهمنا في دراستنا هذه.

لقد ورد حرف الجر (على) في ديوان المتنبي واحدا وستين وست مائة (661) مرّة، وفي كل مرّة يرد فيها يحمل عدّة معانٍ مختلفة ومنها:

المثال الأول: يقول في قصيدة (قطعتهم حسدا):[3]

" نِقَمٌ عَلى نِقَمِ الزَمانِ يَصُبُّها نِعَمٌ عَلى النِعَمِ الَّتي لا تُجحَدُ."

أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 26.

[2] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3 ص 433.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 48.

المثال الثاني: من قصيدة (على قدر أهل العزائم.) [1]

" عَلى قَدْرِ أهْلِ العَزْم تأتي العَزائِمُ وَتأتي علَى قَدْرِ الكِرامِ المَكارمُ."

المثال الثالث : في قصيدة (يامن لا شبيه له):[2]

" ولَوْ نَقَصْتُ كما قد زِدْتَ من كَرَمٍ على الوَرَى لَرَأوْني مِثْلَ شانيكَا."

المثال الرابع: من قصيدة (معدن الذهب الرغام.) [3]

" وأُعطيتَ الذي لم يُعْطَ خَلْقٌ عَلَيكَ صَلاةُ رَبّكَ والسلامُ."

شرح الأمثلة .

من الملاحظ أنّ في النموذجين السابقين أتى حرف الجر (على) قبل الاسم وهذا دليل على اختصاصه به وإن لم يكن غير ذلك بطل عمله وأصبح فعلا وإن سبقه حرف جر أصبح اسما مجرورا كما سبق ذكره، لقد عمل (على) عمله في الاسم (نقم) في الشاهد الأول، فنلاحظ الأثر الذي أحدثه وهو الجر حيث أتت بمعنى الاستعلاء، وكذا في البيت الثاني أحدث (على) أثرا إعرابيا على الاسم (قدر) الذي يحمل معنى (ب) أي (بقدر أهل العزم) وهو لا يختلف عن الأدوات الجارّة الأخرى فالأثر واضح وضوح الشمس. وأحيانا نجده يأتي مع الاسم المقصور فتتعذر عليه ظهور العلامة الإعرابية و يظهر ذلك في المثال الثالث. تعتبر (على) من الحروف التي تتصل بها الضمائر وهذا ما يتبين لنا من المثال الرابع الذي جاء فيه الاسم المجرور ب(على) ضميرا متصلا (عليك) اقترن بضمير الكاف المخاطبة المفرد.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 385.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

[3] المرجع نفسه، ص 104.

- **مذ.**

يقول المالقي صاحب كتاب رصف المباني: " اعلم أنّ " مذ" يكون ما بعدها من الزمان مرفوعا أو مخفوضا، فإذا كان مرفوعا فهي اسم، ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك. وإذا كان ما بعدها حرفا مخفوضا فهي حرف جر يتعلق بما قبلها من الفعل أو صافي تقديره، أو ربما بعدها إن أُخّر عن مرتبته من التقديم."[1]

نستعمل (مذ) في العربية لغرضين الأول اسما إذا كان ما بعدها مرفوعا والثاني حرف جر إذا كان الاسم بعدها مجرورا، بالرّغم من انعدام هذا الحرف في ديوان المتنبي إلا أنه قد ذكر مذ مرّة واحدة في قصيدة (لا تسلم الأعداء منه ويسلم) يقول فيها: [2]

" إلى اليَوْمِ ما حَطّ الفِداءُ سُرُوجَهُ مُذُ الغَزْوِ سارٍ مُسرَجُ الخيل مُلجَمُ."

الاسم الذي أتى بعد (مذ) جاء مخفوضا أي مجرورا وهذ ما دّل على أنّه اسم مجرور عكس ما قاله المالقي في أنّه لو أتى الاسم بعده مرفوعا لكان اسما وليس حرف جر.

- **منذ.**

يقول المالقي: " اعلم أنّ (منذ) يكون أبدا بعدها زمان أو تقدير زمان كما كان ذلك في "مذ " المتقدمة الذكر، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعا ومجرورا، والرّفع أكثر مجيئاً ... وعلى ذلك اسم. وقد يجيء بعدها مخفوضا، فتكون إذ ذاك حرفا للجر بمنزلة " مذ " إذا خفضت."[3]

لم ترد في ديوان المتنبي (منذ) ولا مرّة، وفي أغلب الأحيان التي ترد فيها يكون وراءها فعل وهذا ما يؤدي إلى تأدية معنى مخالف وتغيير في وظيفة منذ من حرف جر إلى ظرف زمان حسب قول

[1] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، ص 385.
[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 115.
[3] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، ص 398.

المالقي فإنّ (منذ) مشابهة لـ (مذ) إذا كان الاسم الذي يقع بعدها مجرورا فـ (منذ) هنا حرف جر وإن كان مرفوعا فهو اسم وليس حرف جر.

- **رُبَّ.**

قال المالقي في باب ربّ :" وهي حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير."[1] في هذا القول بين لنا المالقي معاني (ربّ) وهي التقليل ويعرّفه ظاهر شوكت البياتي:" حرف جر شبيه بالزائد يفيد التقليل أو التكثير."[2] ويضيف على فكرة التقليل أنّها حرف جر تفيد أيضا التكثير وقد وردت (ربّ) في العديد من القصائد في ديوان المتنبي بالرّغم من قلتها إلا أنّها ذكرت ثلاث عشرة مرّة (13)

المثال الأول : في قصيدة (البلاد والعالمون لك.) [3]

" رُبَّ نَجيعٍ بِسَيفِ الدَولَةِ اِنسَفَكا وَرُبَّ قافِيَةٍ غاظَت بِهِ مَلِكا."

المثال الثاني: من قصيدة (وإذا خلا الجبان بأرض.) [4]

" رُب أمْرٍ أتَاكَ لا تَحْمَدُ الفَعّ الَ فيهِ وَتَحْمَدُ الأفْعَالا. "

يتضح لنا في البيت الأول أنّ الاسم الذي أتى بعد(رب) اسم نكرة وعمل فيه الخفض أي الجر ولقد استعمل الشاعر هنا حرف الجرّ (رُب نجيع) اسم مجرور بـ (رب)، وفيما يخص المثال الثالث فالاسم الذي أتى بعد حرف الجر اسم موصول في محل جر اسم مجرور.

ومن خصائص هذا الحرف أنه يأتي مستقلا بحاله كـ (حتى/ منذ/ مذ/ كي) وغيرها من الحروف مخالفة لتلك الحروف التي يمكن أن يتصل بها الضمير كـ (إلى/ على/ من/ عن/ في/ وغيرها.)

[1] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، ص 266.
[2] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، 114.
[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 297.
[4] المرجع نفسه، ص 410.

- **اللام.**

يقول المالقي بخصوص اللام:" اعلم أنّ اللام المفردة جاءت في كلام العرب لمعان تتشعب وتكثر فعددها بعضهم ثلاثين لاما، وعددها بعضهم ثمانية، وعددها بعضهم أربعا."[1] يكثر استعمال (اللام) في كلام العرب لذا تعددت معانيها وأحصيت في أعداد مختلفة منه من يعتبرها ثلاثين ومن اعتبرها ثمانية وآخرون عدّوها أربعة، ويضيف قائلا:" وقد أمعنت النّظر فيها فوجدتها على تشعب معانيها تحصر في قسمين: قسم زائدة، وقسم غير زائدة. فالقسم غير زائدة قسمان عاملة وغير عاملة والعاملة ثلاثة أقسام: قسم عامل خفضًا، وقسم عامل نصبًا، وقسم عامل جزمًا."[2] لقد قسم المالقي(اللام) حسب زيادتها وعدم زيادتها ثم صنف هذه الأخيرة إلى عاملة وغير عاملة فجعل للعاملة ثلاثة أقسام:

- تعمل الخفض أي الجر" كحروف الجر" نحو: الكتاب لمحمد.
- تعمل النّصب نحو اللام التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه نحو: حزمت أمتعتي لأذهب إلى الرّيف.
- يعمل الجزم مثل لام الناهية ولام الأمر نحو: لا تقترب من النّار، لتكتب دروسك.

لقد استعملت (اللام) التي تعمل الخفض في ديوان المتنبي ست وأربعين ومئة وألف مرّة (1146) وفي كل مرّة ترد فيها تحمل معاني مختلفة ولكن عملها يبقى نفسه وهو الاختصاص بالاسم وجره، تتميز (اللام) عن غيرها من الحروف أنّها لاصقة على عكس الحروف الأخرى التي تأتي مستقلة بنفسها.

ومن الأمثلة التي وردت في الديوان نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (أنّا الغريق فما خوفي من البلل.) [3]

" وَالمَدْحُ لابنِ أبي الهَيْجاءِ تُنجِدُهُ بالجاهِلِيّةِ عَينُ العِيّ وَالخَطَلِ."

[1] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط1، ص 293.
[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، 293.
[3] المرجع نفسه، ص 337.

المثال الثاني : من قصيدة (سبقنا إلى الدنيا.) [1]

" وَلَلتَّرْكُ للإِحْسَانِ خَيْرٌ لمُحْسِنٍ إذا جَعَلَ الإحسانَ غَيرَ رَبيبِ."

شرح الأمثلة .

يظهر لنا وجه التخصيص في البيت الشعري الأول (لابن) فاللام هنا أتت لاصقة مع الاسم ابن فعملت فيه الجر. الأمر الملاحظ في الشاهد الثاني هو ورود حرف الجر (اللام) بمعنى (من أجل) ففي تقدير القول (أترك الإحسان خير من أجل محسن) فبالرغم من اختلاف المعنى إلا أن العمل يبقى نفسه ألا و هو الاختصاص بالاسم و جره .

وفي هذا المثال الذي سنعرضه نجد أنّ (اللام) أتت مع الاسم المقصور، وقد تأت أيضا مع الاسم المضمر المتكلم المخاطب والغائب؛ حيث نذكر نماذج منها:

المثال الأول: من قصيدة (لا تعذل المشتاق في أشواقه): [2]

" وَالعِشقُ كَالمَعشوقِ يَعذُبُ قُربُهُ لِلمُبتَلى وَيَنالُ مِن حَوبائِهِ."

المثال الثاني: من قصيدة (شربت غير أثيم.) [3]

" وَأَخٍ لَنا بَعَثَ الطَلاقَ أَلِيَّةً لَأُعَلِّلَنَّ بِهَذِهِ الخُرطومِ."

جاء الاسم هنا مقصورا مما أدى إلى عدم ظهور علامته الإعرابية فأصبحت مقدّرة على الألف بالرّغم من تأثير الحرف على الاسم الذي أتى بعده. من خلال الشاهد الثاني نلاحظ ورود حرف الجر مع الضمير المتصل تقديره نحن (لنا). ومن هنا نصل إلى أنّ حرف الجر(اللام) ترد مع جميع الضمائر كغيرها من الحروف عدا التي لا يمكن أن يتصل بها الضمير مثل (حتى، رُبَّ ، منذ) وغيرها.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 323.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

[3] المرجع نفسه، ص 26.

- **كي.**

يقول المالقي بخصوص المواضع التي تستعمل فيها كي:" الموضع الأول: أن تكون حرفا جارا نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء: كيمه؟ أي: لأي سبب فعلت، أو لأي علّة فعلت، ولم تجئ جارة إلا مع " ما " الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كمعنى اللام، [و] ذلك إذا قالوا: لِمَ جئت ؟ ونحوه."[1] تستعمل(كي) للاستفهام ومعرفة السبب لفعل شيء ما ولا تستعمل لغرض آخر حيث شبهت بـ (اللام) التي نستعملها للسؤال والاستفسار عن حدث أو شيء ما، لم تستعمل وتذكر ولو لمرّة في ديوان المتنبي وأمّا كي التي صادفناها هي كي التي تلتحق بالفعل المضارع ولم تكن كي الجارّة.

- **واو القسم.**

يقول ابن جني في باب القسم: " اعلم أنّ القسم ضرب من الخبر، يذكر ليؤكد به خبر آخر والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة وهي: الباء، والواو، والتاء، فالباء هي الأصل والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، والباء تدخل على كل مقسم به ظاهرا كان أو مضمرا."[2] والمقصود بهذا القول هو أنّ جملة القسم جملة خبرية يؤتى بها في الكلام لزيادة الجملة تأكيدا بحيث يكون إقناع السامع سهلا، ومن المعروف الاسم الذي يأتي بعد حرف القسم يسمى المقسم به وهو ثلاثة أحرف الباء/ الواو/ والتاء، فالباء هي التي تطغى دائما فيمكننا القول (أقسم بالله) ولا نحذف لفعل على عكس الواو والتاء، فلا نستطيع أن نقول (أقسم والله/ أقسم تالله) فالواو يأتي بدل من الباء والتاء بدل من الواو، والباء تأتي مضمرة نحو (بالله عليك) أو (به نستعين) مضمرة وكذلك ما نلاحظه هو أنّ الاسم الذي يأتي بعد حروف القسم (مقسم به) يكون دائما مجرورا فالعامل يؤثر في المعمول فيظهر الأثر عليه.

[1] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3 ص 290.

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني، اللمع في العربية، ص 121.

ويعرّف ظاهر شوكت البياتي واو القسم:" حرف جر يجر المقسم به، ويتعلق مع مجروره بفعل قسم محذوف تقديره أقسم."[1]

لم يرد واو القسم في ديوان المتنبي ولو لمرة، وكذا الباء لم ترد فهي قد وردت حاملة معاني عدة عدا معنى القسم لا ظاهرة ولا مضمرة.

- **التاء.**

يعرفه البياتي:" حرف جر للقسم مختص بلفظ الجلالة ."[2] فقد وردت في ديوان المتنبي مرّة واحدة في قصيده (غريبة الزمان.) [3]

" تَاللهِ مَا عَلِمَ امرُؤٌ لَوْلاكُمُ كَيفَ السّخاءُ وَكَيفَ ضرْبُ الهَامِ."

نلاحظ في هذا البيت الشعري أنّ التاء جاءت مقترنة بلفظ الجلالة (الله) وهي لا تتصل إلا به، وهذا ما يدّل على اختصاصها بالأسماء، ومنه أحدثت فيه نوعا من الإعراب وهو الجر، فالتاء هنا عاملة حرف الجرّ واللّه لفظ جلالة معمول.

- **الكاف.**

يقول الحسين بن قاسم المرادي بخصوص الكاف :" حرف، يكون عاملا، وغير عامل. فالعامل: كاف الجر. وغير العامل: كاف الخطاب."[4] قسم المرادي الكاف إلى عاملة التي تندرج ضمن حروف الجر وغير عاملة التي تخص الخطاب، ويضيف قائلا: " أمّا كاف الجر: حرف ملازم لعمل الجر، والدليل على حرفيته أنّه على حرف واحد صدرا، والاسم لا يكون كذلك، وأنّه يكون زائدا، والأسماء لا تزاد،

[1] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، ص 269.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 428.

[4] الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 78.

وأنّه يقع مع مجروره صله، من قبح."[1] وما يظهر لنا من خلال هذا القول أنّ الكاف مختصة بالأسماء، وهي حرف جرّ والعمل الذي تقوم به هو الخفض (الجر) كذلك صنّف المرادي الكاف من بين الحروف وليس الأسماء والدليل على ذلك هو فرديته (ك) وزيادته على عكس الأسماء أيضا يأتي متصلا بمجروره دون فاصل.

لقد وردت الكاف في ديوان المتنبي ثلاث وعشرين ومئة مرّة (123) وفي كلّ مرة ترد فيها تكون متصلة بالاسم المجرور وما يميزه عن سائر الحروف أنّها لا تأتي مع المضمر.

المثال الأول: من قصيدة (عصف الرياح قرى سوار.) [2]

" بَقِيَّةُ قَومٍ آذَنوا بِبَوارِ وَأَنضاءُ أَسفارٍ كَشَربِ عُقارِ."

المثال الثاني: (مولى الملوك.) [3]

" كَالشَّمْسِ لَاْ تَبْتَغِيْ بِمَا صَنَعْتُ مَعْرِفَةٌ عِنْدَهُمْ وَلَاْ جَاْهَاْ."

ما نلاحظه في كلا البيتين أنّ الكاف جاء متصلا بالاسم (شَرْبِ) جمع لاسم شارب وكذلك جاء متصلا بالاسم (الشَّمْسِ) فبما أنّ الكاف عاملة الجر فالمعمول هو الاسم المتصل بها وهو الاسم المجرور؛ إذ تظهر الكسرة على آخره، أمّا بالنسبة للمعنى الذي أدّته الكاف هنا فهو التشبيه.

- **الباء.**

يقول المالقي في باب الباء:" اعلم أنّ الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارّة لا غير تخفض ما بعدها على كل حال."[4] العمل الوحيد الذي تختص به الباء هي الجرّ على عكس اللام المفردة التي تعمل عدّة أعمال بمجرد تغيير الكلمة التي تتصل بها إن كانت فعلا أو اسما.

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص 540.

[4] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، ص 220.

أما فيما يخص معاني الباء فيقول عبد الحليم عبد الله :" تؤدي الباء الجارّة – عند غير سيبويه– معاني كثيرة، إلا أنّ الأصل فيها أن تكون للإلصاق، وهو المعنى الوحيد الذي أثبته سيبويه لها."[1] فقد اختلف العلماء النحويين في معاني الباء إلا أنّ سيبويه جعل لها معنى واحد ألا وهو الإلصاق إذ يقول في كتابه: "وباء الجرّ إنّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط : أزلقت ضربه إيّاه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله."[2] يبين سيبويه معنى الباء وهو الإلزاق والاختلاط ثمّ قدّم أمثلة توضيحية عن ذلك وتوصل إلى أنّ في كلّ الحالات التي تذكر فيها الباء فهي لا تخرج عن سياق (الإلزاق).

لقد وردت (الباء) في ديوان المتنبي أربع وعشرين وأربع مائة وألف مرّة (1424) وهي تحتل المرتبة الثالثة بعد (من) إذ نذكر نماذج منها:

المثال الأول: من قصيدة (كبرت حول ديارهم.) [3]

" كَذَبَ ابنُ فاعِلَةٍ يَقُولُ بجَهْلِهِ ماتَ الكِرامُ وَأَنْتَ حَيٌّ تُرْزَقُ."

المثال الثاني: من قصيدة (يدفن بعضنا بعضا.) [4]

" صَلاةُ الله خالِقِنا حَنُوطٌ على الوَجْهِ المُكَفَّنِ بالجَمَالِ."

يعمل الباء الجر في الأسماء وهذا ما يتبين لنا من خلال الشاهد الأول والثاني فبدخول الباء على (جهل) أصبح مجرورا، وكذلك بدخوله على (الجمال) جره الحرف فتظهر العلامة عليهما.

[1] عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سيبويه (دراسة نحوية صرفية في الكتاب)، رسالة قدّمت لنيل درجة الماجستر في اللغة العربية وآدابها إشراف مصطفى جطل، جامعة حلب، مكتبة الجامعة الأردنية، 2005، ص 98.

[2] أبي بشر عمرو بن عثمان القنبر، الكتاب، ط2، ،ج4، ص 217.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 29.

[4] المرجع نفسه، ص 265.

ولكن في بعض الأحيان تتعذر ظهور العلامة الإعرابية وذلك في قول المتنبي في قصيدة (سمعا لأمر أمير العرب): [1]

" وَكَم ذَدتَ عَنهُم رَدىً بِالرَدى وَكَشَّفتَ مِن كُرَبٍ بِالكُرَب."

في هذا الشاهد يتعذر ظهور العلامة الإعرابية في كلا الشطرين صدر البيت وعجزه (بالرّدى) و(بالكرب) فالأول تعذرت ظهورها لأنّه اسم مقصور منع من ظهورها التعذر أمّا بالنسبة للكرب المانع من ظهورها هو الضرورة الشعرية لإقامة الوزن. وفي بعض الأحيان يتعذر ظهور العلامة لسبب آخر وهو أن يكون الاسم ممنوعا من الصرف ومن أمثلة على ذلك نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (مصائب قوم عند قوم فوائد.) [2]

" عَصَفْنَ بهمْ يَوْمَ اللُّقَانِ وَسُقنَهم بِهنريطَ حَتَى اِبْيَضّ بْالسُبِي آمِدُ."

المثال الثاني: من قصيدة (الجسوم تسقط والأرواح تنهزم.)[3]

" وَأَصْبَحَتْ بقُرَى هِنريطَ جَائِلَةً تَرْعَى الظُّبَى في خصِيبٍ نَبتُه اللَّمَمُ."

ذكرنا شاهدين مختلفين عن سبب عدم ظهور العلامة الإعرابية في البيتين وذلك لأنّه ممنوع من الصرف، وهذا الأخير لديه أسباب منها نلاحظ في الشاهد الأول الباء لاصقة مع هنريط وهذا اسم مكان لذلك منع من الصرف كمصدر، أمّا الشاهد الثاني منع من الحركة في آخر الكلمة لأنّ لفظة قرى وهي جمع مفردة قرية. وهذا الحرف متصلا باسم ظاهر واسم مضمر مع جميع الضمائر (المتكلم المخاطب الغائب) ونمثّل عليها كالآتي:

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 440.

[2] المرجع نفسه، ص 320.

[3] المرجع نفسه، 421.

المثال الأول: من قصيدة (إذا رأى غير شيء ظنه رجل.) [1]

" أوْطَأتُ صُمَّ حَصاها خُفَّ يَعْمَلَةٍ تَغَشْمَرَتْ بي إليكَ السهلَ وَالجَبَلا."

المثال الثاني: من قصيدة (ما أنصف القوم ضبه.) [2]

" وَإن جَهِلتَ مُرادي فَإنَّهُ بِكَ أَشبَه."

نلاحظ في الشواهد الثلاث استعمال الشاعر حرف الجر مع الضمائر المتصلة (بي/ بك) وتعرب ضمير متصل في محل جر اسم مجرور. ولم ترد الباء بمعنى القسم ولو لمرّة واحدة في قصائد المتنبي.

- **لعلّ.**

يقول علي توفيق الحمد:" حرف جر شبيه بالزائد لا متعلق له (وهي لغة عقيل)، يجر بعدها المبتدأ لفظا."[3] الاسم الذي يأتي بعد (لعل) المستعملة في لغة عقيل تجر المبتدأ لفظا وترفعه محلا. لم يرد المتنبي ولو لمرّة (لعل) كحرف جرّ، وإنّما أورده كتابع لإنّ وأخواتها وليست كحرف من حروف الجر.

- **متى .**

ويقول كذلك علي توفيق فيما يخص متى:" حرف جر بمعنى "من الابتدائية، أو بمعنى في" ولا تجر بها إلا هذيل."[4] راح علي توفيق إلى وجود معنيين لـ (متى) وهما (من وفي) وذكر القبيلة التي تستعملها وهي لغة هذيل.

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 576.

[3] علي توفيق الحمد، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، الأردن، ط2، 1993، ص 290.

[4] المرجع نفسه، ص211.

لم ترد(متى) في ديوان المتنبي كحرف جر وإنما وردت ظرفية زمانية تفيد معنى الشرط وقد سبقنا عرض أمثلة عنها وهذا ما أدى إلى زوال اختصاصها بالاسم لأنها اقترنت بالفعل و عملت الجزم بدلا من الجر .

الفصل الثالث: الأدوات العاملة عملين.

المبحث الأول: الأدوات التي ترفع ثم تنصب.

المبحث الثاني: الأدوات التي تنصب ثم ترفع.

المبحث الثالث: الأدوات التي تنصب معموليها معا.

المبحث الرابع: الأدوات التي تجزم فعلين.

تمهيد

يختلف عمل الأداة في معمولها وفقا لاختصاصها، فمنها ما تختص وتعمل عملا واحدا مثلما سبق ذكره، ومنها ما تختص وتعمل عملين في الاسم ولها أصناف وهي:

- ما يرفع ثم ينصب كـ (كان وأخواتها، الأحرف المشبهة بـ ليس، كاد وأخواتها).تشترك كل هذه الأدوات في إلحاق الأثر الإعرابي في آخر الكلمة ألا وهو رفع الأول ويسمى اسمها ثم نصب الثاني ويسمى خبرها.
- ما ينصب ثم يرفع كـ (إن وأخواتها، لا النافية للجنس). وما يجمع هذه الأدوات في صنف واحد هو عملها الذي يتمثل في نصب المعمول الأول ويسمى اسمها، ورفع المعمول الثاني ويسمى خبرها.
- ما تنصب معمولين معا كـ (ظن وأخواتها) فتلحق بالاسمين الحالة الإعرابية النصب فتظهر الفتحة على آخرهما.

فكما وجدنا من قبل أدوات تعمل عملا واحدا في الفعل، يوجد في المقابل أدوات تعمل عملين فيه وهذه الأدوات تتمثل في الأدوات الجازمة التي تتضمن معنى الشرط؛ إذ تدخل على فعلين مضارعين فيلحق بهما الجزم ويظهر السكون في آخر الفعلين إن كانا صحيحين أو حذف حرف العلة إن كان الفعل معتلا.

المبحث الأول: الأدوات التي ترفع ثم تنصب.

1- كان وأخواتها.

تصنّف كان وأخواتها ضمن الأفعال الناقصة، والفعل الناقص" هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع الأول تشبيها له بالفاعل وينصب الآخر تشبيها له بالمفعول."[1] من خلال هذا القول نجد أنّ هذه الأفعال تعمل عكس عمل إنّ وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني فيسمى خبرها، "وسميت بالأفعال الناقصة، لأنّها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام."[2] من هنا نصل إلى أنّها لا تكتفي بوجود اسمها (المرفوع) وإنّما تحتاج إلى خبرها (المنصوب) حتى تتم فائدة الجملة، فلا يمكن أن نقول: كان محمد، أو صار الليل. وإنّما وجب إكمالها بخبر يوضح حالة الاسم، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأفعال تدخل على الجملة الإسمية.

من المعروف أنّ المبتدأ لا يكون إلا معرفة والخبر يجوز أن يكون معرفة ونكرة، وهو ليس نفس الشيء في كان وأخواتها، " حيث يمكن أن يأتي اسم كان وأخواتها معرفة أو نكرة، وكذلك الخبر قد يكون نكرة كالآتي:

- اسم (كان) معرفة والخبر نكرة.
- اسم (كان) معرفة والخبر معرفة.
- اسم (كان) نكرة والخبر نكرة.
- اسم (كان) نكرة والخبر معرفة."[3]

نلاحظ من هنا أن اسم كان وخبرها إمّا أن يكونا نكرة أو معرفة، فإمّا أن يكون الأصل في التعريف والتنكير أي اسم (كان) معرفة والخبر نكرة، مثلا: كان عمر رجلا عاقلا.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 271.

[2] المرجع نفسه، ص 271.

[3] حمدي كوكب، الأفعال الناسخة، دار البحوث والإعلام، ط1، 2008، ص 41.

أو أن يكون اسم (كان) معرفة والخبر معرفة وفي هذه الحالة يقع الاختيار عليك برفع أحدهما ونصب الآخر، أو يمكن أن يكون اسم (كان) وخبرها نكرتين وباعتبار استخدامك لهذه الأفعال بقصد الإخبار ففي هذه الحالة تخبر عن النكرة بالنكرة، وأخيرا نجد اسم (كان) نكرة والخبر معرفة فهو ما يضطر إليه الشاعر، فيجوز للشاعر مالا يجوز لغيره، يرفع النكرة وينصب المعرفة وذلك للضرورة الشعرية (تصحيح الوزن وإقامة القافية).

ومن جهة أخرى لا نستطيع أن نغض البصر عن القضية التي أثارت الجدل بين النحويين فيما يخص إن كانت (كان وأخواتها أفعال أم حروف) فهناك من قال أنّ كان وأخواتها أفعال ومن قال أيضا أنّها حروف وآخرون قالوا أنّها أفعال غير حقيقية. [1]

ولقد أوردها ابن مالك في ألفيته قائلا:[2]

" ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيدا عمر.

ككان ظلّ، بات، أضحى، أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا.

فتئ وانفك وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعة.

ومثل كان دام مسبوقا بما كأعط ما دمت مصيبا درهما."

تعمل كان وأخواتها الرفع في الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها وعدّها ابن مالك كالآتي: كان، ظلّ، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، وهي الأفعال التي لا تعمل بشرط بمعنى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بشكل تلقائي، أمّا الأفعال الأربعة المسبوقة بما: النافية أي بكونها جملة منفية أو شبه منفية، وكذلك الفعل دام يشترط أن تسبقه ما المصدرية الزمانية ليصبح ناسخ من أخوات كان.

[1] ا حمدي كوكب، الأفعال الناسخة، ص 132.

[2] ابن مالك، متن الألفية، ص 11.

وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لكان وأخواتها واستخراجها من ديوان المتنبي وبيان أثر كل واحدة على المبتدأ والخبر.

- **كان.**

تحمل كان عدّة معاني منها " اتصاف المسند إليه بالمسند في الماضي...، ويسمى هذا الماضي بالمنقطع وهو الغالب عليها."[1] وأيضا " قد يكون اتصافه على وجه الدوام والاستمرار بمعنى < لم يزل>."[2] أمّا المعنى الثالث:" قد تدّل على الماضي المستمر."[3] والرابع هو " أن يأتي (كان) بمعنى (صار)."[4]

لقد وردت كان في ديوان المتنبي تسع وثمانين وثلاث مئة (389) مرّة ،إذ نذكر بعض من النماذج من قصائد أبي الطيب المتنبي التي تحمل المعاني أعلاه .

المثال الأول: من قصيدة (كان تسليمه وداعا).[5]

" فَافْتَرَقْنَا حَوْلاً فَلَمّا التَقَيْنَا كَانَ تَسْلِيمُهُ عَليّ وَدَاعَا "

المثال الثاني: من قصيدة (لا رزق إلا من يمينك.)[6]

" وَلَمّا عَرَضتَ الجَيشَ كانَ بَهاؤُهُ عَلى الفارِسِ المُرخى الذُؤابَةَ مِنهُمُ. "

المثال الثالث : من قصيدة (تجعل في وجوب الحدود.)[7]

" وَكُنتُ مِنَ الناسِ في مَاحفِلٍ فَها أَنا في مَحفِلٍ مِن قُرودِ. "

[1] محمد فاضل السمرائي، النحو العربي أحكام ومعاني، ج1، ص 212.
[2] المرجع نفسه، ص212.
[3] المرجع نفسه، ص 212.
[4] المرجع نفسه، ص 212.
[5] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 7.
[6] المرجع نفسه، ص15.
[7] المرجع نفسه، ص 54.

شرح الأمثلة .

نلاحظ أنّ (كان) من النواسخ التي ترفع لأنّها هي التي تحتل الصدارة في التعريف بهذه الأفعال، فنجد في المثال الأول جاءت متقدّمة على اسمها وخبرها إذ رفعت الأول (تَسْلِيْمُ) اسما لها ونصبت الثاني (وَدَاعًا) وهو خبرها، فهنا يظهر لنا اختصاص (كان) بالدخول على الاسم وأحداث فيه حالة إعرابية وهي رفع الاسم و نصب الخبر، على عكس النواسخ الأخرى كإن وأخواتها التي تنصب الأول وترفع الثاني .

أما في المثال الثاني نلاحظ اسم كان جاء ظاهرا مرفوعا وهذا ما يدل على اختصاص (كان) بمجرد دخولها على الاسم ترفعه، أمّا الخبر فجاء شكل شبه جملة تتكون من جار ومجرور (عَلَىْ الفَارِسِ) مجرورًا وظيفيًا ومنصوب محلا والسبب يعود إلى دخول (كان) على الجملة .

أمّا بالنسبة للمثال الثالث لا يختلف كثيرا عن الأمثلة السابقة في عمل كان، إلا أنّ الاسم جاء ضميرا متصلا (كنت) فبالرغم من اتصاله إلا أن (كان) عملت عملها فيه، وكذلك نجد خبر الجملة متكونة من جار ومجرور (من الناس) مجرورة وظيفيا ومنصوبة محلا وهذا ما أحدثه كان في الجملة، وإن كان ناسخا آخر عوض (كان) نحو : (إن– لعل ..) لعملت عملا آخر بدلا من رفع الأول ونصب الثاني.

- **ظلّ.**

" اتصاف المخبر عنه بالخبر وقت الظل، وذلك يكون نهارا."[1] " وقد تأتي بمعنى (صار)."[2]لقد رودت (ظلّ) في ديوان المتنبي تسع مرّات (09) نذكر من النماذج منها:

المثال الأول: من قصيدة (وليس بأول ذي همّة.)[3]

" فَظَلَّ يُخَضِّبُ مِنهَا اللُّحى فَتىً لا يُعيدُ عَلى الناصِلِ. "

[1] محمد فاضل السمرائي، النحو العربي أحكام ومعاني، ج1، ص 212.

[2] المرجع نفسه، ص 212.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 271.

المثال الثاني : من قصيدة (لكل امرئ ما تعود.)[1]

" تَظَلُّ مُلوكُ الأَرضِ خاشِعَةً لَهُ تُفارِقُهُ هَلكى وَ تَلقاهُ سُجَّدا. "

المثال الثالث : من قصيدة (قبحا لوجهك يا زمان.)[2]

" فَظَلِلتَ تَنظُرُ لارِماحُكَ شُرَّعٌ فيما عَراكَ وَ لا سُيوفُكَ قُطَّعُ. "

في المثال الأول جاء (ظلّ) فعلا ماضيا ناقصا، دخل على الجملة الفعلية المتقدمة، فنجد الخبر (يَخْضُبُ) جاء فعلا مضارعا مرفوعا وظيفيا وخبر (ظل) منصوبا محلا، وهذا بسبب دخول (ظل) المختصة التي تعمل عملين عليها فأضافت العمل المحلي للجملة أيضا، ونلاحظ على الاسم (اللّحَى) عدم ظهور العلامة الإعرابية التي جاءت مقدرة على الألف ومنع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور. وأمّا في المثال الثاني جاء الفعل (يَظَلّ) مضارعا رفع الاسم (المُلُوكُ) ونصب الخبر (خَاشِعَةً) فخبرها جاء اسما مفردا فبمجرد دخول (ظل) عملت عملها رفع الأول و نصب الثاني وهذا دليل على اخصاصها، فلو دخلت (كأن أو إن) لتغيرت العلامات الإعرابية كليا في الاسم والخبر معا.

في الشاهد الثالث (ظلّ) جاء فعلا ماضيا ناقصا واسمه جاء ضميرا متصلا (ظللت) في محل رفع اسم (ظل) ونصب محلا الخبر الذي جاء جملة فعلية (تنظر) وهذا إن دل على شيء فهو يدل على اختصاص ظل بالاسم فترفع الأول و تنصب الثاني .

- **بات.**

" انصاف المخبر عنه بالخبر وقت المبيت، وهو الليل."[3] وقد وردت في ديوان المتنبي بواقع خمسة وثلاثون مرّة (35) منها:

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 370.

[2] المرجع نفسه، ص 492.

[3] محمد فاضل السمرائي، النحو العربي أحكام ومعاني، ج1، ص 213.

المثال الأول: من قصيدة (أنا الغريق فما خوفي من البلل.)[1]

" فَبَاتَ بَينَ تَراقِينَا نُدَفّعُهُ ولَيسَ يَعلَمُ بالشّكوَى وَ لا القُبَلِ. "

المثال الثاني : من قصيدة (كل مكان ينبت العزّ الطيب.)[2]

" وأظلَمُ أهلِ الظّلمِ مَن باتَ حاسِداً لمَنْ بَاتَ في نَعْمائِهِ يَتَقَلّبُ "

شرح الأمثلة .

نجد اختلافا في هذه الشواهد المعطاة إذ نلاحظ أنّ في الشاهد الأول جاء (بات) مصرّف مع الضمير المنفصل الغائب المستتر تقديره (هو) في محل رفع اسم (بات) فبالرغم من اضمار الاسم إلا أن (بات) عمل عمله، أمّا خبره فقد جاء شبه جملة متكون من ظرف مكان ومفعول فيه (بين تراقينا) في محل نصب خبر (بات)، فبمجرد دخولها على الجملة رفعت الاسم و نصبت الخبر وذلك اخصاصا منها. في الشاهد الثاني كرر (بات) في صدر البيت وفي عجزه بالرغم من تساوي اسم (بات) في كلاهما، حيث أتى في شكل اسم موصول في محل رفع اسم بات وخبره في صدر البيت (حَاسِدًا) جاء اسمًا مفردًا منصوبًا، أمّا في عجز البيت جاء خبره شبه جملة (فِي نُعَمَائِهِ) متكوّن من جار ومجرور في محل رفع نصب (بات)، فباختصاص (بات) وعملها في الاسم أحدثت أثرا إعرابيا واضحا في الكلمات، فتارة ترفع اسما ظاهرا أو متصلا أو مضمرا و تارة أخرى تنصب الخبر محلا إن جاء جملة فعلية أو شبه جملة، وإن جاءت الكلمة مفردة فالعلامة الإعرابية تظهر على آخر الكلمة.

[1] محمد فاضل السمرائي، النحو العربي أحكام ومعاني،ج2، ص 337.

[2] المرجع نفسه، ص 469.

- **أضحى.**

يذكر مصطفى الغلاييني معنى أضحى في كتابه جامع الدروس العربية فيقول :" اتصافه به في الضحى."[1]

لقد تكرر (أضحى) في ديوان المتنبي سبع مرات (7 مرات) ، حيث نذكر بعض من الأمثلة له :

المثال الأول : من قصيدة (مكايد السفهاء واقعة بهم.)[2]

" أَضحى فِراقُكَ لي عَلَيهِ عُقوبَةً لَيسَ الَّذي قاسَيتُ مِنهُ هَيِّنا. "

المثال الثاني : من قصيدة (الموت ضرار.)[3]

" وَأَضْحَى ذِكْرُهُ فِي كُلِّ قطرٍ تُدَارُ عَلَى الْغِنَاءِ بِهِ الْعُقَارُ. "

شرح الأمثلة .

في المثال الأول جاء الاسم مفردا تظهر عليه العلامة الإعرابية وهي الرّفع، أمّا الخبر جاء جملة إسمية (عُقُوبَة) في محل نصب، (فأضحى) هنا دخلت على الجملة فعملت في معموليها لاختصاصها برفع الأول ونصب الثاني حتى وإن تقدم الثاني عن الأول. أمّا في النموذج الثاني جاء اسم (أضحى) ظاهرًا مرفوعًا (ذِكرَهُ)، أمّا خبره فقد جاء شبه جملة (فِي كُلِ قُطرٍ) في محل نصب خبر (أضحى)، فمن الملاحظ أن بدخول (أضحى) على الجملة عملت في المعمولين معا وهذا دليل على اختصاصها برفع الاسم ونصب الخبر، فلو كان عاملا آخر بدلا من (أضحى) نحو: (ليت أو لكن) لتغير عملها كليا .

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 272.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 152.

[3] المرجع نفسه، ص403.

- **أمسى .**

" معنى أمسى اتصافه به في المساء."[1] وهذا ما ذكره مصطفى الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية.

لقد وردت (أمسى) في ديوان المتنبي (21) واحد وعشرون مرّة إذ نذكر من النماذج ما يلي:

المثال الأول : من قصيدة (تركت الأحرم.)[2]

" حُيِّيتَ مِن قَسَمٍ وَأَفدي المُقسِما أَمسى الأَنامُ لَهُ مُجِلًّا مُعظِما."

المثال الثاني : من قصيدة (لا تشتر العبد.)[3]

" أَمْسَيْتُ أَرْوَحَ مُثرٍ خازِنًا ويَدًا أَنا الغَنِيُّ وأَموالِي المَواعِيدُ."

شرح الأمثلة .

نلاحظ في الشاهد الأول أنّ اسم أمسى جاء ظاهرا مرفوعا بالضمة (الأَنامُ) والخبر جاء جملة اسمية (مُجِلًّا) منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره فبدخول (أمسى) على هذه الجملة عملت الرفع ثم النصب في معموليها وهذا إن دل على شيء فهو يدل على اختصاص (أمسى) . وفي المثال الثاني جاء اسم أمسى تاء المتكلم في محل رفع اسم أمسى (أَمْسَيْتُ) أمّا الخبر جاء جملة فعلية في محل نصب خبر أمسى (أَرْوَحَ)، فمهما اختلفت نوع الجملة (فعلية أو اسمية أو شبه جملة) فعمل (أمسى) لا يتغير؛ حيث يرفع دائما الاسم و ينصب الخبر.

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 272.

[2] المرجع نفسه، ص 212.

[3] المرجع نفسه، ص 507.

- **صار.**

يذكر مصطفى الغلاييني معنى صار " التحول، وكذلك ما بمعناها."[1] ولقد وردت في ديوان المتنبي ثلاثون مرّة (30) ونذكر من النماذج منها:

المثال الأول : من قصيدة (فتى يخشى وترتجى.)[2]

" وَ قَد صارَتِ الأَجفانُ قَرحى مِنَ البُكا وَ صارَ بَهاراً في الخُدودِ الشَقائِقُ "ا "

المثال الثاني: من قصيدة "على قدر أهل العزم."[3]

" بِضَربٍ أَتى الهاماتِ وَ النَصرُ غائِبُ وَ صارَ إلى اللَبّاتِ وَ النَصرُ قادِمُ "

المثال الثالث: " لا يحمد السيف كل من حمله." [4]

" فَصِرتُ كَالسَيفِ حامِداً يَدَهُ لا يَحمَدُ السَيفُ كُلَّ مَن حَمَلَه "

شرح الأمثلة .

في شرحنا لهذه النماذج، نجد أنّ خبر صار واسمه تعددت مواضعهما فالنموذج الأول جاء الاسم ظاهرا مرفوعا بالضمة (الأَجفانُ) أمّا خبره (قَرحى) في محل نصب خبر صار هذا بالنسبة لصدر البيت، وأيضا نجد خاصية التقديم والتأخير في عجز البيت حيث جاء الاسم مؤخرا (الشَقائِق) مرفوع بالضمة أمّا خبره فقد وجد مقدّما منصوبا بالفتحة (في الخُدودِ)، فبالرغم من تقديم الخبر أو تأخيره أو تغيير نوع الخبر (جملة فعلية أو شبه جملة) يبقى الأثر الإعرابي الذي تلحقه (صار) في الجملة هو نفسه؛ حيث ترفع الأول وتنصب الثاني وهذا دليل على اختصاصه، وإن كان عامل آخر بدلا من (صار) لعمل عملا آخر بشرط أن لا يكون من أخوات (صار)، ويكون الاسم مفردا وخبره شبه جملة متكوّن من جار ومجرور

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 272.
[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 76.
[3] المرجع نفسه، ص 388.
[4] المرجع نفسه، ص 251.

كما هو موضح في البيت الثاني فقد جاء اسم صار مؤخرا مرفوعا (النَصرُ) أمّا خبره (إلى اللَبّاتِ) منصوب محلا ومجرور وظيفيا، فبدخول (صار) على الجملة أحدثت شيئا من الإعراب في معموليها (الاسم والخبر) معا. وأخيرا يستطيع أن يكون الاسم ضميرا متصلا بالضمائر المتكلّمة والمخاطبة والغائبة كسائر أخوات كان، ففي هذا المثال نجد اسم صار ضميرا متصلا بتاء المتكلم (صرت) مرفوع بالضمة وخبره جاء شبه جملة متكونة من جار ومجرور في محل نصب خبر صار(كالسيف)، فلا يختلف هذا المثال عن سائر الأمثلة (فصار) كبقية أخواته اختص بالدخول على الاسم ورفعه ونصب الخبر مهما تنوعت جمله (فعلية أو اسمية أو شبه جملة).

- **ليس.**

يقول مصطفى الغلاييني في هذا الصدد:" وليس: فعل ماضي للنّفي، مختص بالأسماء وهي فعل يشبه الحرف، ولولا قبولها علامة الفعل، نحو: ليست وليسا وليسوا ولسنا ولسن، لحكمنا بحرفيتها."[1]

يتبين لنا من خلال هذا القول أنّ لو لم يكن الفعل الناقص (ليس) يقبل علامات الفعل ألا وهي الصرف مع جميع الضمائر المتكلّم والمخاطب والغائب لحكم عليه أنّه حرف. ولقد تكرّر (ليس) في ديوان المتنبي واحد وستون ومئة مرّة (161) إذ نذكر بعض النماذج منها:

المثال الأول: من قصيدة (ليس لله غالب.)[2]

" أَلا إِنَّما كانَت وَفاةُ مُحَمَّدٍ دَليلاً عَلى أَن لَيسَ لِلَّهِ غالِبُ"

المثال الثاني من قصيدة (والدنيا لمن غلبا.)[3]

"إِذا بَدا حَجَبَت عَينَيكَ هَيبَتُهُ وَلَيسَ يَحجُبُهُ سِترٌ إِذا اِحتَجَبا."

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 273.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص 98.

المثال الثالث: من قصيدة (هابك الليل والنّهار.)[1]

" لَيسَ عَزماً ما مَرَّضَ المَرءُ فيهِ لَيسَ هَمّاً ما عاقَ عَنهُ الظَلامُ "

المثال الرابع: من قصيدة (سمت في الخير والشر كفة.)[2]

" وَلَستَ بِدونٍ يُرتَجى الغَيثُ دونَهُ وَ لا مُنتَهى الجودِ الَّذي خَلفَهُ خَلفُ."

شرح الأمثلة :

نلاحظ أنّ اسم (ليس) قد يأتي مؤخرا مرفوعا كما هو واضح في البيت الأول(غالِبُ) أمّا خبره جاء شبه جملة في محل نصب خبر ليس (لِلَّهِ) جار ومجرور، فهنا يتبين لنا عمل (ليس) الذي ألحقه بمعموليه (الاسم والخبر) وهو (الرفع ثم النصب) كبقية أخواتها وهذا يدل على اختصاصها ومشابهتها بأخواتها، فإن لم تكن كذلك لنصبت الأول ورفعت الثاني (كإن وأخواتها). وهو نفس الشيء في المثال الثاني جاء اسم ليس مؤخرا مرفوعا (سِترٌ) ولكن خبره تقدّم عن الاسم وجاء جملة فعلية في محل نصب خبر ليس (يَحجُبُهُ)، ونجد الخاصية نفسها في البيت الثالث حيث جاء اسم (ليس) مفردا مؤخرا مرفوعا (المَرءُ) أمّا خبره جاء مفردا مقدّما منصوبا بالفتحة الظاهرة على آخره، وهذا في صدر البيت وكذلك في عجز البيت جاء اسم ليس المتكررة مرتين في البيت مرفوعا مؤخرا (الظَلامُ) أمّا الخبر فجاء مقدّما منصوبا بالفتحة الظاهرة على آخره، وقد يأتي اسم ليس متصلا يتمثل في التاء المخاطب في محل رفع اسم ليس أمّا خبره (بِدونٍ) والباء زائدة مثلما هو في البيت الأخير. وما نستخلصه من جميع الأمثلة بالرغم من اختلاف اسم (ليس) ظاهرا كان أم متصلا أم مستترا، أو بالرغم من اختلاف خبره جملة فعلية أم شبه جملة فإن عملها لا يتغير أبدا ويعود السبب لذلك هو ظاهرة الاختصاص التي تمتاز بها هذه الأدوات.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 164.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

- **أصبح .**

يذكر مصطفى الغلاييني معنى أصبح فيقول: " اتصافه به في الصباح."[1] ولقد وردت أصبح في ديوان المتنبي عشرين مرة (20). حيث نذكر من النّماذج منها:

المثال الأول: من قصيدة (تصلح لمثلك الدول.)[2]

" أصْبَحَ مالٌ كَمالِهِ لِذَوي الـ حاجَةِ لا يُبْتَدَا و لا يُسَلُ "

المثال الثاني: من قصيدة (الجرذ الصريع.)[3]

" لَقَد أَصبَحَ الجُرَذُ المُستَغيرُ أَسيرَ المَنايا صَريعَ العَطَب. "

المثال الثالث: من قصيدة (لست على الحجاب بقادر.)[4]

" أَصبَحتَ تَأمُرُ بِالحِجابِ لِخِلوَةٍ هَيهاتَ لَستَ عَلى الحِجابِ بِقادِرِ."

المثال الرابع: من قصيدة (ولا قابلا إلا لخالقه حاكما.)[5]

" فأَصْبَحتُ أَسْتَسقي الغَمامَ لقَبرِها وقد كنْتُ أستَسقي الوَغى والقنا الصُّمّا."

شرح الأمثلة.

ونلاحظ في النموذج الأول أنّ اسم أصبح جاء مفردا مرفوعا بالضمة (مَالٌ) أمّا خبره فجاء شبه جملة يتكوّن من جار ومجرور(كَمَالِهِ) في محل نصب خبر أصبح، وهذا لا يختلف كثيرا عن الأمثلة السابقة الذكر في الأفعال الناقصة الأولى، فأصبح أحدثت أثرا إعرابيا بارزا في معموليها كأخواتها وهذا يعود لاختصاصها برفع الأول ونصب الثاني. وأيضا يكون الاسم والخبر مفردين مثلما هو ظاهر في

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 272.
[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 136.
[3] المرجع نفسه، ص 13.
[4] المرجع نفسه، ص 153.
[5] المرجع فسه، ص 175

المثال الثاني اسم أصبح (الجُرِذٌ) أمّا الخبر جاء اسما مفردا (أسيرَ) . وفي المثال الثالث أتى اسم أصبح ضميرا متصلا تاء المخاطب في محل رفع اسم أصبح (أَصْبَحتَ) أمّا الخبر فجاء شبه جملة في محل نصب خبر أصبح جار ومجرور. ونشهد نفس الملاحظة في المثال الأخير حيث جاءت تاء المتكلّم متصلة بالفعل الناقص أصبح (أَصْبَحتُ) وأمّا خبره فجاء جملة فعلية في محل نصب خبر أصبح (أَسْتَسْقِي الغِمَامَ)، و مما سبق ذكره نستنتج أن الفعل الناقص (أصبح) كلما دخل على جملة ما يرفع أولها وينصب ثانيها وهذا يعود لظاهرة الاختصاص التي تميزتها (كان وأخواتها) عن الأدوات الأخرى .

يذكر مصطفى الغلاييني بعض من شروط أخوات كان في كتابه جامع الدروس العربية:" يشترط في < زال وانفك وفتئ وبرح، أن يتقدمهما نفي."[1] لكي تعمل هذه الأفعال النّاقصة يجب أن تقترن بحروف النّفي وهي < ما ولا >.

ويضيف قائلا:" ولا يشترط في النّفي أن يكون بالحرف، فهو يكون به، كما مر، ويكون بالفعل، نحو: < لست تبرح مجتهدا>، وبالاسم نحو: < زهير غير منفك قائما بالواجب>".[2] يتبين لنا من خلال هذا القول أنّ النّفي ليس فقط بالحروف وإنّما بالأفعال نحو: ليس، وبالأسماء نحو: غير.

وفي نفس السياق يضيف رأيه فيما يخص دام فيقول:" ويشترط في دام أن تتقدمها ما المصدرية الظرفية."[3] ثم يشرح رأيه هذا فقال:" ومعنى كونها مصدرية أنّها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر ومعنى كونها ظرفيه أنّها نائبة عن الظرف وهو المدّة."[4]

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 273.
[2] المرجع نفسه، ص 274.
[3] المرجع نفسه، ص275.
[4] المرجع نفسه، ص 275.

أمّا بخصوص زال فقدّم تنبيه حيث يقول:" تنبيه – زال الناقصة مضارعها < يزال > وأمّا < زال الشيء يزول> بمعنى <ذهب>، و < زال فلان هذا عن هذا>، بمعنى < مازه عنه يميزه> فهما فعلان تامان."[1]

- **ما دام .**

يذكر مصطفي الغلاييني معنى ما دام فيقول: " استمرار اتصاف المسند إليه بالمسند."[2] ولقد ورد في ديوان المتنبي بثلاث مرات (03) حيث نذكر بعض النّماذج الواردة فيه:

المثال الثاني: من قصيدة (دون الشهد إبر النّحل.)[3]

" وَمَادامَ دِلّيرٌ يَهُزّ حُسَامَهُ فَلا نَابَ في الدّنْيَا لَلَيثٍ وَ لا شِبلِ."

وَمَادامَ دِلّيرٌ يُقَلّبُ كَفَّهُ فَلا خلقَ من دعوَى المكارِمِ في حِلِّ "

في الشاهد الأول نلاحظ أنّ اسم مادام (دِلِيّرُ) جاء مفردًا مرفوع بالضمة، أمّا خبره جاء جملة فعلية (يهزّ) في محل نصب خبر مادام. كذلك في البيت الثاني جاء اسم مادام جاء مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره (دِلِيّرُ) أمّا خبره جاء جملة فعلية (يُقَلّبُ) في محل نصب خبر مادام، في كلا البيتين جاء اسم (مادام) ظاهرا وبارزا وخبرهما جملة فعلية منصوبة محلا، وحتى إن كان خبرهما جملة اسمية فهذا لا يؤثر على عمل (مادام)، فهي ترفع ثم تنصب كسائر أخواتها السابقة الذكر .

- **ما زال .**

يقول مصطفى الغلاييني:" ومعنى: ما زال، ما انفك، ما فتئ، وما برح، ملازمة المسند والمسند إليه."[4] ولقد وردت مازال في ديوان المتنبي بواحد وعشرون مرّة نذكر منها:

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص 275.

[2] المرجع نفسه، ص 273.

[3] المرجع نفسه، ص 521.

[4] المرجع نفسه، ص 273.

المثال الأول: من قصيدة (أي الأكف تباري الغيث.)[1]

" مازالَ كُلُّ هَزيمِ الوَدقِ يُنحِلُها وَ السُقمُ يُنحِلُني حَتّى حَكَت جَسَدي. "

المثال الثاني: من قصيدة (لكل امرئ ما تعود.)[2]

" وَ لازالَتِ الأَعيادُ لُبسَكَ بَعدَهُ تُسَلِّمُ مَخروفاً وَ تُعطى مُجَدَّدا."

شرح الأمثلة .

مما سبق ذكره من الأمثلة نلاحظ في المثالين أنّ الاسم جاء مفردا والخبر جملة فعلية في المثال الأول فـ (كلُّ) اسم مازال مرفوع أمّا (يَجْعَلُهَا) فخبر جملة فعلية في محل نصب خبر مازال، وفي الشاهد الثاني (الأعياد) اسم لازال مرفوع أمّا (تُسْلَمَ) جملة فعلية في محل نصب خبر لازال. فمن هنا نستنتج أن من شروط عمل (زال) أن يسبق بأداة نفي (لا أو ما) غيرها من الأدوات النافية، إلا أن بالرغم من اختلاف هذه الأدوات فعملها يبقى نفسه وهو رفع الاسم ونصب الخبر، فبدخول (مازال) أو (لازال) على الجملة تحدث أثرا في معموليها كبقية أخواتها، وإن دخل على الجملة عامل آخر (كظن وأخواتها) فهي تخرج عن اختصاصها باختصاص آخر في تلك الجملة وهو نصب معمولين، فلا يمكن لظن أن تعمل أو تختص بما تختص به (كان وأخواتها) .

- **ما انفك.**

ذكرت في ديوان المتنبي مرّة واحدة وذلك في قصيدة (كفى بك داء) فيقول :[3]

" كَتائِبَ ماانفَكّتْ تجُوسُ عَمائِراً من الأَرْضِ قد جاسَتْ إلَيها فيافِيَا."

نجد اسم انفك جاء ضمير مستتر تقديره هي، وأمّا خبره أتى جملة فعلية (تجُوسُ) في محل نصب خبر ما انفك.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 64.
[2] المرجع نفسه، ص 372.
[3] المرجع نفسه، ص 445.

بالنسبة لـ (ما برح و ما فتئ) لم ترد في ديوان المتنبي كله .

2- الأحرف المشبهة بليس.

لقد تباينت لغات ولهجات العرب منذ القديم إلى اليوم، وما يؤدي إلى هذا الاختلاف هي العوامل المحيطة باللغة والفرد الذي يستخدمها في عملية التواصل، كما أنّ هذا التباين قد طال القرآن الكريم وهذا رحمة وتيسيرا على العباد من المولى عزّ وجل (القرآن القرآنية) .

ومن هنا نجد أنّ بعض العرب قد اختلفوا في مسألة الأحرف المشبهة (بليس) بين مؤيد ومعارض وهناك من أجازها ولكن وفق شروط وفي المقابل من رفضها وإن توفرت على كامل الشروط.

هذه الحروف المشبهة (بليس) هي أربعة أحرف لا غير (لا/ ما/ لات/ أنْ) وسميت بهذا الاسم لأنّها حروف غير عاملة، ولكن عندما تتشبه بليس وتدخل على الجملة الاسمية تعمل عمل ليس التي هي من أخوات كان، والتي لها وظيفة النسخ فـ " النواسخ ألفاظ تدخل على المبتدأ والخبر فتغير حكمها إلى حكم آخر جديد ينسجم مع الوضع الذي جدّ عليهما."[1] فالأداة الناسخة عند دخولها على الجملة تتغير من حال إلى حال آخر، وهذا بتحول المبتدأ إلى اسمها والخبر إلى خبرها مع تغيير هذا الأخير إلى حالة النّصب، وتصنف هذه النّواسخ إلى نوعين وفقا لما ورد في النّحوالشافي: " هي قسمان أفعال وحروف: فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع وظنّ وأخواتها. والحروف: ما العاملة عمل ليس وأخواتها، وإنّ وأخواتها، لا التي لنفي الجنس."[2]فما نلاحظه من القول أنّ النواسخ نوعان هما الحروف والأفعال، فأدرجت الحروف المشبه (بليس) ضمن الأحرف وليس الأفعال رغم أنّها تعمل عمل كان وأخواتها، وهذا لأنّ عملها غير ثابت ولا دائم بل هو مؤقت وهذا لأنّها ضارعت النّاسخ (بليس) وعند

[1] محمود حسني مخالسة، النحو الشافي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1997، ص 191.

[2] المرجع نفسه، ص 191.

رجوعها إلى حالتها الأصلية يلغى فيها هذا المعنى وتصبح كغيرها من الأدوات غير مختصة، وفيما يأتي سنفصل في كل أداة على حدى على الشكل الآتي (لا/ ما/ لات/ أنّ):

- **لا.**

هي حرف لغوي كغيره من الحروف مكوّن من صوتين (اللام+ الألف) ويحمل عدّة دلالات في معناه، فأحيانا يكون عاملا وأحيانا أخرى يكون مهملا وهذا نظرا إلى الوظيفة التي يؤديها في الجملة أو في الكلمة التي تليه " لا là : وهذا الحرف يفيد عدّة معان من أشهرها: 1-النفي 2- النهي 3- العطف، 4- ونافية للجنس، 5- الدّعاء."[1] فالأداة(لا) تدلّ على خمسة معاني وهي الأشهر من غيرها، فتوجد معان أخرى لم يذكرها صاحب الكتاب بل رّكز على المعروفة منها والمتداولة غير أنّه غفل عن العطف وغيرها.

كما أنّ المؤَلِف قد قسّم الأنواع السابقة إلى نوعين هما العاملة والمهملة وهذا وفقا لتخصصها والعمل الذي تؤديه، فالعاملة هي لا النافية، و(لا) التي تعمل عمل ليس، ولا الناهية وهي التي تجزم الفعل المضارع، فهذه الأنواع الثلاث الأخيرة التي تعمل أمّا الباقية فهي المهملة تدخل على الفعل وعلى الاسم وحتى الجملة حين العطف."[2]

سميت هذه الأحرف بهذا الاسم لأنّها تشابه كان وأخواتها " وهي تشبهها في المعنى (النفي) وفي العمل (النّسخ) حيث ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهذه الأحرف (ما، لا، أنّ، لات) "[3]فالحروف الأربعة تعمل عمل (كان) وهذا برفع المبتدأ ويسمى اسمها وبنصب الخبر ويسمى خبرها وتلحق بالجملة الإسمية النفي الخبر عن الاسم وبهذا تكون مثل (بليس) وتلحق بأخوات كان وتعمل عملها.

---

[1] حازم علي كمال الدين، دراسة في قواعد النّحو العربي في ضوء علم اللغة العربي الحديث، تح: رمضان عبد التّواب، مكتبة الآداب، د ط، د ت، ص 218.

[2] المرجع نفسه ، ص 218.

[3] زين كامل الخويسكي، النحو العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، ط3، 1997، ص 229.

ولكي تعمل (لا) عمل (ليس) اشترطت فيها بعض الشروط وهي:" أن يكون اسمها وخبرها نكرتين مع بقاء النفي والترتيب."[1] إذًا لا تعمل النسخ إلاَّ إذا توفرت على ثلاث شروط تلحقها " بكان أولها التنكير وهذا بإلزامية دخولها على النّكرات لا المعرفة (أل التعريف)، وثانيها بقاء النفي أي لا تقحم أداة نفي أخرى داخل الجملة المنسوجة فتلغي عمل (لا) النّافية، وثالثها الترتيب ونقصد به الترتيب النّحوي المألوف للجملة المنسوجة (أداة النسخ + اسمها + خبرها) أي الابتعاد عن التقديم والتأخير، فإذا تقدم اسمها عليها يصبح مبتدأ لا اسم للحرف المشبه بليس وهو (لا) وهذا لأنّ هذا الأخير ليس له قوّة كان.

لقد وردت (لا) المشبهة بليس في ديوان المتنبي ستة وعشرين مرّة (26) واخترنا منها أمثلة للتوضيح ومن بينها العاملة والمهملة وهي :

المثال الأول: من قصيدة (لا خيل عندك تهديها).[2]

" لا خَيلَ عِندَكَ تُهديها وَ لا مالُ فَليُسعِدِ النُطقُ إن لَم تُسعِد الحالُ "

المثال الثاني: من قصيدة (أبوكم آدم سن المعاصي.)[3]

" وَ ما تَرقى لُهاهُ مِن نَداهُ وَ لا المالُ الكَريمُ مِنَ الهَوانِ. "

المثال الثالث: من قصيدة (لا يسلم الشرف الرفيع.)[4]

" لا يسلمُ الشَّرفُ الرَفيعُ من الأذى حتى يُراقَ على جوانبهِ الدَّمُ "

العاملة: في الشاهد الأول(لَا مَالُ) تعمل (لا) عمل (ليس) وتعدّ ناسخا يعمل عمل كان وأخواتها واسمها (مَالُ) وهو نكرة مرفوعة في محل جر اسم (لا) ، وأمّا خبرها هو غير ظاهر لأنّه محذوف وتقدير

[1] سعد كريم الفقى، تيسير النّحو، دار اليقين، مصر، ط2، 2008، ص 81-82.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 486.

[3] المرجع نفسه، ص 544.

[4] المرجع نفسه، ص 570.

الكلام (لا مال تهديه) فهنا الجملة الفعلية المحذوفة هي في محل نصب خبر (لا) وحذفت لأنّها تفهم من سياق الكلام، وما قبلها دلّ عليها فلا حاجة للتكرار.

المهملة: في الشاهد الثاني والثالث تهمل فيهما (لا) وهذا لسقوط بعض الشروط التي تؤدي إلى إعمالها؛ إذ نجد في (لَا المالُ الكريمُ مِنَ الهَوانِ) أن(لا) دخلت على اسم معرّف وهذا يناقض عملها ولهذا ألغيت، وكذا في المثال الثاني (لَا يَسلَمُ الشَّرَفُ الرَّفِيع) ألغي عمل (لا) وهذا لكونها دخلت على جملة فعلية لا أسمية وبهذا زال إختصاصها وأصبحت مشتركة بين الفعل والاسم ،فصار دور الأداة (لا) في الكلام مهملا.

ملاحظة: لإمكانية التفريق بين (لا) التي تعمل عمل ليس و (لا) النافية للجنس اللتان تشبهان بعضهما وكلاهما يحملان معنى النّفي عند اتصالهما بالجملة وكذا تقارب شروط إعمالهما عند ادخالهما على الجملة الإسمية، إذ لا بد لنا من أن نتطلع على الاسم الذي يلي كل واحدة منها فإن كان مرفوعا فتعدّ (لا) المشبهة بليس وإن كان منصوبا عدّت ضمن (لا) النافية للجنس والخبر بطبيعة الحال يكون مخالفا في الإعراب لاسمه إمّا رفعا أو نصبا ، فالأولى تعمل عمل (كان) والثانية تعمل عمل (إنّ) .

- **ما.**

هي حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي ولقد اختلف في إعماله فمنهم من يعمله ومنهم من يهمله، فأهل الحجاز يعملونه وأهل تميم يهملونه.[1]

أما فيما يخص المدرستين النحويتين (البصرة والكوفة) فقد اختلفتا في هذه الأداة فيرون أنّ الخبر بعد هذه الأداة منصوب بعد حرف الجر، وهذا خلافا لما تقوله البصرة فهي تعمل(ما الحجازية) والخبر بعدها منصوب به وهي التي عملت فيه[2].

[1] ينظر: حسين نور الدّين، الدليل إلى قواعد اللغة العربية، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1996، ص 155.
[2] ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النّحوية، ص 125.

شبهت (ما) بليس لتوفر عدّة نقاط توافق بينهما وهذه النقاط هي التي ألحقت (ما) بليس ووجه الشبه بينها وبين (ليس) من وجهين: أحدهما أنّها تدخل على المبتدأ والخبر ... ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في جرّ ليس، والثاني أنّها تنفي ما في الحال."[1] فالأداة (ما) تشبه ليس في أنّها تدخل على الجملة الإسمية، ويقترن خبرها بحرف الخفض وهو (الباء) وكما أنّها تنفي ما في الحال أي تفيد نفي المعن

أمّا فيما يخص عمل (ما) عمل ليس يشترط فيها بعض المواصفات وفي هذا الصدد يقول عباس حسن: "...ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة:

1) ألا تقع بعدها كلمة < إن > الزائدة.
2) ألا ينتقض نفيها عن الخبر بين وقوع < إلا > بعدها.
3) إلتزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة.
4) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة.
5) ألا تتكرر (ما) فلا عمل لها."[2]

وهذه خمسة شروط تدرج (ما) حيز ليس ويلغى عملها بسقوط إحداهما نحو وقوع " إن" الزائدة بعد (ما) الحجازية مباشرة، و(أن) لا تليها إلا الخاصة بالاستثناء لأنّها تلغي في(ما)، الشرط الثالث هو تتابع الاسم والخبر إلا إذا كان شبه جملة، وكذا عدم تقدم معمول الخبر على الاسم. وأخيرا عدم تكرار (ما) فالنفي حينما نضيفه إلا النفي كله ويصبح غير منفي، وبالتالي إن توفرت هذه الشروط صح أن تعمل (ما الحجازية) عمل ليس.

[1] ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النّحوية، ص 126.
[2] عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ص 594- 595.

قد اشتمل ديوان المتنبي على هذه الأداة في ثمانية وعشرين مرّة (28) ونذكر منها أمثلة مختلفة لأجل التوضيح وهي:

المثال الأول: من قصيدة (معدن الذهب الرغام).[1]

" وَ ما أَنا مِنهُمُ بِالعَيشِ فيهِم وَلَكِن مَعدِنُ الذَهَبِ الرَغامُ."

المثال الثاني: من قصيدة (أي الأكف تباري الغيث).[2]

" ما الشَوقُ مُقتَنِع اَمِنّي بِذا الكَمَدِ حَتّى أَكونَ بِلا قَلبٍ وَ لا كَبِدِ."

المثال الثالث: من قصيدة (ما الخوف إلا ما تخوفه الفتى).[3]

" وَ ما الخَوفُ إِلّا ما تَخَوَّفَهُ الفَتى وَ ما الأَمنُ إِلّا ما رَآهُ الفَتى أَمنا."

شرح الأمثلة.

في الشاهد الأول: (ما أنا منهم) عملت (ما) عمل ليس وهذا باعتبار الضمير المنفصل (أنا) اسما لها وهو في محل رفع اسم (ما) وخبرها هو شبه الجملة (منهم) وهي مكوّنة من جار (من) ومجرور الضمير المتصل (هم) وهي في محل نصب خبر (ما)، ونجد العكس في المثالين الباقيين إذ أهملت (ما) ففي (ما الشّوقُ) أهملت لدخولها على المعرفات وهي تختص بالدخول على النّكرات ولهذا ألغيت، أمّا في (ما الخوف إلا ما تخوفه الفتى) ألغيت لأنّها دخلت على معرفة وأنّها اتصلت بها (إلا) وتكررت (ما) فهنا يلغى نفيها وهذا بثبوت الخبر، فالنفي عند اتصاله بنفي يصبح إثباتا ولهذا ألغيت (ما) وزال عملها وتصبح لا محلّ لها من الإعراب، وبهذا يكون قد زال الإختصاص الذي كانت تحمله الأداة (ما) ولهذا زال عملها. ولكن لها معنى تضفيه على الجملة ويعرب الاسم بعدها مبتدأ والخبر خبرا للمبتدأ أي تعود الجملة إلى حالها الأصلية .

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص 64.

[3] المرجع نفسه، ص 317.

- **لات.**

هي حرف مشبه بليس ويعمل عملها لتشبهها به ونعرفها بـ " لات: من الأدوات النافية مشبهة بـ (ليس) وتعمل عملها."[1] فهي أداة نفي وأمّا فيما يخص بنيتها فيها اختلاف ونراها كما هو موضح: يعرّف الجنى الداني لات بأنّها:" حرف نفي أصله < لا > ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في < ثمت و رّبت > هذا مذهب الجمهور وقيل: هي مركبة من < لا > والتاء ."[2]إذا(لات) هي حرف مركب أي كُوِن من اتحاد حرفين هما (لا) وأضيف له تاء التأنيث فتشكلّ عندها (لات)، وقد دّعم صاحب القول رأيه برأي أغلبية العلماء والجماعة، وهذا لأنّهم يروها مركبة مثلما قال هو– الجني الداني– ولقد أقحم المؤلف السابق الذكر آراء بعضا مما سمح عنهم وهما شخصان(ابن أبو ربيعة، وابن الطرواة) إذ يقول الأول بأنّ (لات) أصلها (ليس) وهذا بإبدال الياء مدًا والسين تاءًا، والثاني قال بأنّه لا وجود لـ (لات) وهذا لكونه ألحق تاء (لات) بالاسم الذي يدل على الزمان (حين) فتقول (لاَ تَحِيْنَ) فألغي اتصال التاء بـ < لا>[3].

أمّا في المعجم الوسيط في الإعراب نجد " لات: في الأصل فعل ماض بمعنى ناقص."[4] تعدّ هنا (لات) فعل و هو يدل على النقص وهنا تفهم بأنّها كلمة واحدة وليست مركبة من لا والتاء، لأنّ الفعل صحيح مركب ولكن من حروف هجائية وليست أداة وتاء تأنيث. والمتفق عليه في أغلب الحالات هو أنّ (لات) تعمل عمل ليس وهذا بتوفرها على جملة من الشروط وهي" أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثاني أن يحذف إحدى الجزأين والغالب أن يكون المحذوف اسمها."[5] فلكي تعمل (لات) عمل (ليس) أي تدخل على الجملة الاسمية وتلزم المبتدأ الرفع وتسمى اسمها وتلزم الخبر النصب ويسمى خبرهاأي تتصف

[1] إبراهيم السامرائي، النّحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص 166.

[2] الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 485.

[3] المرجع نفسه، ص485 –486.

[4] نايف معروف، المعجم الوسيط في الإعراب، تح: مصطفى الجوزو، دار النفائس، بيروت، ط4، 2010، ص 274.

[5] محمود الأفندي الآلوسي، حاشية شرح القطر في علم النّحو، مطبعة جرجي حبيب حنانيا، القدس الشريف 1320هـ، ص 255.

بالإختصاص الذي يعطيها حق العمل، لابد من توفر (لات) على عنصرين يجب أن يدّل كل من الاسم والخبر على الزمن، وأن لا يلتقي خبرها واسمها في تركيب واحد مع (لات) والمستحب والشائع حذف الاسم.إذا الأداة (لات) لكي تكون عاملةلابد لها من أن تختص بالدخول على لفظ الحين، وتحدث فيه أثر النصب.

ملاحظة: يمكن أن تعمل (لات) عمل أدوات الجرّ التي تختص بخفض الاسم وهذا ما توصلنا إليه بعد اطلاعنا على شعر المتنبي إذ يقول:[1]

" لَقَد تَصَبَّرتُ حَتّى لاتَ مُصطَبَرٍ فَالآنَ أُقحِمُ حَتّى لاتَ مُقتَحَمِ."

إذ نجد أنّ (لات) جرّت الاسم الذي بعدها مما يعني أنّ الإختصاص زال عنها، فأصبحت لها القدرة على العمل في الاسم المفرد وتلحق به الخفض رغم أنّها ليست من الأدوات المختصة في جر الاسم، ففي صدر البيت جرت (لات) الاسم المفرد (مصطبر) وفي عجزه جرت (مقتحم) فبهذا نلحظ أن بزوال الإختصاص يزول العمل، ولهذا لم تدرج ضمن أخوات (كان) كعنصر دائم. لأن عملها لا يتصف بالثبات.

(لات) أداة قليلة الاستعمال في الكلام ، ولهذا وردت في ديوان المتنبي ثلاث مراتفقط (03) وفي الحالات كلها لم تعمل عمل (ليس) لزوال اللإختصاص منها وباستعمال الشاعر لهذه الأداة يرفع من قيمة شعره ويدّل على فصاحته وقوة تمكنه من اللغة.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 37.

- **إنْ.**

تناول العديد من المألفين هذه الأداة بالتعريف ونجد من بينها " (إن) النافية بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملة الفعلية والإسمية"[1] نصل إلى أنّ (إنْ) تفيد النفي مثلها مثل (ما) النافية وهذا بنفي الحال أي تخفي الخبر عن الاسم، وهي أداة تلحق الاسم وتلحق الفعل، فإنّ لحقت الاسم تدخل منزلة (ليس) و إن لحقت بالفعل تعدّ حرف(جزم)،

وكباقي الأدوات السابقة تحتاج (إن) إلى توفر شروط لتعمل عمل (ليس) وهي تعمل بشروط:"

أ- تعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، أو في اسم وخبر نكرتين.

ب- ألا يتأخر اسمها عن خبرها.

ت-ألا يقترن خبرها بـ إلا ومثالها." [2]

مما سبق نرى أنّ (إنْ) تعمل عمل (ليس) إذا احتوت على ثلاث ميزات وهي: تعمل إذا اختصت بالجملة الإسمية التي يكون خبرها ومبتدأها مختلفان في التعريف، فإن كان الأول معرفا وجب أن يكون الثاني نكرة والعكس صحيح، وفي هذا تخالف مثيلاتها بأنّها تدخل على الاسم المعرفة ولا تختص بالنكرات فقط، كم تختص بأن يكون اسمها وخبرها على الترتيب الصحيح أي السبق من نصيب الاسم ثم يليه الخبر ولا يصح أن يتقدم الخبر على الاسم وإلا عدنا إلى الجملة الإسمية غير المنسوجة وبطل عمل (إنْ) والشرط الأخير ألا يتصل بـ (إنْ) أداة تلغي نفيها مثل (إلا) أو حروف النفي مثل (ما) وهذا لأنّ (إنْ) تحمل معنى النفي فإن جاء بعدها نافٍ ثان بطل نفيها وبهذا يلغى عملها وتهمل وتصبح زائدة.

[1] عزمي محمد عيال سلمان، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار ومكتبة الحامد للنّشر، عمّان، ط1، 2011، ص 130.

[2] بسام فطوس، المختصر في النّحو والإملاء والترقيم، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، ط1، 2000، ص 58.

وأمّا فيما يتعلق بأمر ورود(أن) في شعر المتنبي نجد أنّها ذكرت لكن ليست عاملة عمل (ليس)، وكذا ذكرت زائدة لا محل لها من الإعراب في العديد من المواضع، وبهذا نكون قد أنهينا مسألة (الأحرف المشبه بليس.)

3- **كاد وأخواتها .**

إنّ الأفعال الناقصة والتي من بينها كاد وأخواتها تختص بالدخول على الجملة الإسمية وتحدث فيها تغييرا في المعنى والإعراب، ولمعرفة هذه الأداة وأخواتها نتطرق إلى تعريفها وشرح بعض خصائصها ونفصل في مثيلاتها.

تعرّف نادية رمضان محمد النّجار كاد وأخواتها في النّحو العربي بكونها: " ما يسمى بأفعال المقاربة والرّجاء والشروع وهي أيضا من الأفعال النّاسخة التي تحتاج إلى اسم وإلى خبر وخبرها دائما جملة فعلية."[1]إذا تعرّف كاد بفروعها التي تميزها عن غيرها وهي ثلاثة أنواع منها ما يدّل على المقاربة ومنها ما يدّل على الرّجاء وآخرها يدّل على الشروع، وأدرجت كلها ضمن (كاد) لأنّها تقريبا تحمل نفس المعنى وتعمل عملا واحدا معها؛ إذ تعدّ ناسخا للجملة الإسمية وهذا بنسخ المبتدأ وادخال عامل لفظي عليه وتجعله اسما لها ويلحقه الخبر ويكون خبرا لها، فالأول يرفع والثاني ينصب، وما يميز كاد وأخواتها عن خبرها من النّواسخ هو أن خبرها يكون دائما جملة فعلية ولا يكون مفردا أو جملة اسمية.

وكما رأينا سابقا أنّ (كاد وأخواتها) لها فروع تدرج ضمنها، وما حدد هذا التقسيم المعنى لا الوظيفة وتأتي: " على ثلاثة أقسام:

(1)أفعال المقاربة، وهي ما تدّل على قرب وقوع الخبر وهي ثلاثة < كاد وأوشك، كرب>

(2)أفعال الرّجاء، هي ما يدّل على رجاء مرفوع الخبر وهي ثلاثة أيضا < عسى وحرى واخلولق.>

[1] نادية رمضان محمد النّجار، الواضح في النّحو وتطبيقاته، ط1، 2000، ج1،ص 247.

(3)أفعال الشروع، وهي ما تدّل على الشروع في العمل وهي كثيرة منها: < أنشأ وعلق وطفق وأخذ وهبّ وبدأ وابتدأ وجعل وقام وانبرى.>"[1]

تتميز (كاد) بثلاث مجموعات ولكلّ مجموعة اسم تحمل جمعا من الأفعال وهذا وفقا للمعنى الذي تحمله ويلحق بالجملة الإسمية فالمجموعة الأولى هي تدّل على القروب أو دَنُوِ حصول الخبر في زمن ليس بالبعيد و(كاد) تدرج ضمن هذه المجموعة وهي ثلاثة أفعال لا أكثر أمّا المجموعة الثانية لها دلالة الرّجاء فالاسم لا يتحقق في الواقع إلا بحصول الرّجاء الذي هو الخبر وهذه الأفعال ثلاثة كسابقتها وأشهرها الفعل (عسى) أما المجموعة الثالثة والأخيرة تعرف بدلالة الشروع أي الأخذ في بدأ أي عمل ما أي الفعل يكون قيد الحدوث لا منتهي وهي قول المؤلف كثيرة وذكر منها عشرة أفعال وهذا ربّما لاستعمالها بكثرة وشهرتها أو لاتفاق الجمهور عليها، ولم يفصح عن غيرها وهي من حيث البناء مختلفة فمنها الثلاثي والرّباعي وكذا الخماسي.

تختص (كاد) بالجملة الإسمية أي يحدث عملها في المبتدأ والخبر فإذا لابد لنا من معرفة الشروط التي تلحق بخبرها فقد قيل:" يشترط في خبر (كاد وأخواتها) ثلاث شروط:

(1)أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى ضمير يعود إلى اسمها. سوآءٌ أكان مقترنا بـ (أن)...أم مجردا منها.

(2)أن يكون متأخرًا عنها.

(3)يشترط في خبر < حرى واخلولق> أن يقترن بـ (أن) ويجوز حذف الخبر إذا علم."[2]

يختّص خبر كادوأخواتهاعلى حدّ سواء ببعض الصّفات التي تلحق به إثر دخولها عليه فتجعله خاصا بها، وهذه الشروط مجملة في ثلاث: أحدها أن يكون الخبر بعدها جملة فعلية ولا يكون اسما،

[1] محمد عيد، النحو المصفى، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009، ص 02.

[2] محمود الأفندي الآلوسي، حاشية شرح القطرني في علم النّحو، ص 286-288.

ويتصل بهذا الفعل ضمير يحمل دلالة على الاسم، فبوجود هذا الضمير يمكن أن نعرف الاسم، وثانيها أن لا يسبق الخبر (كاد) بل الصدارة من حق كاد وأخواتها، وآخر شرط متعلق بالخبر هو الذي يلي فعلي الرّجاء < حرى اخلولق > فيكون مقترن بـ (أن) وهذا إن كان ظاهرا لأنّه يستحب فيه الحذف خاصة إن علم من السياق.

ولنا حديث في اقتران خبر كاد وأخواتها بالأداة أن ففيها ما يمكن قرنه بها والأخرى فلكاد وأخوتهامن حيث اقتران خبرها بأنّ وعدمه على ثلاث أقسام:

(1) ما يجب أن يقترن خبره بها، وهما: < حرى واخلولق > من أفعال الرّجاء.

(2)ما يجب أن يتجرّد منها، وهي أفعال الشروع.

(3)ما يجوز فيه الوجهان: اقتران خبره بأن: ويجرّد منها: وهي < أفعال المقاربة وعسى من أفعال الرّجاء>"[1]

تتباين أفعال المقاربة – كاد وأخواتها – من حيث اقترانهابـ (أن) التي تكون موصولة بالخبر وتسبقه، فمنها مايلزم اقترانها به وهي أفعال الرّجاء< حرى واخلولق > ولا يكون عملهما محققا إلا إذا اقترن الخبر فيها بـ (أن) وهي تفيد الاستقبال، وفي المقابل يوجد ما يفرص إلغاءها وخلوّ خبرها من (أن) وهي الأفعال التي تحمل معنى الشروع نحو: أخذ– بدأ– جعل...وهذه الأفعال لا تلتقي بـ (أن) في عملها لأنالفعل يبدأ فور حدوثه و(أن) تدل على الوقوع في المستقبل، وما يجمع بين الموقعين السابقين هو الاستحباب، فلا ضير إن زالت أو بقيت فتجوز الحالتان فيه وهي الأفعال الدّالة على المقاربة كلّها، بالإضافة إلى (عسى) هي فعل رجاء والتي رأينا أنّ أخواتها من المجموعة ذاتها يجب فيها حلول (أن) في خبرها.

[1] محمود الأفندي الآلوسي، حاشية شرح القطر في علم النّحو، ص 288.

ومن بين الأدوات الآنفة الذكر (كاد وأخواتها) نجد منها ما اشتمل عليه ديوان المتنبي ومنها ما لم يساعفها الحظ بأن تكون وليدة قلم المتنبي، ونأتي فيما يلي على ذكر الواردة منها مدّعمين بأبيات من شعر أبو الطيب المتنبي.

- **كاد.**

هي فعل ناسخ من أفعال المقاربة يدخل على الجملة الإسمية فيبقى المبتدأ مرفوعا ويسمى اسمها، ويكون خبرها دائما جملة فعلية فعلها مضارع، وهي في العمل مماثلة لكان وأخواتها وكلاهما يعدّ عاملا لفظيا بالنّسخ. ونجد أنّ المتنبي قد أورد كاد في ديوانه عدّة مرّات منها الماضية والمضارعة وشهدناها على طول الديوان بواحد وعشرين مرّة (21) وهي الأكثر ظهورا من غيرها من أدوات هذا النّوع ومن الأمثلة نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (والدنيا لمن غلبا).[1]

" قُحٍّ يَكادُ صَهيلُ الخَيلِ يَقذِفُهُ عَن سَرجِهِ مَرَحاً بِالغَزوِ أَو طَرَبا."

المثال الثاني: من قصيدة (الغني قبيح في يد اللئيم).[2]

" وتكاد الظُّبي لِمَاعَوَّدُوهَاتَنْتَضِي نَفسهَا إلى الأَعْنَاق."

نلاحظ أنّ الشاهدين النحويين كلاهما توفر على (كاد) وفي كليهما متصرفة، ففي الشاهد الأول هي مضارعة تدّل على المذكر (يَكَادُ) ودخلت على الجملة الإسمية التي خبرها جملة فعلية فأبقت المبتدأ مرفوعا (صَهِيلُ) وصار اسما لها، وأمّا الخبر (يَقذِفُه) وهو جملة فعلية مكوّنة من فعل وضمير المتصل يكون في محل نصب خبر (كاد) لأنّ هذه الأخيرة يلزم أن يكون خبرها جملة فعليةلا اسما مفردًا أو شبه

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص238.

جملة، وهنا الفعل (كاد) يدّل على المقاربة فصهيل الخيل لم يُوقِع صاحبه بل كاد أو قارب أن يوقعه، فالفعل لم يقع بل قرب من الحدوث وهو يدّل على الماضي.

أمّا في الشاهد الثاني ورد (كاد) بدلالته على المؤنث المضارعة وهي (تَكَادُ) ويقصد بها (الظَبْيُ) التي تعرب اسما لكاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة، وخبرها هو (تَنْتَضِي) الذي تأخر في الموضع، إذ فصل بينه وبين الاسم جملة فعلية (لِمَا عَوَدُهَا) وهنا الخبر لم يقع في الواقع بل يوجد بين وقوعه وعدمه فاصل منع من حدوثه.

- **جعَلَ .**

فعل ناسخ ثلاثي البناء يدرج في أفعال الشروع، يختص في الجملة الإسمية، وورد في ديوان المتنبي في عشر مواضع لا غير (10) ونذكر منها بعض الأبيات:

المثال الأول: من قصيدة (ورد إذا ورد البحيرة شاربا.)

" مَحِكٌ إِذَا مَطَلَ الْغَرِيمُ بِدَيْنِهِ جَعَلَ الْحُسَامَ بِمَا أَرَادَ كَفِيلَا."[1]

المثال الثاني: من قصيدة (أرجان أيتها الجياد.)[2]

" فَإِذا السَحابُ أَخو غُرابِ فِراقِهِم جَعَلَ الصِياحَ بَبينِهِم أَن يُمطِرا."

عجز البيت الأول يحمل الشاهد النّحوي الذي اشتمل على ناسخ (جَعَلَ)، والجملة الإسمية (الحسام كفيلا)، إلا أننا نلاحظ أنّه صحيح هذه الجملة توفرت على مبتدأ وخبر، ولكن هذا الأخير ليس جملة فعلية التي تشترط في كاد وأخواتها أن يكون خبرها فعلا مضارعا لا اسما مفرداًيحمل علامة النّصب

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 145.

[2] المرجع نفسه، ص 523.

في آخره، وبهذا لا يمكن أن نقول عن (جَعَلَ) هنا أنّها فعلا من أفعال الشروع لأنّها ناسخة" أفعال الشروع إذا لم تفد معنى الشروع (البدأ) فإنها تكون تامة."[1]

أمّا الشاهد الثاني (جَعَلَ الصَّبَاحُ أَنْ يُمْطِرَا) فجعل هو فعل شروع واسمه هو الصباح ولكن الغريب هو اقتران خبرها يمطرا – أتى جملة فعلية– بأن وهذا منافٍ للقواعد التي تسمح لها بتأدية عملها. فأفعال الشروع كلها لا تتصل بـ (أن)، ونصل إلى أن عمل (جَعَلَ) ملغى رغما دخولها على الجملة الإسمية وهذا لأنّه يحمل دلالة الشروع، و(أنّ) تحمل دلالة الاستقبال والحال نفسه لباقي الأمثلة التي وجدناها لفعل جعل فكلّها تامة، فالاسم يعدّ فاعلا لها والخبر يعدّ مفعولا به وحالها حال الفعل العادي، أي تكون جملة فعلية لا جملة اسمية وهذا لكون الفعل تام، ولا نقول عن الفعل (جَعَلَ) فعلا ناسخا ولا يحمل دلالة الشروع بل هو فعل ماض تام الحدوث، أي وقع وانتهى واستوجب لحدوثه رفع الفاعل ونصب المفعول به.

- **أَوْشَكَ .**

فعل مقاربة وهو رباعي يدّل على قرب وقوع الخبر ولا يصح أن يستعمل لما هو بعيد في الزّمان، عمله هو النّسخ لأنّه من أخوات (كاد) التي لها نفس عمل (كان) التي تلحق المبتدأ والخبر وتغير حالها وهذا بضمهما إليها على كون الأول اسمها ويكون مرفوعا والثاني خبرها ويكون منصوبا، إلا أنّ خبر (أوشك) يكون جملة فعلية وفعلها مضارع، ونجد أنها ذكرت في ديوان المتنبي مرّة واحدة (01) في قصيدة (فتى رأيه ألف جزء) إذا قال:[2]

"وَ لَو حُمِّلَت صُمُّ الجِبالِ الَّذي بِنا غَداةَ اِفتَرَقنا أَوشَكَت تَتَصَدَّعُ."

[1] عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة، عمان، ط2، ص 140.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 30.

الشاهد (أَوْشَكَتْ تَتَصَدَّع)لدينا فعل مقاربة ناسخ وهو (أَوْشَكَتْ) اتصلت به تاء التأنيث والاسم هو المنسوخ الأول ضمير مستتر تقديره هي في محلّ رفع وأمّا الخبر فهو الجملة الفعلية التي فعله مضارع (تَتَصَدَّع) وتعدّ في محل نصب خبر (أوشك) وهنا الفعل قارب على التّصدع لكن لم تتصدّع.

أمّا باقي الأدوات لم تذكر في شعر المتنبي، إلا أننا سنعرج على (عسى، طفق، جعل) وهذا لما فيهم من خصائص لا بدّ لنّا أن ننظر فيها و نوضحها وهي:

- تختلف في نوع كلمة < عسى > فمنهم نرى بأنّها اسم وطرف آخر يقول أنّها فعل لا اسم وآخرون يقولون بأنّها حرف وكلّ له حجة على ذلك.[1]
- يمكن <لعسى> أن تكون فعل رجاء يعمل عمل < إنّ> وهذا إن كان خبر اسما مفردا وليس جملة فعلية وتعمل مثلما تعمل < لعلّ> .[2]
- يمكن <لعسى> أن تكون تامة وهذا إن اتصل بها ضمير من ضمائر الرّفع ويجوز لنا أن تجعلها ناقصة.[3]

[1] ينظر: محمد عيد، النحو المصفى، ص 221.

[2] ينظر: محمود حسني مخالسة، النّحو الشافي، ص 221.

[3] ينظر: عاطف فضل محمد، النّحو الوظيفي، ص 149.

المبحث الثاني: الأدوات التي تنصب ثم ترفع.

1- إنّ وأخواتها.

لقد اتفق جلّ النحويين على أنّ نواسخ المبتدأ والخبر تنقسم إلى قسمين أولهما هو ما يدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ فتصير اسمها، تنصب الخبر فتصير خبرها، وثانيهما هو كلّ ما يدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها وترفع الخبر ويصير خبرها وهو (إنّ وأخواتها).

وكغيرها من النواسخ فهي تدخل على الجملة الإسمية وتقوم بنصب المبتدأ، حيث يصبح اسم إنّ منصوبا وتقوم برفع الخبر، ويصبح خبر إنّ مرفوعا فهي تعمل نفس العمل مع أخواتها " قال ابن يعيش: اعلم أنّ هذه الحروف وهي إنّ و أخوتها وهي ستة إنّ وأنّ ولكن وليت، ولعلّ، وكأنّ من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرا وإنّما عملت لشبيهها بالأفعال."[1]

ويأتي إعراب إنّ وأخواتها، فمبتدؤها يعرب اسم إنّ ينصب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والمقدرة وخبرها يعرب خبر إنّ مرفوع وعلامة نصبه الضمة الظاهرة والمقدرة والخبر أنواع، فقد يكون مفردا أو جملة فعلية أو إسمية أو شبه جملة، ومن الواجب أن يلتزم بالترتيب بين اسمها وخبرها فلا يتقدم الخبر على الاسم سوآءٌ كان مفردا أو جملة ويجوز تقديمه إلا إذا كان الخبر شبه جملة، وهو ما ستشهده في الأمثلة التي استوحيناها من ديوان المتنبي.

- **إنّ.**

يقول المالقي :" اعلم أنّ لها موضعين:الموضع الأول: أن تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المبتدأ والخبر، فيصير ما كان مبتدأ اسما لها فتنصبه، وما كان خبرا لها فترفعه."[2]

[1] موفق الدين يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 102.

[2] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، ص 198- 199.

ولقد وردت هذه إنّ المكسورة المشددة في ديوان المتنبي بـ ست و سبعين و مئتان مرة (276 مرة) ومن الأمثلة على ذلك نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (مكايد السفهاد واقعة بهم.)[1]

"إنّي أراكَ منَ المَكارِمِ عَسكَراً في عَسكَرٍ و منَ المَعالي مَعْدِنَا. "

المثال الثاني: من قصيدة (الموج مثل الفحول.)[2]

" أُعيذُ كُم مِن صُروفِ دَهرِ كُم فَإِنَّهُ في الكِرامِ مُتَّهَمُ "

شرح الأمثلة .

ومن هذه الأمثلة نجد اتصال إنّ بالضمير المتصل تمثل في ياء المتكلم جاء في محلّ نصب اسم إنّ والخبر جملة فعلية تمثلت في (أراك) في محل رفع خبر (إن). وفي الشاهد الثاني نجد إنّ أيضا متصلة بالضمير وهو هاء الدالة على الغائب في محل نصب اسم إنّ، وخبرها شبه جملة جار ومجرور ومحلها هو رفع. بالرغم من اختلاف اسم (إن) في المثالين السابقين فالأول الضمير يعود على المتكلم أما الثاني يعود على الغائب إلا أن عمل (إن) بقي ثابت، فقد نصب الاسم ثم رفع الخبر بالرغم من اختلاف نوعية الجملة فالأولى جملة فعلية (أراك) والثانية شبه جملة (في الكرام)، والشيء المتفق عليه أيضا هو نصب الخبر محلا، ومن هنا يتبيت لنا أن (إن) تختص بالنصب ثم الرفع على عكس (كان وأخواتها).

وفي موضع آخر ورد في جامع الدروس العربية أنّه:" إذا ألحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل كفتها عن العمل، فيرجع ما بعدها مبتدأ أو خبرا، وتسمى (ما) هذه (ما الكافة) لأنّها تكف ما تلحقه عن العمل... غير (ليت) يجوز فيها الإعمال والإهمال."[3] نذكر نماذج منها:

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 152.

[2] المرجع نفسه، ص 96.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 308-309.

المثال الأول: من قصيدة (يخلو من الهم أخلاهم من الفطن.)[1]

" وَ إِنَّما نَحنُ في جيلٍ سَواسِيَةٍ شَرٌّ عَلى الحُرِّ مِن سُقمٍ عَلى بَدَنِ. "

نشهد هنا أنّ (إنّ) اقترنت بـ (ما) وهي حرف كاف زائد مبني على السكون، ونحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ وشبه جملة في محل نصب خبر، ومنه نصل إلى أنّ (إنّ) عندما اتصلت به (ما) ألغي اختصاصها.

- **أنّ.**

"والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسما لها ورفع الثاني خبرا كالكلام على <أنّ> المكسورة المذكورة، لا فرق بينهما في ذلك."[2] أي أنّه نفس الأمر مع <إنّ> وقد تكرّر هذا الحرف في الديوان واحد و ستين و مئتي مرة (261 مرة) ومن النماذج نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (تحاسدت البلدان.) [3]

" تَحَاسَدَتِ البُلْدانُ حتى لوَ أَنّها نُفُوسٌ لَسارَ الشّرْقُ والغرْبُ نحوَكا."

المثال الثاني : من قصيدة (حسدت على حياتي.)[4]

" فَلَو أَنّي حُسِدتُ عَلى نَفيسٍ لَجُدتَ بِهِ لِذي الجَدِّ العَثورِ. "

المثال الثالث: من قصيدة (السلام عليك مني)[5]

" و أَوهَمُ أَنَّ فِيْ الشِطْرَنْجِ هَمِيْ وَفِيكَ تَأَمُلِي وَ لَكَ اِنْتِصَابِي."

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 170.

[2] الشريف عمر الكوفي، كتاب البيان في شرح اللمع لابن الجني، تح: علاء الدين حموية، دار عمّار، عمان، ط1، 2002. ص 205.

[3] أبوالطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 148.

[4] المرجع نفسه، ص 169.

[5] المرجع نفسه، ص 158.

شرح الأمثلة .

في الشاهد الأول (أنّها نفوس) نلاحظ أنّ هذه الأداة المختصة بالاسم قد اتصلت بضمير الغائب الذي جاء في محل نصب اسم أنّ، وخبره مفرد في محل رفع (نفوس)، في المثال الثاني (أني حسدت) جاء الاسم ضمير متصل والخبر جملة فعلية، كما قلنا سابقا إذا كان الخبر شبه جملة جاز تقديمه على الاسم وهو ما ظهر لنا من خلال المثال الثالث (أنّ في الشطرنج) الاسم مؤخر مفرد والخبر مقدّم جاء شبه جملة. وما تبين لنا في (إن وأخواتها) أنها تعمل في معمولين مثل (كان وأخواتها) إلا أنهما تختلفان في العمل (فإن وأخواتها) تنصب الأول وترفع الثاني .

- **ليت.**

" اعلم أنّ ليت لم تجئ في كلام العرب إلا في حرف التمني... غير، يحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كا<إنّ> التي للتوكيد."[1]

وقد تكرر هذا النّاسخ في ديوان المتنبي خمسة و أربعين مرة (45) ومن النماذج على ذلك لا يسعنا إلا بذكر:

المثال الأول: من قصيدة " الحرب غاية الكاتب."

" وَلَيتَ يَومي فَناءِ عَسكَرِهِ وَ لَم تَكُن دانِياً وَ لا شاهِد. "[2]

المثال الثاني: من قصيدة (سمعا أمير العرب.)[3]

" فَلَيْتَ سُيُوفَكَ في حَاسِدٍ إذا ما ظَهَرْتَ عليهمْ كَئِبْ "

[1] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 366.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص 553.

[3] المرجع نفسه، ص 440.

شرح الأمثلة .

في المثال الأول (ليت يومي فناء عسكره) جاء الاسم مفردا منصوبا وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الثقل والخبر مفردا مرفوعا بالضمة، دخلت (ليت) على الجملة فأحدثت فيها نوعا من الإعراب فنصبت الاسم (يومي) التي قدرت علامته على الياء ورفعت الخبر، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على اختصاص (ليت) وعملها في معمولين؛ لأننا إن عوضنا (كان أو أصبح) مكان (ليت) لتغيرت العلامات الإعرابية في المعمولين. وفي المثال الثاني (فليت سيوفك في حاسد) جاءالاسم مفردا منصوبا بالفتحة وشبه جملة في محل رفع خبر (ليت)، وهو نفس الأمر بالنسبة لعمل (ليت) فإن كان الاسم ظاهرا أو متصلا أو مستترا فإنه يبقى دائما منصوبا بالفتحة الظاهرة أو المقدرة، وإن كان الخبر مفردا أو جملة فعلية أو شبه جملة فإنه سيبقى مرفوعا دائما، فعمل (إن وأخواتها) بين وعمل (كان وأخواتها) بين وعمل (ظن وأخواتها) بين.

- **لكنّ.**

يقول الشريف الكوفي :" اعلم أن <لكن> المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرّفعة للخبر، ومعناها أيضا الاستدراك كالخفيفة والمخففة."[1] وقد تكرر هذا الحرف في أشعار المتنبي بواقع احدى عشر و مئة (111مرة) ومن الشواهد نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (ضحك كالبكاء.)[2]

" وَ لَكِنَّهُنَّ حِبالُ الحَياةِ وَكَيدُ العُداةِ وَمَيطُا لأَذى. "

المثال الثاني: من قصيدة (أرجوك و أخشاكا.)[3]

"و لا لحبيها ولكنني أمسيت أرجوك و أخشاكا "

[1] الشريف عمر الكوفي، كتاب البيان في شرح اللمع لابن الجنى، ص 159.
[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 509.
[3] المرجع نفسه، ص 567.

شرح الأمثلة.

نلاحظ من خلال هذه الشواهد أنّ جلّها تحوي الناسخ (لكنّ) ففي جميعها أتى الاسم ضميرا متصلا بالناسخ؛ إذ نجد في المثال الأول (ولكنّهن جبال الحياة) جاء اسم لكنّ ضميرا متصلا في محل نصب، أما (جبال) خبر مرفوع، أمّا الشاهد الثاني(ولكنني أمسيت أرجوك) جاء الاسم متصلا بالناسخ في محل نصب اسم لكنّ، و(أمسيت أرجوك) جاء جملة فعلية في محل رفع خبر لكنّ. وما يتبين لنا أن (لكن) تعمل عمل أخواتها، فتحدث أثرا إعرابيا في اسمها وخبرها ألا وهو (النصب ثم الرفع) لاختصاصها به، وإن عملت غير ذلك فاعلم أنه هناك خلل وخطأ.

- **لعلّ.**

" لعلّ فيها توّقع ورجاء، قال سيبويه: لعلّ وعسى طمع وإشفاق."[1]

وردت في ديوان المتنبي بواقع احدى عشر مرة (11 مرة) ومن الأبيات التي استخرجناه كأمثلة نذكر.

المثال الأول: من قصيدة (غريب كصالح في ثمود.)[2]

" وَلَعَلّي مُؤَمِّلٌ بَعضَ ما أَبلُغُ بِاللُطفِ مِن عَزيزٍ حَميدِ."

المثال الثاني: من قصيدة (وإني شئت يا طرقي.)[3]

" لَعَلَّ اللَه يَجعَلُهُ رَحيلاً يُعينُ عَلى الإقامَةِ في ذَراكا."

المثال الثالث: من قصيدة (كثير الحياة المرء مثل قليلها.)[4]

" لعلَّكَ في وقتٍ شَغَلتَ فُؤادَهُ عَنِ الجودِ أَو كَثَّرتَ جَيشَ مُحارِبِ. "

[1] الشريف عمر الكوفي، كتاب البيان في شرح اللمع لابن الجنى، ص 159.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص21.

[3] المرجع نفسه، ص567.

[4] المرجع نفسه، ص228.

شرح الأمثلة.

من خلال المثال الأول (لعلي مؤمل) نصل إلى أن الاسم جاء ضميرا متصلا في محل نصب اسم (لعلّ) والخبر مفردا منصوبا بالفتحة، والمثال الثاني (لعلّ اللّه يجعله) الاسم مفردا وهو لفظ جلالة، اسم لعلّ بالفتحة والجملة الفعلية في محل رفع خبر لعلّ، والمثال الأخير (لعلّك في وقت) الاسم ضمير متصل في محل نصب اسم (لعلّ) وشبه جملة في محل رفع خبره. تختلف هذه الأمثلة في نوع الاسم وكذلك في نوع الخبر، إلا أنها تتفق في عمل (لعل) وهو الاختصاص بالدخول على الاسم ونصبه ورفع الخبر، فمثلا لو غيرنا العامل (لعل) بالعامل (أصبح أو مازال) لتغير العمل و الأثر الإعرابي الذي يطرأ على أواخر الكلم (الاسم والخبر) .

- **كأنّ.**

وقد وردت في ديوان المتنبي بواقع ثلاثة و تسعين و مئتي مرة (293 مرة) ومن الأمثلة على ذلك نذكر:

المثال الأول: (هابك الليل والنّهار.)[1]

" يَتَداوى مِن كَثْرَةِ المالِ بِالإقـ لالِ جوداً كَأَنَّ مالاً سَقامُ."

المثال الثاني: (ومن يك فم مرّ مريض.)[2]

" فَما تَقِفُ السِهامُ عَلى قَرارٍ كَأَنَّ الريشَ يَطَّلِبُ النِصالا. "

المثال الثالث: (لا خيل عندك تهديك.)[3]

" تُمسي الضُيوفُ مُشَهّاةً بِعَقوَتِهِ كَأَنَّ أَوقاتَها في الطيبِ آصالُ "

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 165.

[2] المرجع نفسه، ص 142.

[3] المرجع نفسه، ص 487.

شرح الأمثلة .

وسوف ندخل في غمار شرح هذه الشواهد وفقا لترتيبها، ففي الشاهد الأول لدينا (كأنّ مالا سقام) الاسم والخبر جاءا مفردين الأول منصوب بالفتحة والثاني مرفوع بالضمة، وأمّا الشاهد الثاني(كأنّ الريش يطلب النضالا) نشهد هنا أنّ الاسم جاء مفردا منصوبا بالفتحة والجملة فعلية (يطلب النضالا) في محل رفع خبر كأنّ، وأمّا الشاهد الثالث والأخير (كأنّ أوقاتها في الطيب) الاسم أتى مفردا منصوبا بالفتحة وشبه جملة (في الطيب) في محل رفع خبر أنّ. تتوافق هذه الشواهد فيما بينها في الاسم فهي كلها ظاهرة منصوبة، فأما الخبر يختلف من جملة لأخرى وهذا لا يخلف أي اشكال لأن الأثر الإعرابي يظهر في البيت الأول وهو الرفع، أما بالنسبة للجملة الفعلية في المثال الثاني وشبه الجملة في المثال الثالث فهو مرفوع محلا، وإن قمنا بتغيير العامل إلى (ظل أو صار) لتغيرت الحركات الإعرابية .

2- لا النافية للجنس.

لقد تداولت العديد من الكتب تعريف هذه الأداة، واخترنا من بينها هذا التعريف الآتي:" هي حرف ناسخ يدخل على الجملة الإسمية فينصب اسمها ويرفع خبرها وتسمى بلا النافية للجنس لأنّها تنفي جنس خبرها عن اسمها،... وقد سميت بـ (لا التبرئة) أي التي تبرئ اسمها من معنى خبرها وتعمل (لا) النافية للجنس عمل إنّ النّاصبة."[1] من خلال القول نخلص إلا أنّ (لا) سميت بالنافية للجنس لأنها تنفي جنس خبرها عن الاسم الذي لحق به هذا الخبر. وكما يمكن أيضا أن نطلق عليها اسم لا التبرئة وهذا لأنها تبرئ الاسم الذي دخلت عليه من معنى الخبر الذي يلحقه. وهي تعدّ من النّواسخ لأنها تعمل عمل إنّ وأخواتها إذ تدخل على الجملة الإسمية، وتلحق النّصب بالمبتدأ ويسمى اسمها وتبقى الخبر مرفوعا ويسمى خبرها.

[1] نادية رمضان محمد النّجار، الواضح في النّحو وتطبيقاته، ص 278.

وتعمل (لا النافية للجنس) عمل (إنّ) الناسخة وفق شروط ذكرها أبو بكر عبد العليم في كتابه قائلا: " لا تسمى (لا) نافية للجنس إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

1- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

2- ألا يدخل عليها حرف جرّ

3- ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.

4- اسمها إمّا مفردا او مضافا أو شبيها بالمضاف."[1]

فلكي تعمل لا النافية للجنس لا بد لها من ثلاثة شروط وهي: دخولها على الناكرات وعدم اقترانها بحرف الجر واتصالها المباشر باسمها، وهذا الأخير لا يقتصر على وجه واحد بل يمكن أن يكون مفردا كما يمكن أن يكون مضافا أو شبيها بالمضاف إذ لا يمكن أن يكون فعلا أو جارا ومجرورا.

ملاحظات:

- يمكن للمتكلم أن يحذف خبر لا النافية للجنس إن كان فيهم من خلال المقام والسياق.
- لا يتأثر عمل لا النافية للجنس إذا اقترنت بها همزة الاستفهام.[2]

ونجد أنّ لا النافية للجنس قد وردت في عشرة مرّات (10) ونذكر منها مايلي:

الشاهد الأول: من قصيدة (ومن نكد الدنيا على الحرّ.)[3]

" فلمْ أرَ قبلي مَنْ مشى البحرُ نحوهُ ولا رَجلاً قامت تعانقه الأسْدُ "

الشاهد الثاني: من قصيدة (لا مجد في الدنيا لمن قلّ ماله)[4]

" فَلا مَجدَ في الدُنيا لِمَنقَلَّ مالُهُ وَ لا مالَ في الدُنيا لِمَنقَلَّ مَجدُهُ. "

[1] أبو بكر علي عبد العليم، دروس في الإعراب للطلاب والمعلمين، مكتبة القرآن، القاهرة، د ط، د ت، ص 148.

[2] ينظر: عبد العال سالم مكرم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1992م، ج1،ص281.

[3] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 199.

[4] المرجع نفسه، ص 454.

الشاهد الثالث: من قصيدة (لا رزق إلا من يمينك)[1]

" فَل امَوتَ إلّا مِن سِنانِكَ يُتَّقَى وَ لا رِزقَ إلّا مِن يَمينِكَ يُقسَمُ. "

تتوفر جميع الأمثلة على أداة (لا النافية للجنس) ولكن فيها العاملة وفيها غير العاملة؛ إذ نجد أنّ البيت الأول توفر على الشاهد عاملا وهو (لَا رَجُلاً قَامَتْ تُعَانِقُهُ الأُسُدُ)؛إذ نلحظ أنّ نافية للجنس عملت عمل "إنّ" وهذا بنصب المبتدأ وجعله اسما لها (رَجُلاً) بعدما كان مبتدأ مرفوعا فتعتبر (لا) ناسخة والمبتدأ (رَجُلاً) اسمها وهو المنسوخ الأول والخبر (جملة فعلية) خبرها وهو المنسوخ الثاني.

أمّا المثال الثاني نجد كذلك (لا النافية للجنس) وفي هذا موضعين متماثلين تقريبا فالاسم مختلف ولكن الخبر واحد وهو (فِيْ الدُّنْيَا) ويمثل شبه جملة من جار ومجرور في محل رفع خبر (لا) ونلاحظ أنّ الاسم في الشطر الأول هو (مَجَّدَ) وفي الثاني (مَالَ) وكلاهما غير معرف وألحق به النّصب وما أوجب على الإعراب هي (لاالنافية للجنس).

وأمّا المثال الأخير تعدّ (لا) مهملة رغم أنّها دخلت على اسم وهو نكرة، فلقد نصبته لكن دخل عليها (إلا) وهي تلغى عمل (لا) النّافية بأسقاط النفي عنها لأنّها أداة استثناء وبهذا تنفي البعض من الكلّ فتبع لا خارجة عن نفي الجنس الكلي.

تابع الملاحظات:

- اسم(لا) يبنى إذا كان مفردا فنقول عند إعرابه مبني على الفتح حاله حال الفعل الماضي وينصب إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف، فنقول عند الإعراب منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ، ص302.

- تهمل(لا النافية للجنس) في حالة جاء خبرها متقدما على اسمها فالترتيب في أجزائها ضروري وهام للحفاظ عليها عاملة، وعند دخول حرف الجرّ على (لا) يجرّ ما بعدها ويلغى عملها على أساس جار ومجرور.[1]

[1] علي رضا، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط4، د ت،ج2، ص 180-181.

المبحث الثالث: الأدوات التي تنصب معموليها معا.

1- ظنَّ وأخواتها.

يوجد العديد من الأدوات المختصة التي تتصل بالجملة الإسمية فتحدث أثرا إعرابيا للمبتدأ فيصبح اسما لها، والخبر خبرا لها، نحو كان وأخواتها وإنّ وأخواتها. ولكن في المقابل نجد أدوات مختصة تدخل كذلك على الجملة الإسمية وتمتاز عن سابقاتها بأنّها تغير إعراب الجملة وتخرجه من دائرة المبتدأ والخبر، وهذا بتغير مفادها ودلالة الجملة إلى سار المفعولية وهذه الأدوات هي (ظنَّ وأخواتها) .

(ظنَّ وأخواتها) هي عبارة عن مجموعة من الأفعال التي تعمل في المبتدأ والخبر وتعرّف بأنّها :" أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها، ويسمى الأول مفعولا به أول، والثاني مفعولا به ثاني."[1] فهذه الأدوات هي من جنس الأفعال لها القدرة على نسخ الجملة الإسمية، وهذا كونها تغير إعرابها ومقتضاها حين سبقها لها، واختصاصها متعلق بالمبتدأ والخبر اللذان تلحق بهما حالة النّصب فيصبح المبتدأ مفعولا أولا لها والخبر مفعولا ثانيا، فهنا يخرج المبتدأ والخبر إلى حال جديد عوضا لأنّ يكونا اسما وخبرا أصبحا مفعولين لظنَّ وأخواتها، فبالتالي ظنّ فعل متعديّ إلى مفعولين واستوفى فاعلا قبلهما وكذا الحال بالنسبة لباقي أخواتها، فهنا تغيّر حال النّاسخ المألوف، ودخلنا إلى الجملة الفعلية رغما من أنّها نواسخ، وما ألحق بظنَّ وأخواتها بالنّواسخ هو كون أنّ مفعوليها هما مبتدأ وخبر وأنّ عملها هو نصبها على أساس مفعولين لها.

ونجد أنّ لظنَّ وأخواتها أنواعا تندرج تحتها ومن خلالها تعرف هي وتتمثل في أنّها نوعان وقد ذكرهما عبد الله محمد النقراطفي كتابه الشامل في اللغة العربية فقال:" وهي نوعان: الأول الأفعال القلبية: وتدّل على اليقين أو الرجحان. الثاني الأفعال غير قلبية: التي تفيد التحويل بمعنى (صيّر) ... وهي قليلة

[1] عبد الله محمد النقراط، الشامل في اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 2003، ص 69.

الاستعمال."[1]أخوات ظنّ تحمل في نوعين وكلّ نوع يحمل نوعا مغاير للثاني ولكن لها دائما نفس العمل، فالصنف الأول يحمل دلالة القلبية أي الأفعال التي لها معاني قريب على القلب من يقين ورجحان فمصيرها متعلق بظنَّ القلب، أمّا الثانية فتعمل دلالة بعيدة كل البعد عن الأولى وهي التحويل أي تتغير من حال إلى حال مخالف للأول، وأشار صاحب الكتاب إلى كلمة (صَيّرَ) بمعنى (صار) تحوّل من مبني إلى شيء آخر، وأمّا من حيث الاستعمال والتداول فالنوع الأول أكثر استعمالا مقارنة بالثاني باعتباره قليل التداول على ألسنة النّاس.

أفعال (ظنَّ وأخواتها) هي أفعال كباقي الأفعال ويحدث عليها ما يحدث على الأفعال العادية، ولهذا يلحقها التصريف ويمكن لنا أن نتحصل منها على صيغ الفعل الثلاثة وفي هذا يقول أبو الفارس الدحداح: " ظنَّ وأخواتها تتصرف تصرفا تامّا وتعمل عمل ماضيها...، ماعدا هبّ وتعلّم، فإنّهما لا يستعملان إلا بصيغة الأمر."[2] منه نصل أنّ كلّ أخوات ظنّ نحصل منها على صيغة الأمر ويستطاع الأمر بها حبن الطلب، ولكن في صيغتي الماضي والمضارع تستثني فعلين وهما (هبّ وتعلم) فهما لا يتصرفان تصرفا تاما كغيرهما من مثيلاتهما فلا نحصل منهما الأمر، أمّا الباقيات فهنّ يتصرّفن تصرفا تاما. فيمكن للمتكلم أن يغفل عليها حروف المضارعة كما يمكن له أن يمر منها وأيضا أن يجعلها ماضية أي فعل الظّن الذي يحمل معنى القلبية أو التحويل يكون متعدد الصيغ.

إنّ عمل (ظنَّ وأخواتها) متعلق في الأساس بالأداة بحد ذاتها فإن خرجت هذه الأفعال إلى معاني أخرى يبطل عملها كما أنّ صاحب كتاب الفصول الخمسون ذكر شرطين مهمين إذا حصلا زال عمل (ظنَّ وأخواتها) وأصبحت مهملة فقال: " ويبطل عملها في اللفظ إذا علقت بلا الابتداء...أو حرف نفي...

[1] عبد الله محمد النقراط، الشامل في اللغة العربية، ص 69-70.

[2] أبو الفارس الدحداح، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة العيكان، الرياض، ط1، 2004، ص 134.

أو حرف استفهام."[1] يبطل عمل (ظنَّ وأخواتها) إذا لحق بها أحداث ثلاث (لام الابتداء، أو حرف النفي، أو الاستفهام) وكلّ هذه لها حق الصدارة عند تواجدها في الجملة ولهذا وجب أن تكون لها الأولوية (ظنَّ وأخواتها) في هذا الحال نعلق لفظا ولكن يبقى لها نفس الإعراب ويحصل هذا بالتقدير من أجل الوصول إلى الوجه الصحيح للجملة.

وكما يبطل عملها ويصبح المبتدأ والخبر ملغى من مفعوليها إذا خرج معنى(ظنَّ وأخواتها) عن الشك واليقين وأصبح المعنى مخالفا لمعاني اليقين والتحويل، وفي هذا يقول ابن كمال الباشا:" فإن لم يكن معناها الشك واليقين لم تدخل على المبتدأ والخبر."[2] فالأمر الذي يجعل ظنَّ وأخواتها تقترن بالمبتدأ والخبر هو معانيها فإن انزاحت على هذه المعاني بطل الاقتران وبهذا لا يمكن لها أن تنصب مفعولين المتمثلين في الجملة الإسمية.

(ظنَّ وأخواتها) عند اتصالها بالمبتدأ والخبر يمكن لها أن تحتل الصدارة كما يمكن لها أن تكون في الوسط كما يمكن أن تكون في الأخير وفي هذا الكلام لا بدّ لنا من الإشارة إليه " واعلم أنّ هذه الأفعال إذا تقدّمت على المفعولين فلا بد من إعمالها فيهم، وإذا توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها."[3] إنّ الترتيب الذي تأتي عليه أفعال الظّن مع المبتدأ والخبر يحدد إعرابها إمّا بالإعمال أو الإهمال أو بالجواز أي الجمع بينهما، فإذا كانت (ظنَّ وأخواتها) في أول الجملة وتلاتها الجملة الإسمية فهنا لا بد لنا من إعمالها لأنّها هي صدر الكلام، أمّا إذا كانت في المنتصف أي بين مفعولها الأول

[1] ابن معطي زين الدين أبي الحسين بن عبد المعطي المغربي، الفصول الخمسون، تح: محمد محمدالطانجي وآخرون، مذكرة لنيل ماجيستير في علم النحو، جامعة القاهرة، ص 175.

[2] ابن كمال الباشا، أسرار النّحو، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 2002، ص 243.

[3] أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، التذكرة والتبصرة، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1982، ج1، ص 113.

والثاني لنا الحق في إعمالها أو إلغاؤها، وإن جاءت في آخر الترتيب من الأحسن إلغاؤها لأنّ ما قبلها أي مفعوليها يمكن أن نعربهما مبتدأ وخبرا، لأنّ في الغالب المعمول يكون بعد العمل وليس العكس.

ولمعرفة هذه الأفعال أكثر لا بد لنا ن معرفة كل نوع وما أدرج فيه من أفعال وقد وفرّ لنا كتاب النحو الوافي مخططا توضيحي لـ (ظنَّ وأخواتها) يساعد المّطلع عليه لمعرفة فروع هذا الناسخ وهو كالآتي:[1]

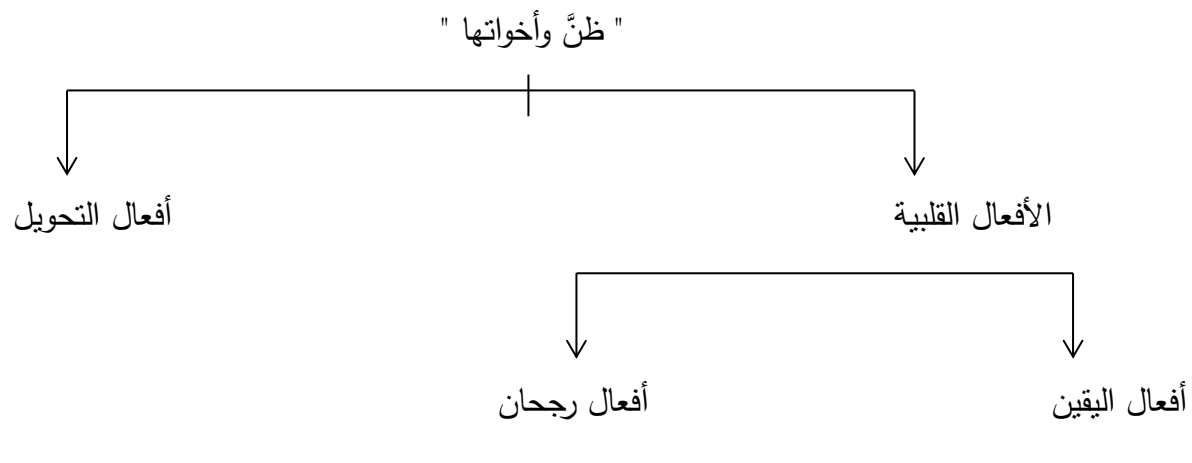

أشهرها سبعة	أشهرها ثمانية	أشهرها سبعة
1 عَلَمَ	1 ظَنَّ	1 صَيَّرَ
2 رَاَىْ	2 خَالَ	2 جَعَلَ
3 وَجَدَ	3 حَبَبَ	3 اِتَّخَذَ
4 دَرَىْ	4 زَعَمَ	4 تَخِذَ
5 أَلْقَىْ	5 عَدَّ	5 تَرَكَ
6 جَعَلَ	6 حَجَا	6 رَد
7 تَعلَّمَ بمعنى: اعلم	7 جَعَلَ	7 وَهَبَ
	8 هَبْ	

الشكل01: أنواع الأفعال الناسخ (ظنَّ وأخواتها).

[1] عباس حسن، النّحو الوافي، ص 10.

اشتمل المخطط السابق على الناسخ (ظنَّ وأخواتها) التي تمثل رأس المخطط وما تفرّع عنها من أفعال تعدّ أنواعا لها، إذ هي في مجملها نوعان الأول منها هو أفعال القلبية لما لها من علاقة بالقلب وهذا النّوع بدوره ينقسم إلى نوعين وكل له معنى مخالف للثاني ولكن متقاربان في الأصل وهو القلب، فأولها هي أفعال تدّل على اليقين وهي أفعال عديدة وذكر صاحب الكتاب الأشهر منها وقد حازت على سبعة أفعال وهي: (عَلَمَ/رَاَىْ/ وَجَدَ/ دَرَىْ/ أَلْفَىْ/جَعَلَ/ تَعلَّمَ بمعنى: اعلم) نرى بأنّها مختلفة دلاليا ولكن يوجد ما يجمعها معا تحت فرع واحد وهي احتواؤها على معنى اليقين الذي يكون تابع للقلب والإحساس العاطفي لا الحسي. أمّا الفرع الثاني للأفعال القلبية فهي أفعال الرجحان وأشتهر منها ثمانية مفادها الترجيح أي نوعا ما فيها الاعتقاد والتنبيه ولا تكون يقينية مئة بالمئة بل يتخللها الثلاثي الغالب ونذكرها (ظَنَّ/خَالَ/ حَبَبَ/ زَعَمَ/ عَدَّ/حَجَا/ جَعَلَ/ هَبْ) وما نراه أن مفتاح هذا الباب هي (ظنَّ) ومنه نستنتج أنّها تندرج ضمن هذا النّوع – القلبي الرجحاني– إلا أنّ الباب سمي بها وتلتها أخواتها.

أمّا النوع الثاني الذي يتفرّع عن (ظنَّ وأخواتها) هو أفعال التّحويل وسمي هكذا لأنّ الأفعال التي تندرج فيه كلّها تحمل معنى التحول والتغير من وضع إلى وضع آخر، ومن وجه جديد مغاير لما كانت عليه في الأول، فهذه الأفعال تحمل معنى الثبات وعدمه فهي نقطة وصل بين ما كان وما سيكون وأشتهر منها كغيرها سبعة لا ثامن لها وهي: (صَيَّر/ جَعَلَ/ اِتَّخَذَ/ تَخِذَ/ تَرَكَ/رَدَّ/ وَهَبَ). ونلاحظ أنّ الفعل (جعل) قد تكرر على طول الأنواع وهذا إن دلّ فإنّه يدلّ على أنّه يحمل عدّة معاني، ويظهر معناه وفقا للسياق الذي يكمن فيه والمعنى الذي يريد صاحب الكلام أن يوصله.

ولنا الآن الحديث في أحوال المبتدأ والخبر حين يصيران مفعولين لـ (ظنَّ وأخواتها) فيجوز كلّها أن تتخلى عن الجملة الإسمية كليّا وتقتصر فقط على فاعلها، وتكون تامة المعنى. كما يمكن لها أيضا أن تذكر المتكلم المصدر عوضا للفاعلين ويحلّ محلّهما في المعنى، أو كذا يمكن أن يكون اسم إشارة

ونقف عليها والمعنى صحيح، ولنا في المفعول الثاني أن نجعله اسما مفردا وقد نجده فعلا للمفعول الأول لـ (ظنَّوأخواتها) وتجوز أن يكون شبه جملة إما ظرفية أو جملة[1].

(ظنَّ وأخواتها) لا تدرج ضمن الجملة الإسمية كونها أفعال تامة من حيث الحدث وكما أنّها تحتاج إلى فاعل مثل الفعل المألوف [2]، ولتتضح لنا الصورة أكثر حول موضوع ظنّ وأخواتهانلجأ إلى ديوان المتنبي الذي وجدنا فيه بعضا من أفعال الظنّ التي نوضحها على الشكل الموالي:

- **ظَنَّ .**

فعل قلبي يدخل على الجملة الإسمية ويحوّلها إلى مفعولين لها، وهي تدّل على معنى الظنّ وبالتالي الخبر الذي يليها يحمل معنى مشكوك فيه، قد يكون حدث كما يمكن أن يكون غير قابل للحدوث بل شُكَّ فيه فقط، فهذا الفعل يحتاج إلى وقت لكي يفصل في مصداقيته بعد أن يقوله المتكلم ويدرجه في خضم الكلام.

إذ يقول صاحب كتاب التذكرة والتبصرة حين قال: "واعلم أنّ ظنّ لها معنيان: أحدهما الشّك والآخر التهمة. فإذا كانت للشّك تعدّت إلى مفعولين، – إذا كانت للتهمة تعدّت إلى مفعول واحد."[3] إذًا معنى (ظنَّ) هي الفيصل في عملها وفي كونها تتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين.

نجد أنّها تكرّرت على مستوى ديوان المتنبي في ما يعادل أربعين ومائتين مرّة (240) واخترنا من بينها هذه الأبيات لتكون شاهدا لغويا لنا في هذا البحث ونذكرها كما يلي:

المثال الأول: من قصيدة (وإن شئت يا طرقي.)[4]

" وَ مَن يَظَنُّ نَثرَ الحَبِّ جوداً وَ يَنصِبُ تَحتَ ما نَثَرَ الشِباك. "

[1] ينظر: أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، التذكرة والتبصرة، ص 113-112.

[2] ينظر: عبده الرّاجحي، التطبيق النحوي، ص 194.

[3] أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، التذكرة والتبصرة، ص 115.

[4] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 566.

المثال الثاني: من قصيدة (والدنيا لمن غلبا.)[1]

" سَقَيتُهُ عَبَراتٍ ظَنَّها مَطَراً سَوائِلاً مِن جُفونٍ ظَنَّها سُحُبا."

شرح الأمثلة.

في البيت الأول لدينا (يَظنُّ نَثْرُ الحُبّ جُودًا) هذا الشاهد يحوي على جملة اسمية منسوخة بالأداة (ظنَّ) وهي متصرفة تدّل على زمن المضارع، أمّا الجملة الإسمية (نَثْرُ الحُبّ جُودًا) فهي مكوّنة من اسم ومبتدأ وأمّا بدخول ظنَّ عليها صار الاسم (نَثْرُ الحُبّ) وهو اسم معرّف بالإضافة مفعولا أولا منصوبا بـ (ظنَّ) والخبر هو (جُودًا) مفعولا ثانيا لها وماحقق هذا هو كون ظنّ تعمل معنى الشّك واليقين ودخلت على جملة اسمية ولذا تكوّن لدينا مفعولين لأنّ الخبر والمبتدأ متلازمان مشتملين في موضع واحد. أمّا المثال الثاني في البيت الثاني فلدينا كذلك جملة منسوخة وهي (ظَنَّهَا مَطَرًا) فظنّ هنا مفعولها الأول عبارة عن ضمير متصل يدّل على الغائب وأمّا مفعولها الثاني فهو اسم (مَطَرًا) وتقدير الكلام (ظَنَّ العَبَراتِ مَطَرًا) وحذفت العبرات وعوضت بضمير الغائب لتفادي التكرار والإطناب في الكلام.

- **رأى.**

فعل ماضي ثلاثي البناء، وقد ورد في ديوان المتنبي اثنين وثلاثين مرّة (32) ومن بين الأمثلة نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (وحيد بني آدم)[2]

" إلى الْهَامِ تَصْدُرُ عَنْ مِثْلِهِ تَرَى صَدْرًا عَنْ وُرُودٍ وُرُودَا."

لدينا الشاهد الأول (تَرَىْ صَدْرًا عَنْ وُرُودٍ وُرُدًا) إذ نجد الفعل رأى متصرفا وحصلنا منه على المضارع ترى فدخل على الجملة الإسمية المكوّنة من مبتدأ (صَدرًا) وهو مفعول به أول للفعل الناسخ

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص 134.

يرى وأمّا الخبر (وُرُودًا) فهو مفعول به ثاني لعل اليقين يرى وهنا الفعل يحمل دلالة بعيدة عن الرؤيا الفعلية. وما أحدث هذا الأثر هو الإختصاص.

- **وَجَدَ .**

فعل ماضي ثلاثي البنية ورد في كلام المتنبي المنظوم خمس عشرة مرّة (15) ونذكر منها:

المثال الأول: من قصيدة (أنفس ما للفتى لبه)[1]

" وَجَدتُ المُدامَةَ غَلّابَةً ثُهَيِّجُ لِلقَلبِ أَشواقُهُ. "

المثال الثاني: من قصيدة (مكايد السفهاء واقعة بهم) [2]

" يَجِدُ الحَديدَ عَلى بَضاضَةِ جِلدِهِ ثَوباً أَخَفَّ مِنَ الحَريرِ وَ أَلْيَنا."

تكرّر الفعل الناسخ وجد على وجهين أولهما (وَجَدتُ المُدَامَةَ خَلاَبَة) فهنا اتصل الفعل بجملة اسمية مكونة من المبتدأ (المُدَامَةَ) والخبر (خَلاَبَة) فجعلهما اختصاصه بالنّسخ مفعولين له فتعدّ المبتدأ مفعولا أولا والخبر مفعولا ثانيا، فألحق لكليهما النّصب ليكونا مفعولين، ومنحت لهما مرّة المفعولية لاقترانها بفعل ناسخ.

وأمّا الوجه الثاني فهو (يَجِدُ الحَدِيدُ ثَوْبًا) فالفعل وجد تصرف إلى المضارع فصار (يَجِدُ) واقترن باسمين هما المبتدأ (الحَدِيد) والخبر (ثَوْبًا) فصيّرهما مفعولين له فنصبا وألحقا به كونهما تعلّقا بالفعل وَجَد واختص بهما لإلحاق النّصب عليهما.

- **عَلِمَ.**

فعل يدرج ضمن أخوت " ظنّ " وعمله هو نسخ الجملة الإسمية وتحويلهما إلى مفعولين له لأنّه متعدّي وليس لازم، وذكر في الديوان عشر مرات (10) واخترنا من بينها ما يلي:

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 159.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

المثال الأول: من قصيدة (النفيس غريب حيثما كان)[1]

" قَد عَلَّمَ البَينُ مِنّا البَينَ أَجفانا تَدمى وَأَلَّفَ في ذا القَلبِ أَحزانا."

الشاهد الثالث (عَلِمَ البَينُ مِنَّا البَينُ أَجْفَانَا) فنرى أن الفعل يدّل على زمن الماضي وهو يعيل العمل الذي تؤديه ظنّ، وهذا لأنّه يختص بالدخول على الجملة الاسمية فيعمل في مبتدأ وخبر وهما مفعولين له فالأول هو (البَينُ) وأمّا الثاني فهو (أَجْفَانَا) وكلاهما منصوبان على أساس اختصاص العمل الذي منح للفعل (عَلِمَ) لكونه من ضمن قائمة ظنّ .

- **جَعَلَ .**

فعل ماضي ثلاثي البناء، ولقد سبق لنا أن أوردنا في باب كاد وأخواتها أنّه يعدّ أحد أفعالها، وكذا الحال الآن فهو يعدّ أيضا من أخوات ظنّ وقد يخرج إلى كونه فعلا عاديا وهذا يفهم من خلال سياق الكلام والمعنى الذي يحمله الفعل، فهنا لابد له من أن يحمل معنى اليقين ليكون من أفعال ظنّ، وقد تكرّرت في شعر المتنبي تسع مرّات (09)ونذكر منها:

المثال الأول: من قصيدة (والدنيا لمن غلبا)[2]

" وَ إِن عَمَرتُ جَعَلتُ الحَربَ والِدَةً وَالسَمهَرِيَّ أَخاً وَالمَشرَفِيَّ أَبا. "

المثال الثاني: من قصيدة (فخر الفتى بالنفس والأفعال)[3]

" وَلَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ الْإِلَالِ لَآلِئًا قَتَلْتَ بِاللَّآلِي "

نلاحظ من هذين البيتين وجود شاهدين نحويين وكل واحد منهما يحوي على فعل جَعَلَ في الزمن الماضي، فنجد في المثال الأول (جَعَلتُ الحَرْبَ وَالِدَةً) فلدينا ناسخ (جَعَلتُ) وجملة إسمية (الحَرْبَ وَالِدَةً)

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 181.
[2] المرجع نفسه، ص 100.
[3] المرجع نفسه، ص 565.

فجعلت كلا منهما مفعولين لها (الحَرْبَ) مفعول به أول و(وَالِدَةً) مفعول به ثاني وكلاهما منصوبان وعلامة النّصب فيهما هي الفتحة.

أمّا المثال الثاني نجد (جَعَلتُ مَوضِعَ الإلَالِ لَآلئا) فكذلك لدينا مفعولين بفعل ناسخ وهو (جَعَلتُ) وأمّا المفعولين هما (مَوضِعَ) مفعول به أول و (لَآلئا) مفعول به ثاني وكلاهما اختص بهما فعل واحد وهو الناسخ.

- **وَهَبَ.**

فعل تحويل من أخوات ظنّ، ورد في شعر المتنبي ست مرّات (06) واخترنا من بينها ما يلي :

المثال الأول : من قصيدة (إلام طماعية العاذل)[1]

" وَهَبتُ السُلُوَّ لِمَن لامَني وَ بِتُّ مِنَ الشَوقِ في شاغِلِ. "

في الشاهد النحوي (وَهَبْتُ السُّلُوكَ لِمَنْ لاَمَنِي) دخل الفعل (وَهَبْتُ) على الجملة الإسمية ونسب إليه كلّا من المبتدأ والخبر وصارَا مفعولين له ولكن نجد أنّ الخبر تقدّم المبتدأ فكلمة (السُّلُوكَ) الخبر ولفظة (لِمَنْ لاَمَنِي) هي المبتدأ. فإختصاص الفعل (وهب) هو الذي أحدث هذا الإعراب.

- **حَسِبَ .**

فعل ماضي ثلاثي، وهو من الأفعال التي تدرج ضمن " ظنّ وأخواتها " تكرر على طول ديوان المتنبي في ما يعادل أربعة مرات (04) ونذكر منها ما يلي:

المثال الأول: من قصيدة (في موقف وقف الحمام عليهم)[2]

" فكأنّه حَسِبَ الأَسِنَّةَ حُلْوَةً أوْ ظَنَّها البَرْنَيّ والآزاذَا. "

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 359.

[2] المرجع نفسه، ص 70.

المثال الثاني: من قصيدة (أيّ الأكف تباري الغيث)[1]

" قَوْمٌ إذا أمْطَرَتْ مَوْتاً سُيُوفُهُمْ حَسِبْتَها سُحُباً جادَتْ على بَلَدِ. "

لدينا: (حَسِبَ الأَسِنَةَ حُلوَةً) يتوفر المثال على فعل (حَسِبَ) واسمين الأول (الأَسِنَةَ) وهو مفعول به أول وأمّا (حُلوَةً) فهي اسم ثاني نصوب وهنا يحل محله المفعول به الثاني للفعل الناسخ، وبما أنّه من أخوات (ظنّ) فله الحق بأن ينصب مبتدأ وخبرا ليكونا مفعولين له، وكذا الحال في المثال الثاني نجد : (حَسِبَهَا سُحُبًا) فنرى وجود الفعل (حَسِبَ) متصلا بضمير الغائب (الهاء) وهو في محل نصب مفعول به أول وأمّا المفعول به الثاني هو (سُحُبًا).

- **خَالَ** .

فعل من أفعال (ظنّ وأخواتها) ذكر في الديوان ثلاث مرّات (03) ونذكر منها ما يلي:

المثال الأول: من قصيدة (نور تظاهر فيك لاهوتيه)[2]

"نَصَرَ الفَعالَ عَلى المِطالِ كَأَنَّما خالَ السُؤالَ عَلى النَوالِ مُحَرَّما. "

المثال الثاني: من قصيدة (الملك الله العزيز) [3]

" مُقْتَحِمًا عَلَىْ الَمَكَانِ المَأْهُولِ يَخَالُ طُوْلَ البَحْرِ عَرْضِ الَجَدْوَلِ."

(خَالَ السُؤالَ... مُحَرَمًا) يتوفر المثال على فعل ماضي (خَالَ) الذي يحمل معنى الشّكواقترن بالجملة الإسمية فجعل كلا من لفظة (السُؤالَ) و (مُحَرَمًا) مفعولين للفعل (خَالَ) ولحقهما النّصب لكون الفعل مختصا بهما.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ص 132.

وأمّا في المثال الثاني (يَخَالُ طُولَ البَحرِ عَرْض الجَدوَلِ) يوجد القعل (خَالَ) وهو مضارع دخل على جملة إسمية فغير حالة الرّفع إلى النّصب وجعل المبتدأ (طُولَ) مفعول به أول له والخبر (عَرْض) مفعولا به ثاني له فتشكل لدينا عامل وهو (يَخَالُ) ومعمولين هما المبتدأ والخبر في موضع مفعوليه.

- **دَرَى .**

فعل من أفعال (ظنّ وأخواتها)جاء في ديوان المتنبي في أربعة مواضع (04) وكلها لم تعمل عمل ظنّ وهذا لخلوها من الإختصاص الذي رفع عنها العمل .

- **زَعِمَ و صَيَّرَ .**

فعلان من أفعال (ظنّ وأخواتها) ورد كلاهما مرّة واحدة وفي نفس البيت من ديوان المتنبي في قصيدة (صدق الورد) حيث قال فيها:[1]

" قَد صَدَقَ الوَرْدُ في الذي زَعَمَا أنّكَ صَيّرْتَ نَثْرَهُ دِيَمَا."

نرى أنّ الفعل (زَعِمَ) اكتفى بفاعله ولم يتعد إلى مفعولين وفاعله هو ضمير مستتر تقديره هو أمّا الفعل (صَيَّرَ) فقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهما على الترتيب (نَثْرُهُ) مفعول به أول و (دِيَمَا) ومفعول به ثاني.

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 556.

المبحث الرابع: الأدوات التي تجزم فعلين.

تتمثل في أدوات الشرط والسبب في عمل هذه الأدوات عملين هو أنّها تحمل معنى الشرط على غير سابقتها التي تجزم فعلا واحدا. يقول ابن مالك في ألفيته عن عوامل الجزم:[1]

"واجزم بإنْ ومَنْ ومَاْ ومَهْمَا أيٌّ مَتَىْ أيَّانْ أيْنَ إذَمَا.

وحَيْثُمَا أَنَّى وحرف إذَمَا كإن وباقي الأدوات أسماء."

من سياق هذه الأبيات يبين ابن مالك لنا الأدوات المختصة بالجزم والتي تجزم فعلين وهي (إنْ، منْ، ما، مهما، أيٌّ، متى، أيّان، إذما، حيثما، وأنّى) ولقد صنّفها حيث إنّ(إذما و إنْ) حرفان، أمّا الأدوات الأخرى فأسماء.

لقد شرح السيوطي هذه الأبيات حيث قدّم شاهدا لكل أداة من القرآن الكريم وفي نهاية شرحه قال: "وزاد الكوفيون كيف، فجزموا بها، ويجزم بإذا في الشعر كثيرا."[2] لقد أشار في قوله أن كيف مهملة لا يستعملها (لا يجزم بها) إلا الكوفيون، أمّا إذا فيجزم بها في الشعر وهذا إن دلّ على شيء فهو يدّل على عدم الجزم بإذا في النثر.

وتجدر الإشارة هنا إلى المسألة الخلافية التي وقعت بين البصرة والكوفة هل يجازى بكيف؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ (كيف) يجازى بها كما يجازى بـ (متى ما وأينما) وما أشبههما من المجازاة، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يجازى بها."[3] لقد احتج الكوفيون عن سبب جزم (كيف) بمشابهتها بأدوات الجزم التي تدل على الاستفهام نحو(متى، وأينما) فبما أنّ كيف تفيد الحال، ومتى تفيد الزّمان وأين

[1] ابن مالك، متن الألفية، ص 46.

[2] السيوطي، شرح السيوطي على ألفية بن مالك، تح: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، مصر، ط1، 2000، ص 478.

[3] كمال الدين أبي البركات عبد الرّحمان ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النّحوي، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2007، ص 529.

تفيد السؤال عن المكان فلا مانع لنّا للجزم بكيف التي تدّل على السؤال عن الحال، وقدموا مثالا على ذلك وهو: (أينما تكن أكن)، (متى تكن أكن) فأسقطوها على كيف، (كيفما تكن أكن)، وجعلوا قول الخليل حجة لهم في حديثه عن كيف حيث جعل مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنّها من حروف الجزاء ولكن بما أنّ هناك كلمات تجازى بها ف (كيف) تشبه هذه الكلمات نحو: متى وأينما وجب المجازاة بها كما جازى بغيرها.

أمّا البصريون فقدّموا ثلاث حجج لعدم الجواز بالجزم بكيف، الحجة الأولى تتمثل في قصر كيف عن سائر أخواتها فهي ناقصة لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة على عكس(متى و أينما) فتارة جوابها نكرة وتارة أخرى معرفة.

الحجة الثانية: لا يجوز الجزاء بها لأنّه لا يمكن الجزاء بها، لأنّه لا يمكن الإخبار عنها، والضمير لا يعود عليها كـ (من، ما، وأيّ ومهما.)

الحجة الثالثة: الجزم يكون بالحرف وليس الاسم ولا يجزم بالاسم إلا في الضرورة فيرى البصريون أنّ هنا لا يوجد أي ضرورة للجزم بكيف حيث عوضوها بـ أيّا نحو قولك في أي حال تكن أكن.[1]

بالرّغم من اختلاف رأي المدرستين البصرة والكوفة، حول جزم وعمل كيف إلاّ أنّهما قد اتفقتا في فكرة واحدة بخصوص كيف، وهي من الواجب أو من المستلزم أن يكون الفعلان اللذان يأتيان بعد كيف فعلين متفقين في اللفظ والمعنى معا، سواء أجزمت الفعل أم لم تجزمه نحو قولك: كيفما تكتب أكتب، أو كيفما تجلس أجلس، فهنا من الملاحظ أنّ الفعلين كتب وجلس متفقان في اللفظ والمعنى، فلا يجوز القول كيفما تكتب أرسم أو كيفما تجلس أقعد، ومن هنا نصل إلى أنّ الفعل الثاني خالف الفعل الأول مما أدى إلى بطلان عمل كيفما.

هناك نوعان من أدوات الجزم، أدوات تجزم فعلا واحدا، وأدوات تجزم فعلين.

[1] ينظر: كمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، ص 530.

إن.

هي شرطية جازمة تجزم لاختصاصها بالفعل فلا تعمل إلا فيه، فهذه الأخيرة تدخل على فعلين مضارعين وتلحق بهما الجزم، أمّا الاستعمال اللغوي لهذه الأداة فقد جاءت في ديوان المتنبي مكرّرة أربعة وثمانين مرّة (84)، وانتقينا منها بيتين من قصيدتين.

المثال الأول: من قصيدته (آلة العيش صحة وشباب).[1]

" إنْ يكُنْ صَبرُ ذي الرّزيئَةِ فَضلاَ تَكُنِ الأفضَلَ الأعَزّ الأجَلا."

المثال الثاني: من قصيدة (الجسوم تسقط والأرواح تنهزم).[2]

" هِنْدِيّةٌ إنْ تُصَغّرْ مَعشَراً صَغُرُوا بجَدّهَا أَوْ تُعَظّمْ مَعشَراً عَظُمُوا."

المثال الثالث: من قصيدة (حجب ذا البحر بحار دونه.)[3]

" إنْ تَدعُ يَا سَيفَ لِتَستَعِيْنُهُ يُجِبْكَ قَبلَ أَنْ تَتِمَ سِنُهُ."

شرح الأمثلة .

لدينا في المثال الأول الشاهد (إنْ يكُنْ) يحمل أداة الجزم (إنّ) والفعل المضارع (يَكُونُ) الذي ألحق به الجزم يظهر على آخره السكون. وأمّا في البيت الثاني فالفعل المضارع المجزوم (تُصغر) لحقه الجزم لأنّه مسبوق بحرف جزم (إنْ) الذي يجزم فعلين مضارعين فتظهر عليها علامة الجزم تُصغرْ وهذا إن دلّ على شيء فهو يدّل على جزم (إنْ) للفعل دلالة على الأثر الذي لحقه جراء دخول الأداة المختصة به.

في هذا الشاهد جزمت (إنْ) فعلين مضارعين الأول (تَدعُ) لأنّه حذف حرف علته لأنّه فعل معتل الآخر (دعى)، وأمّا الفعل المضارع الثاني (يُجِبْكَ) فظهرت عليه العلامة الإعرابية وهي السكون لأنّه فعل صحيح.

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 405.

[2] المرجع نفسه، ص 422.

[3] المرجع نفسه، ص369.

- **مَنْ.**

" اسم شرط جازم تحتاج إلى فعلين لتجزمهما."[1] تكرر في ديوان المتنبي سبعة وعشرون (27) مرّة، ونذكر أمثلة عن ذلك

المثال الأول: من قصيدة (حب الشجاع الحرب أورده الحرب.) [2]

" وَمَن تَكُنْ الأُسْدُ الضّوارِي جُدُودَه يَكُنْ لَيْلُهُ صُبْحاً وَمَطعَمُه غصْبَا."

المثال الثاني: من قصيدة (هابك الليل والنّهار) [3]

" مَنْ يَهُنْ يَسْهُلْ الهَوَانُ عَلَيه مَا لِجُرحٍ بِمَيِّتٍ إِيْلاَمُ."

شرح الأمثلة .

تبين لنا من خلال المثالين أن (مَنْ) أداة جزم تجزم فعلين مضارعين في نفس الوقت خلافا للأدوات التي تجزم فعلا واحدا، ففي الشاهد الأول نجد (مَنْ) قد جزمت الفعل الناقص (كان) الذي ورد مرتين في صدر البيت جملة الشرط وفي عجز البيت جملة جواب الشرط .

أمّا فيما يخص الشاهد الثاني فهو لا يختلف كثيرا عن الشاهد الأول إذ نجد (مَنْ) عملت في الفعلين لأنها تحمل أيضا معنى الشرط (مَنْ يَهُنْ يَسْهُلْ) ظهرت فيهما العلامة الإعرابية وهي السكون .

ومن هنا نستنتج أنّ (مَنْ) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين في الجملة فالأول يسمى جملة جواب شرط (فعل شرط) والثاني جملة جواب الشرط (فعل جواب الشرط) فهذه الأدوات تختص بالفعل المضارع، فتحدث فيه شيئا من الإعراب فتظهر عليه العلامة الإعرابية إذا كان الفعل صحيحا ويحذف حرف العلة إذا كان الفعل معتلا.

---

[1] حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحوية، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2007، ص 148.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 326.

[3] المرجع نفسه، ص 164.

- **مَتَى.**

يرد على عدّة أوجه ومن بينها " اسم شرط جازم لازم الإضافة إلى جملة الشرط، وذلك إذا ربطت حدثين، ويجزم عند ذلك الفعلين المضارعين ويتعلّق بالجواب."[1] تجزم " متى" الفعل المضارع إذا تضمنت معنى الشرط فتؤثر فيه وتحدث فيه أثرا إعرابيا بارزا.

لم يخل ديوان المتنبي من هذه الأداة إذ نجدها قد ذكرت ثلاث عشرة مرّة (13)، من بين أمثلتها نذكر:

المثال الأول: من قصيدة (أنا الغريق فما خوفي من البلل) [2]

" مَتَىْ تَزُرْ قَوْمَ مَنْ تَهْوَى زِيَارَتَهَا لاَ يُتْحِفُوكَ بِغَيْرِ البِيْضِ وَالأَسَلِ."

المثال الثاني : من قصيدة " فدى لأبي المسك الكرام." [3]

" وَأَحْلُمُ عَنْ خِلِّي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ مَتَىْ أَجْزِهْ حِلْمًا عَلَى الجَهْلِ يَنْدَمِ."

المثال الثالث: من قصيدة (أهل الدهر دونك والدهر)[4]

" مَتَى مَا يُشِرْ نَحْوَ السَّمَاءِ بْوَجْهِهِ تَخِرُّ لَهُ الشِّعرَى وَيَنْخَسِفِ البَدْرَ."

شرح الأمثلة.

تختلف هذه الشواهد عن بعضها البعض في جوانب عدّة إلا أنّ عمل (متى) يظلّ نفسه وهو اختصاصها بالفعل وجزمه، ففي الشاهد الأول نلاحظ أن(متى) جزمت فعلا واحدا وهو الفعل (تَزُرْ) أصله (تَزُورُ).

أمّا بالنسبة للشاهد الثاني فهو يختلف عن الأول وذلك بكونه يحوي على أداة جزم واحدة وهي (متى) وقد جزمت فعلين معا عكس الأولى التي جزمت فعلا واحد، فالفعل الأول (أَجْزِهْ) حذف حرف العلة

[1] ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، ص 238.
[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص 336.
[3] المرجع نفسه، ص .460.
[4] المرجع نفسه، ص 63.

لأنّ أصله هو معتل الآخر وهذا دليل على عمل (متى) فيه واختصاصها به (أي الفعل المضارع) أمّا الفعل الثاني(يندم) فعل صحيح جزمته (متى) وعلامة جزمه هي السكون منع من ظهورها الضرورة الشعرية لاقامة الوزن، وكذلك يدل على العمل فيه بمجرّد تغيير الحركة الإعرابية للفعل .

أمّا بالنسبة المثال الثالث فاختلافه مع النماذج الأولى السابقة تتمثل في دخول ما على أداة الجزم (متى) ولكن بالرغم من دخولها إلا أنّها لم تؤثر عليها فبقي عملها كما هو جزمت الفعلين المضارعين (يُشِر) مضارعه (يُشِيْر) والفعل (تَخِرّ) الذي مضارعه (تَخِرّ) أثر العامل في المعمول .

- **مَهْمَاْ.**

" اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه."[1] يعدّ مهما من أسماء الشرط التي تحدث أثرا إعرابيا في فعلين مضارعين فتجزمهما وتظهر هذه العلامة الإعرابية إمّا في آخر الفعل أو بحذف حرف العلة، بالرّغم من قلّة هذه الأداة في ديوان المتنبي إلا أنّه لا يخل منها إذ نجد أنّ(مهما) قد ذكرت مرّة واحدة في الديوان وفي قصيدة (الموت أصدق المواعيد) فقال فيها: [2]

" مَهْمَا يُعَزِّ الفَتَىْ الأَمِيْرَ بِهِ فَلاَ بِإِقْدَامِهِ وَلاَ الجُودِ."

في هذا الشاهد نلاحظ دخول (مهما)على الفعل (يُعَزِّ) الذي أصله عزّى فجزمه ويظهر هذا الجزم من خلال حذف حرف العلّة وهو فعل الشرط ،أمّا بالنسبة لفعل جواب الشرط فهو محذوف ففي تقدير القول "مهما يُعَزِّ الفَتَىْ الأَمِيْرَ بِهِ فَلاَ يُعَزْ بِإِقْدَامِهِ وَلاَ الجُودِ.

هناك العديد من أدوات الجزم التي تجزم فعلين لم ترد في هذا الديوان، وهذه الأدوات تتمثل في: (أي، ما، إذما، أيّان، وحيثما، وأنى، كيفما، أين أينما).

[1] حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحوية، ص 149.

[2] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، ص295.

خـاتمة

موضوعنا الاختصاص الذي تناولناه في مذكرتنا هذه هو فرع من العامل الذي يُحدث الأثر الإعرابي فيلزم كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، فالعامل هو الذي يحدد الإعراب بفرض الحركات الإعرابية على الكلمات، وما يوجه هذا العمل هو الاختصاص فالأدوات لا تعمل في غيرها إلا إذا تحلت بصفة الاختصاص، فما اختص عمل ومازال عنه الاختصاص زال عنه العمل ودخل دائرة المهمل بعدما أصبح غير مختص بل مشترك بالدخول على الاس والفعل فعمل العامل في معموله يشترط أن يكون العامل مختصا. وكغيرنا من الباحثين توصلنا بعد بحثنا هذا إلى جملة من النتائج ونذكرها كالآتي:

- ديوان المتنبي لايكاد يخلو من الأدوات النحوية المختصة العاملة في كل من الاسم والفعل، فأغلبها كان حاضرا وإستعنّى به لتدعيم بحثنا.حتى الأدوات التي يقل استعمالها في الكلام عادة ولاتذكر إلا كأمثلة في كتب النحو.
- بعض الأدوات النحوية المختصة التي صادفناها في الديوان لم تعمل رغم إختصاصها، وهذا لعدم توفرها على شروط العمل ولذا زال إختصاصها .
- بعض الأدوات النحوية التي وردت في الديوان لم تكن مطلقة العمل، فأحيانا كانت تخرج الأداة من حيز الإختصاص إلى دائرة الإشتراك، وهذه الصفة تلغي عمل الأ داة .
- العامل لا يؤثر في المعمول إلا إذا كان مختصا، فإذا خرج من الاختصاص إلى الإشتراك بطل تأثيره وأهمل عمله، وهذا ما نلاحظه في ديوان المتنبي ومن أمثلة ذلك الأداة (لات) التي عملت الجر في الاسم بدل العمل عمل (ليس)، وهذا لكون الاسم الذي جاء بعدها لم يدل على الزمان بمعنى (الحين) ولهذا زال إختصاصها .
- الأداة النحوية (إن) لها عملين، وهذا وفقا للاختصاص الذي ألحق بها فإن دلت على الشرط عملت الجزم، وإن دلت على النفي عملت عمل (ليس) .

- الأسماء أكثر مرونة من الأفعال وهذا ما أدى إلى تنوع وتعدد أدواتها مقارنة بالأدوات المختصة بالفعل، وهذا يظهر جليا في ديوان المتنبي خاصة في (حروف الجر) فهذه الأخيرة وردت بحجم زاخر .
- تباين عمل الأداة (لا) في ديوان المتنبي وهذا في كونها عمت في الفعل الجزم لاختصاصها به، أما عملها في الاسم كان بسبب حملها لمعنى النفي وبهذا صارت تعمل عمل ليس لما لها من تشابه معها، فألحقت بها واختصت باختصاصها.
- نجد الأداة (لام) تعمل عملين فعندما تقترن بالاسم تلحق به الجر، وعندما تقترن بالفعل المضارع تنصبه وهذا لما لها من اختصاص في كل نوع من الكلم، فالأولى (لام) الجارة والثانية (لا) الناصبة .
- تختص إن وأخواتها بالاسم فتنصب الأول وترفع الثاني فتعمل فيهما، وعندما تقترن بـ (ما الكافة) يبطل عملها فيزول اختصاصها .

وفي الختام نتمنى أن يكون بحثنا المتواضع هذا، قد أجاب عن بعض التساؤلات وفتح باب التساؤل لباحثين آخرين فكلّ نهاية هي بداية، كما نرجو أن يكون هذا البحث بداية للتفكير في بناء وإنشاء نظرية الاختصاص قائمة بذاتها، ولها أسسها وقواعدها، خالية من الشوائب والهفوات، لتصبح قاعدة ثابتة في النّحو العربي يلجأ لها كلّ متعلم وباحث ليستفيد ويفاد بها.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر.

1- **ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين،** أسرار العربية، تح : محمد مهجة البيضاء، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د ط، د ت .

2- **ابن جني أبو الفتاح عثمان،** اللّمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجلاوي للنشر، عمّان، د ط، 1988.

3- **ابن معطي زين الدين أبي الحسين بن عبد المعطي المغربي،** الفصول الخمسون، تح: محمد محمد الطانجي وعيسى البابي، مذكرة لنيل ماجيستير في علم النحو، جامعة القاهرة.

4- **ابن منظور**، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، مج 7.

5- **ابن يعيش موفق الدين،** شرح المفصل، تح: جماعة من العلماء، إدارة الطباعة المصرية، مصر، ط1، د ت،ج7.

6- **الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرّحمان ابن محمد بن أبي سعيد** ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2007.

7- **الأندلسي أبو حيان،** ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج4.

8- **الباشا ابن كمال،** أسرار النّحو، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 2002.

9- **السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر،** مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.

10- **السهيلي أبو القاسم،** نتائج الفكر في النحو العربي، تح : محمد ابراهيم البنا، بنغاري، د ط، 1978 .

11- **السيوطي،** شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، تح: الغرسي محمد صالح بن أحمد، دار السلام، مصر، ط1، 2000.

12- **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان القنبر**، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982.

13- **الصيمري أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق،** التذكرة والتبصرة، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1982، ج1.

14- **الفراهيدي الخليل بن أحمد**، العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج1.

15- **الفيروزآبادي**، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005.

16- **القرطبي ابن مضاء**، الرد على النحاة، تح: محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979 .

17- **الكوفي الشريف عمر**، كتاب البيان في شرح اللمع لابن الجني، تح: علاء الدين حموية، دار عمّار، عمان، ط1، 2002.

18- **المالقي أحمد بن عبد النور**، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط 3، 2002.

19- **المبرد أبو العباس محمد بن يزيد** ، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث، القاهرة، ط2، 1994، ج4.

20- **المتنبي أبو الطيب**، ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، د ط، 1983.

21- **المرادي الحسين بن قاسم**، الجنى الداني في حروف المعاني، تح : فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

قائمة المراجع.

1- **ابن مالك محمد بن عبد الله**، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، دط، دت، مج1.

2- **أبو بكر علي عبد العليم**، دروس في الإعراب للطلاب والمعلمين، مكتبة القرآن، القاهرة، د ط، دت.

3- **أبو شريف علي سلامة**، زوال الاختصاص في الدرس النحوي مواضعه و أسبابه، المجلة العلمية، كلية اللغة العربية، أسيوط، العدد 32، 2013، ج 3 .

4- **الأسمر جرجي عيسى**، قاموس الإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1979.

5- **الآلوسي محمود الأفندي**، حاشية شرح القطر في علم النّحو، مطبعة جرجي حبيب حنانيا، القدس الشريف، د ط، 1320هـ.

6- **البياتي ظاهر شوكت**، أدوات الإعراب، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 2005.

7- **جمال الدين رؤوف**، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، د ط، د ت.

8- **حازم علي كمال الدين،** دراسة في قواعد النّحو العربي في ضوء علم اللغة العربي الحديث، تح: رمضان عبد التّواب، مكتبة اللآداب، د ط، د ت.

9- **حسان تمام،** البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993.

10- **حسن عباس** ، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 3، دت.

11- **الحلواني محمد خير الدين،** أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا، دار البيضاء، دط، دت.

12- المغني الجديد في علم النحو، دار الشرق العربي، لبنان، ط جديدة، 2003.

13- الحمد علي توفيق، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، الأردن، ط2، 1993.

14- **الخويسكي زين كامل،** النحو العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، ط3، 1997.

15- **الدجداح أنطوان،** معجم لغة النحو العربي، تح: جورج ميتري عبد المسيح، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، د ت.

16- الدحداح أبو الفارس، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة العيكان، الرياض، ط1 ، 2004 .

17- **الدقر عبد الغني،** معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، دار القلم، دمشق، ط1، 1986.

18- **الراجحي عبده،** دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1980 .

19- **رضا علي،** المختار في القواعد و الإعراب، مكتبة دار الشرق، بيروت، د ط، د ت.

20- المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط4، د ت، ج2

21- **الزجاجي أبو القاسم،** الايضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 1، 1992 .

22- حروف المعاني، تح: علي توفير الحمد، دار الأمل، الأردن،ط2 ، 1986.

23- **السامرائي إبراهيم،** النّحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.

24- **سرحان حسين،** قاموس الأدوات النحوية، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2007.

25- **السمرائي محمد فاضل،** النّحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، بيروت، ط1،2014.

26- **الصغير محمود أحمد،** الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر المعاصرة، بيروت، ط1، 2001.

27- **الصيداوي يوسف**، الكفاف، دار الفكر المعاصرة، بيروت، د ط، 2010.

28- **عاطف فضل محمد**، النحو الوظيفي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2013.

29- **عبد العال سالم مكرم**، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1992م، ج1.

30- **عبد العليم أبو بكر علي**، الموسوعة النّحوية والصرفية الميسرة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د ط، د ت.

31- **عبد الله عبد الحليم**، الأصول في كتاب سيبويه (دراسة نحوية صرفية في الكتاب)، رسالة قدّمت لنيل درجة الماجستر في اللغة العربية وآدابها إشراف مصطفى جطل، جامعة سحلب، مكتبة الجامعة الأردنية، 2005.

32- **عزمي محمد عيال سلمان**، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار ومكتبة الحامد للنّشر، عمّان، ط1، 2011.

33- **عصام نور الدين**، معجم نور الدين الوسيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.

34- **عمر أحمد مختار**، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008 .

35- **عياصرة عبد الله محمود**، نظريه الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، وزارة الثقافة، عمان، ط 1، 2015 .

36- **عيد محمد**، النحو المصفى، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009.

37- **الغلاييني مصطفى**، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط 30، 1994.

38- **فطوس بسام**، المختصر في النّحو والإملاء والترقيم، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، ط1، 2000.

39- **الفقى سعد كريم**، تيسير النحو، دار اليقين، مصر، ط2، 2008.

40- **فياض سليمان**، النّحو العصري، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1995.

41- **كوكب حمدي**، الأفعال الناسخة، دار البحوث والإعلام، ط1، دب، 2008.

42- **اللبدي محمد سمير نجيب**، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985.

43- **لجنة تنظيم الكتب الدراسية**، الهداية في النّحو، المجمع العلمي الإسلامي، ط3، 1364هـ.

44- **مجمع اللغة العربية**، معجم الويسط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004 .

45- **مخالسة محمود حسني**، النحو الشافي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1997.

46- **المستشار نجيب وهبة**، الموسوعة العربية في النحو والصرف والبلاغة والالقاء، مطبعة الخلاص، د ط، دت.

47- **معروف نايف**، المعجم الوسيط في الإعراب، تح: مصطفى الجوزو، دار النفائس، بيروت، ط4، 2010.

48- **معلوف لويس**، المنجد في اللغة و الأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط19، 1956.

49- **الملخ حسن خميس**، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001.

50- **ناصف حضرات حفنى بك**، قواعد اللغة العربية، الآمرية، القاهرة، ط 10، د ت.

51- **النّجار نادية رمضان محمد**، الواضح في النّحو وتطبيقاته، ط1، 2000، ج1.

52- **النقراط عبد الله محمد**، الشامل في اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 2003.

53- **نور الدين حسين**، الدليل إلى قواعد اللغة العربة، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1996.

ملاحق

1- التعريف بالشاعر.

اسمه ونسبه: هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطيب الكندي الكوفي.

مولده ومنشأه: كان مولده بمكان يسمى " كندة " وهو موجود على مستوى الكوفة؛ إذ ولد عام 303 هـ الموافق لـ 915 م وترعرع في صباه في الكوفة قبل ان يبدأ رحلاته وتنقلاته.

لقبه: لقد لقب أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي بـ " المتنبي " وهذا لأنّه ادعى النبوءة عند تواجده في الكوفة وأدى هذا الأمر إلى سجنه حينما سمع به لؤلؤ أمير حمص نائب الإخشيد ولم يطلق سراحه حتى تاب من فكرة النبوءة.

ميزاته وصفاته: يتصف المتنبي بالعديد من الصفات الحسنة والحميدة وفي مقابل هذه الصفات توجد فيه بعض الصفات غير محمودة نذكر منها:

❖ **الصفات الحسنة.**

- هو شاعر ذو عقل فطن وذكاء شديد، له شعر جمي يحوي العديد من الحكم والعبر؛ التي تلّخص بعض تجاربه في الحياة والمواقف التي لقيها خلال رحلاته.
- اشتغل في فنون الأدب، وشارك في العديد من مجالس العلم والعلماء لأنّه كان كثير الاحتكاك بالأمراء والملوك؛ وجو القصر المليء بقصص العلم.
- أخذ العلم عن العديد من العلماء والأئمة الذين التقى بهم في رحلاته إذ هو معروف بتنقلاته.
- المتنبي هو شخص متمكن في اللغة العربية وهذا يظهر جلي في أشعاره
- يحفظ الكثير من كلام العرب نثرا وشعرا.
- يلقي الشعر ارتجلا؛ وهو من أكثر الشعراء العرب شهرة.

❖ **الصفات غير الحسنة.**

- كان يلقي شعره من اجل التكسب خاصة في مدح الملوك.

- معظم أشعاره هجاء، إذ يعرف بكثرة هجائه لمن عرفهم وعايشهم.
- كثرة غروره وهذا واضح في شعره، إذ يذكر الضمير المنفصل " أنا " في العديد من المرات في قصائده.
- يشيد الشموخ في كل شيء؛ وكثير المفخرة والعزّة والكبرياء

رحلاته.

كان المتنبي كثير الترحال والتجوال وكان في كل محلّ حلّه ترك أثره في من قصائد وكلام، فتعدّ أولى رحلاته عندما خرج من الكوفة إلى الأمير سيف الدّولة ابن حمدان عام 948 م ولزمه وكان يمدحه وتلّق به كما أنّ الأمير قد أحبه بدوره، وكان المتنبي قابعا معه لمدّة من الزّمن إذ تلقى العديد من الجوائز والمال والهدايا إلى أن تخاصم مع خالويه في مجلس علمي أمام سيف الدّولة ورغم هذا لم يدافع عنه، وكانت هنا النّهاية فغادر المتنبي إلى دمشق مكسور القلب إلا أنّه ظلّ يمدح سيف الدّولة لشدّة حبه له.

ثم انتقل إلى مصر يمدح كافورا الإخشيدي بغية المكسب والمال، لكن كافورا لم يولي له بالا فهمّ بالذّهاب إلى بغداد ثم بلاد فارس ثمّ مرّ بارجان فشيراز هاجيا كافورا ومادحا عضد الدّولة بن بويه وهذا الأخير أحسن تكريمه ثمّ رجع إلى بغداد وأيرا همّ بالرّجوع إلى الكوفة عام 965 م لكن فاتك قتله في الطريق على مقربة من دير العاقول وهو جبل قريب من بلاد فارس رغم التحذيرات التي قالها أبو النّصر إلى أنّ المتنبي أبى وكان عنيدا ورفض أن يصحب معه أي أحد رفيقا له في طريقه وهذه هي نهاية حياته ونهاية شعره وقصائده.

2- التعريف بديوان المتنبي:

هو عبارة عن كتاب يتألف من 583 صفحة يحوي كل شعر المتنبي وكل ما عرف منه منذ صغره؛ إذ يبدأ صاحب الكتاب بذكر السيرة الذاتية لأبي الطيب المتنبي يعرّف به وبحياته وهذه كانت بمثابة المقدمة، أمّا العرض فكان من نصيب القصائد التي رتبت ترتيبا زمانيا موافقا لوقت إلقائها من الصبى إلى أن وافته المنية؛ إذ يبدأ بذكر العنوان ثم يعرج في بضعة أسطر على السبب الذي دفع الشاعر إلى إلقاء هذه الكلمات التي كانت بعضها ارتجالا حتى في صغره، مع احتواء بعضها على الزّمن الذي ذكرت وألقيت فيه القصيدة، ثم يأخذ في ذكر كلمات القصيدة التي منها الطوال والقصار، وهذه القصائد على شكل أبيات صدر وعجز- قصيدة عمودية- . كما أنّ حرف الرّاوي قد تنوع على طول القصائد وهذا إن دلّ فإنّه يدّل على البراعة والحسن وتمكن الشاعر، وهذه القصائد هي بكلمات عربية، ولغة فصيحة، ولقد اكتست هذه القصائد عدّة أغراض منها:

- ✓ **المدح.**

إذ مدح سيف الدولة حبا فيه وتعلّقا به، في عدّة قصائد من بينها (إذا سلمت سلم النّاس) كما مدح علي بن منصور، وكذا عبد الواحد بن العباس بن أبي الإصبع في قصيدة (لا تسلم الأعداء منه ويسلم) وأغلب مديحه كان للتكسب والتباهي.

- ✓ **الهجاء.**

هجا كلّ من كافور وأيضا سوار الديلمي في قصيدة سمّاها (عصف الرّياح قرى سوار) فالمتنبي كان مغترًا بنفسه وله كبرياء عالي فكلّ من خالفه أو أغضبه وقع عليه سخط لسانه وأعابه.

- ✓ **الرثاء.**

لقد رثى المتنبي العديد من النّاس وكان من بينهم والدة سيف الدولة في قصيدة (يرفى بعض لبعض) وكذا رثى عمة عضد الدولة بعد موتها في قصيدة (لا بد للإنسان من صحبة) ونجد كذلك

قصيدة (الكواكب في التراب تغور) التي رثى فيها محمدبن إسحاق التنوفي، وهذه القصائد أمثلة فقط وليست حصرا لشعر المتنبي الذي لاحظنا فيه الكثير من الحكم والأمثال والعبر ومنها ما عايشها بنفسه واستخلصها من تجاربه مع غيره.

أمّا فيما يخص عدد القصائد التي احتواها الديوان هي 290 منهاالقصائد ومنها المقطوعات وفي نهاية كل صحفة ترفق بهامش لشرح بعض المفردات التي يصعب فهمها.

في خاتمة هذا الكتاب أشار إلى الفهارس التي احتوت على مطلع كل قصيدة ورتبها وفقا للحرف الأخير من كل واحدة منها مع ذكر الصفحة التي ووردت فيها هذه القصيدة، وهذا الترتيب مرتب وفق حروف الهجاء من الألف إلى الياء، وما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه القصائد قد تباينت بين الكثرة والقلة عند ترتيبها وفق الترتيب الهجائي، فمنها ماكان كثيرا ضمن الحرف الواحد ومنها ماكان قليل، فنصل إلى عنوان واحد مندرج ضمن الحرف الواحد مثل: (ميتي من دمشق على فراش)؛ إذ تعدّ القصيدة الوحيدة التي ينتهي عنوانها بحرف الشين.

فيما يتعلق بأمور الكتاب من طبع وإعداد، فقد طبع في بيروت بدار بيروت للطباعة والنشر عام 1403هـ/1983.

فـهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

البيانات	الصفحة
شكر وتقدير.....	-
الإهداء.....	-
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: ضبط المفاهيم و المصطلحات.....	18-12
المبحث الأول: مفهوم الأداة.....	12
1- المفهوم اللغوي للأداة.....	13-12
2- المفهوم الاصطلاحي.....	15-13
3- الفرق بين الأداة والحرف.....	18-16
المبحث الثاني: مفهوم الاختصاص.....	19
1- المفهوم اللغوي للاختصاص.....	20-19
2- المعنى الاصطلاحي للاختصاص.....	22-20
3- أثر الاختصاص في عمل الأدوات.....	25-22
المبحث الثالث: مواقف العلماء من الاختصاص.....	26
1- موقف المؤيدين.....	27-26
2- موقف الرافضين.....	29-28
الفصل الثاني: الأدوات العاملة عملا واحدا.....	77-31
المبحث الأول: الأدوات الجازمة لفعل واحد.....	38-32
المبحث الثاني: الأدوات الناصبة	55-39
المبحث الثالث: الأدوات الجارة.....	77-56
الفصل الثالث: الأدوات العاملة عملين.....	138-78
المبحث الأول: الأدوات التي ترفع ثم تنصب.....	110-80
المبحث الثاني: الأدوات التي تنصب ثم ترفع.....	120-111
المبحث الثالث: الأدوات التي تنصب معموليها معا	132-121
المبحث الرابع: الأدوات التي تجزم فعلين.....	138-133
خاتمة	141-140
قائمة المصادر والمراجع.....	147-143
ملاحق.....	-

فهرس الموضوعات	–